الثلاثاء 18 تشرين الأول 2022
العدد 4754 السنة السابعة عشرة
Mardi 18 Octobre 2022 nº 4754 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ثقافة

المغرب يقود قاطرة التطبيع إلى «مهرجان حيفا»
سينمائيون باعوا أنفسهم لإسرائيل

18

17 تشرين: ثلاث سنوات من الإجرام المتواصل

عندما هدّد سلامة المصرفيين: «بدكن تسكّروا»!

وقع الطلاق بين «التغييريين»: تكتل الـ 13 إلى كتلتين

تهويل غربي بفوضى أمنية

[2]

السعودية - أميركا
أزمة تخادُم

[10 ـ 11]

(أ ف ب)

تقرير

خفض السنة السجنية
وعود في الهواء؟

4

السودان

مشروع تسوية يهضم الانقلاب ولا يطيحه

12

قضية

إضراب فرنسي شامل
«شتاء السخط» يضرب أبواب أوروبا

14

المشهد السياسي

تهويل غربي من فوضى تبدأ شمالاً
جنبلاط لبري وحزب الله: أنا خارج اصطفافات الفتنة

لم تهدأ بعد العاصفة الكلامية التي افتتحها السفير السعودي في بيروت وليد البخاري ضدّ العشاء الذي دعت إليه السفارة السويسرية في بيروت، تمهيداً لمؤتمر حواري يُعقَد حول لبنان في جنيف الشهر المقبل، فيما بدت البلاد مشدودة الأعصاب على وقع تشاؤم مشوب بانتظار ثقيل لإعادة تفعيل الاتصالات المتعلقة بتشكيل الحكومة، والتي باتت ولادتها بالنسبة إلى معظم القوى السياسية «مسألة أيام» قبل انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون نهاية الشهر الجاري.

وعلى وقع الفراغين، أجمعت مصادر حزبية ورسمية وأمنية ودولية في لبنان على تناقل سفارات أوروبية عدة، من بينها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وألمانيا، معلومات عن «خشية من حصول فوضى أمنية تنطلق من الشمال، ومن أن يكون هناك من يسعى إلى استخدام الشمال كبؤر متطرفة مؤيدة للتنظيمات الإسلامية التكفيرية لإطلاق موجة أمنية تهدد استقرار البلاد برمّتها».

ومع أن الأجهزة الأمنية اللبنانية على اختلافها تؤكد «عدم وجود

لا معطيات لدى الدولة عن تأسيس خلايا لكن عن تعاظم تجارة السلاح

مؤشرات واقعية أو معطيات دقيقة تعزّز هذه التحذيرات، إلا أن غالبية القوى السياسية والرسمية تتعامل بحذر شديد وبجدية مع التحذيرات الواردة حول احتمال نشوب فوضى أمنية في أكثر من منطقة وخصوصاً الشمال». وفي حين قالت مصادر سياسية في طرابلس وعكار إن «هناك مبالغات الهدف منها الإساءة إلى الشمال مجدداً»، لفتت إلى أن «القوى الأمنية اللبنانية وغير اللبنانية تعمل بنشاط كبير ويمكنها التثبت من حقيقة التحذيرات»، من دون أن تنفي وجود كميات كبيرة من الأسلحة الفردية

(عباس سلمان)

أو المتوسطة في أكثر من منطقة شمالية، كما تقر بحصول عمليات تهريب للأسلحة من تجار يعملون بين لبنان وسوريا، لكنها تعتقد أن هذه الأسلحة «غير كافية ما لم يتوافر العنصر البشري، بجانبيه القيادي والمهني». وقالت المصادر إن كل «الحديث عن عودة آلاف من العناصر التي شاركت في القتال إلى جانب المسلحين في سوريا ليس دقيقاً على الإطلاق، بل هناك هجرة معاكسة تحصل الآن باتجاه شمال غربي سوريا أو العراق».

وكانت معطيات أمنية أشارت إلى تعاظم تجارة السلاح المهرب عبر الأراضي السورية إلى لبنان من خلال شبكة تهريب تقوم بأعمال لا تنحصر في تجارة السلاح. وأشارت المعطيات إلى أن تجارة الأسلحة لم تعد تقتصر على رشاشات فردية أو مسدسات حربية بل شملت قاذفات ار بي جي ومدافع هاون وقنابل والغاماً ومتفجرات. ولفتت إلى أن السلطات السورية عمدت إلى توقيف عدد من التجار السوريين وأقفلت معابر كثيرة مع لبنان، لكن الأجهزة الأمنية تؤكد استحالة إقفال تام للحدود.

في موازاة ذلك، بدا أن القلق المحلي من احتمال حصول إشكالات بسيطر على جميع القوى من دون استثناء، بمن فيها تلك التي تخشى أن تكون هناك جهات خارجية تريد توتير الوضع في لبنان في سياق الضغط لإتيان بقائد الجيش العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية. فضلاً عما نقلته مصادر رفيعة المستوى، عن أن «إنجاز ملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة لا يعني أن البلاد ستدخل مرحلة مستقرّة، بل على العكس فإن الأميركيين والإسرائيليين مستمرون في مخططهم ضد حزب الله»، وأن «هناك معطيات تؤكد أننا مقبلون على مرحلة أخطر بكثير من الفترة السابقة»، مستغربة «تجاهل الكلام عن شبكات التجسس وعدد العملاء الكبير بالآلاف بالتزامن مع المعطيات التي تتحدث عن أعمال تخريبية سيشهدها البلد».

وبناء على ذلك، جرت مشاورات بين أطراف عدة لإشاعة مناخات توافقية تمنع أي توتر يقود إلى إشكالات أو يسمح لعواصم إقليمية وغربية باستغلال الشحن السياسي للقيام بفوضى أمنية.

وتبين أن اتصالات مكثفة جرت بين حزب الله والرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ركزت على هذا الجانب، وكان لافتاً بالنسبة لبري وحزب الله كلام الحزب الاشتراكي عن ثوابت رئيسية لديه في المرحلة المقبلة في ما يتعلق بالتعامل مع الملفات الشائكة.

ونقل عن مصدر مطلع قوله إن جنبلاط أعرب صراحة أمام بري وحزب الله عن هواجسه من حصول فوضى أمنية متنقلة في لبنان، وأنه يعمل على تنفيس الاحتقان في المناطق التي يتمتع فيها بنفوذ كبير. وشدّد على أن قراره نهائي بعدم الدخول في أي جبهة تحرّض على سلاح المقاومة، وأنه يتعامل مع هذا الملف على أساس أنه متصل بأوضاع إقليمية ودولية، كما أكد أنه قرر الابتعاد عن الحلبة السورية ولن يتعاطى في الشأن السوري إلا في ما خص محاولات التضييق على دروز منطقة السويداء، وأنه في المقابل يركز على ضرورة مواجهة مخططات تقوم بها إسرائيل لبث الفتنة في أكثر من منطقة. وشدد جنبلاط على أن التوتر في العلاقة مع القوات اللبنانية سببه الخشية من تهوّر يقود البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، لكنه شدد على أن علاقاته الخارجية تخصه وحده، وأن علاقته مع السعودية ثابتة ولن تتغير، وأنه يريد علاقة هادئة مع حزب الله، أي «لا تحالف ولا معركة»، بينما يظهر الحزب حريصاً أيضاً هذه الفترة على «هدوء العلاقة ونزع أي فتيل تفجير».

(الأخبار)

في الواجهة

شرطا باسيل: أسماء البدلاء تُسلّم في بعبدا ولا ثقة

كلمات مؤشر إيجابي مسحه آخر سلبي. العكس صحيح أيضاً. كان ثمة سباقاً بين من يريد حكومة جديدة ومَن لا يريدها، مع أن الخلاصة نفسها وهي أن اللاحكومة ليست سوى الحكومة نفسها المستقيلة المكلفة تصريف الأعمال برئيسها نفسه

نقولا ناصيف

ما هو أكثر من حاسم وقاطع أن شغور رئاسة الجمهورية حاصل بعد 31 تشرين الأول. منذ أشهر وليس الآن فحسب، يتعامل معه الأفرقاء على أنه حتمي، ويحارون في الوقت نفسه في الطريقة الواجبة لإدارته دونما أن يُعرف فعلاً إلى متى سيستمر واي مقدار من التردّي وربما الفوضى سيتسبب به؟

في الأسبوعين المنصرمين، رغم مسحة التشاؤم، ظلت عند البعض المعنى بارقة أمل في لحظة ما، قبل نهاية الولاية، في توقيع الرئيس ميشال عون قبل مغادرته قصر بعبدا مرسوم تأليف حكومة جديدة. بعض هؤلاء رجّح التوقيع في اليومين الأخيرين من الولاية، على أن يصير إلى اجتماع الحكومة لوضع بيانها الوزاري ومثولها أمام البرلمان لنيل الثقة - وكلاهما استحقاقان دستوريان لا اجتهاد فيهما أو يسهل تجاوزهما - في وقت لاحق بعد 31 تشرين الأول، لا مفر من توقيع الرئيس المرسوم قبل مغادرته. حتى ذلك الوقت، ثم في ما بعد، لا أحد يملك أن ينوب عنه في ما يقع في صلب صلاحياته الدستورية، خصوصاً أنه منفرداً يوقع مرسومي قبول استقالة الحكومة وتسمية الرئيس الجديد للحكومة، على أن يقاسمه الأخير توقيع مرسوم تأليف الحكومة.

فوق موجات تفاؤل وتشاؤم أو تحتها، لا يزال ما تبقى من الوقت قبل الدخول في مغامرة غير مأمونة العواقب: تسلّم حكومة تصريف الأعمال صلاحيات رئيس الجمهورية. مع أن الرأي الدستوري الصائب يقول إن لا فراغ في السلطات الدستورية العليا، ما يجعل حكومة - كالحالية المستقيلة - مستعيدة سلطاتها كلها في لحظة ترك رئيس الجمهورية منصبه، بيد أن الاجتهاد السياسي مختلف. يُعتَدّ به عند البعض، ولا يُعتد به عند بعض آخر: تولي حكومة تصريف أعمال صلاحيات رئيس الجمهورية أشبه بمَن يملأ الفراغ بالفراغ.

بعد استقبال الرئيس نبيه برّي أمس وفد التيار الوطني الحر برئاسة رئيسه النائب جبران باسيل، ظهرت إشارات أولى إيجابية، ما سمعه الوفد الزائر من رئيس البرلمان - وهو ليس جديداً ولا يُدلي للمرة الأولى إلا أن توقيته يجعله ذا مغزى أكثر - أعطى الإشارات الإيجابية: ضرورة تأليف الحكومة في أسرع وقت قبل انهيار الفرصة الأخيرة، ونشوء أمر واقع يُخضِع الجميع إلى أحكامه. للتو سرت معلومات عن جهد يُنتظر أن يبذله في الساعات القليلة المقبلة حزب الله لدى الطرفين المباشرين المعنيين بالمأزق الحكومي وهما الرئيس نجيب ميقاتي وباسيل. قبل أيضاً إن باسيل تخلى عن شرط استبدال أربعة وزراء بثلاثة، وبات أكثر استعداداً للدخول في جولة جديدة من التفاوض. في المقابل انتهت شروط ميقاتي إلى القبول بتغيير وزير واحد في كل طائفة، دونما مسّ بتوزيع الحقائب وأحجام القوى وتوازناتها، لئلا يُفسَّر تغيير أوسع على أنه إعادة تأليف الحكومة برمتها. عُزي موقفه إلى سعيه إلى تغيير وزير الاقتصاد السنّي كي يسميه هو، وإبدال برّي وزير المال الشيعي باخر.

تحوّل رئيس التيار الوطني الحر في الأسابيع الأخيرة إلى المحاور الفعلي والجدي لميقاتي - دونما أن يلتقيا - في أزمة أخذا يتبادلان حيالها الشروط المستعصية والسقوف العالية إلى حد الاعتقاد أن كليهما لا يريد حكومة جديدة لأسباب مختلفة. عند الأول الأكثر اطمئناناً إلى أن لا بديل من حكومته أياً تكون عليها صيغتها، وهو من خلالها سيفرض على الأفرقاء جميعاً أمراً واقعاً لا مناص من التسليم به. وعند الثاني أن خياراً كهذا سيصطدم بتحرّك في الشارع، ورفض الاعتراف بتعويم حكومة مستقيلة كي تصبح عاملة دستورية بوظائفها كلها.

بحسب متتبعي اتصالات دارت في الأسابيع الثلاثة المنصرمة، وصولاً إلى الأيام الأخيرة، أن عقبتين رئيسيتين أوقفتا المساعي، هما شرطان تمسّك بهما باسيل ورفضهما ميقاتي بحزم: أولهما إصراره على إبدال أربعة وزراء مسيحيين في الحكومة الحالية إلا أنه يسلّم ميقاتي أسماءهم في قصر بعبدا في أوان إصدار مرسوم تأليف الحكومة الجديدة، على غرار ما اعتاد برّي أن يفعله لأكثر من عقدين من الزمن. أما ثانيهما الذي لا يزال نفسه منذ الدقيقة الأولى، فهو رفضه منح حكومة ميقاتي ثقة كتلته النيابية في البرلمان. كلا الشرطين أغضبا رئيس الحكومة المستقيلة الرئيس المكلف فأوصد أبواب الحديث في تأليف الحكومة نهائياً. منذ غداة تكليف ميقاتي وتسليمه

ميقاتي لا يقبل سوى بتغيير وزير واحد في كل طائفة

رئيس الجمهورية في 29 حزيران مسودة حكومة، تدرّج تفكيك الحكومة المستقيلة على أن يصير إلى إعادة تعويمها بمراسيم جديدة. طرح ميقاتي أولاً إخراج وزراء الاقتصاد والمهجرين والطاقة وإبدالهم باخرين على أن لا يستفز الوزير الدرزي الجديد وليد جنبلاط من أجل كسب أصوات كتلته للثقة بالحكومة. اقترح كذلك التخلي عن وزيرة التنمية الإدارية كي يتسنى له تسمية وزير الاقتصاد في الحصة السنّية. طرح رئيس الجمهورية ستة وزراء دولة يمثلون الطوائف الست الرئيسية على أنهم سياسيون، فرفض برّي وميقاتي معاً الاقتراح.

تدخّل حزب الله لدى الرئيس المكلف وباسيل، فطرح ثانيهما للمرة الأولى شرطه: تغيير خمسة وزراء مسيحيين هم وزراء العدل والشؤون الاجتماعية والسياحة والخارجية والتنمية الإدارية. قال عن أولهم إنه أخفق في ملف انفجار مرفأ بيروت، وعن رابعهم إنه لا يستمزجه رأيه في مواقفه وأخصها من حرب أوكرانيا إلى تعديل مهمات قوة اليونيفل في الجنوب. على أن يحل النائب السابق إدي معلوف وزيراً للتنمية الإدارية. ما قاله إن ثلاثة من الخمسة هم وليد نصار وهيكتور حجار ونجلاء رياشي صاروا أقرب إلى ميقاتي منهم إليه. اجتمع باسيل بالوزراء الخمسة في مركز ميرنا شالوحي، ثم التقى بكل منهم على حدة في اللقلوق. بالتزامن حمل الوزير السابق صالح الغريب إليه لائحة من ثلاثة أسماء من النائب السابق طلال إرسلان تتضمن مَن يقترح إحلاله محل الوزير الدرزي المستغنى عنه في حصة إرسلان عصام شرف الدين. ببرودة تعامل باسيل مع العرض، فنقل إرسلان الشكوى إلى حزب الله. حمل وفيق صفا إلى باسيل لائحة بأسماء ثلاثة أخرى إلى باسيل مجدداً، ناصحاً الأخذ في الاعتبار تحالف إرسلان مع الحزب. في وقت لاحق تراجع رئيس التيار عن تغيير وزير العدل، فابقى مع مفاوضيه على الأربعة الآخرين. إلا أنه اشترط الكشف عن الوزراء البدلاء وتسليم أسمائهم إلى ميقاتي في قصر بعبدا قبيل صدور المراسيم.

هل فتح اجتماع باسيل برّي كوّة في الحائط الحكومي خفّضت الشروط؟ (هيثم الموسوي)

تقرير

وقع الطلاق بين «التغييريين»: تكتل الـ 13 إلى كتلتين

ندى أيوب

ينتظر «تكتل التغيير» إعلان وفاته. وما الحديث عن محاولات إنعاشه الأخيرة إلا للقول إننا فعلنا ما بوسعنا. التمسك بصيغة الـ13 لم تعد واردة، فالجميع بات مقتنعاً بخطأ التعامل مع التكتل وكأنه «زواج ماروني». إذ شكلت الخلافات عاملاً جوهرياً في الانقسام الذي أخرجه إلى الضوء الموقف من الدعوة إلى العشاء لدى السفيرة السويسرية في بيروت، وسط توقعات بأن يتفرع عن تكتل الـ13 تكتلان بصيغة (9 - 4) أو (8 - 4 - 1).

لم تكن دعوة العشاء في السفارة السويسرية الموجهة للنائب إبراهيم منيمنة إلا سبباً لخروج خلاف نواب «تكتل التغيير» إلى العلن. علم التكتل بالعشاء وبحضور منيمنة من الإعلام، ما أثار حفيظة غالبية زملائه وعلى رأسهم وضاح الصادق الذي اعتبر أن أحداً لا يمثله في لقاء السفارة السويسرية. وتؤكد مصادر في «التكتل» أن «منيمنة، بعد اشتعال الخلاف أمس، أوضح لعدد من زملائه أن الدعوة وجهت إليه بصفة شخصية وليس نيابة عن التكتل، وليس لديه الكثير من المعطيات عن خلفياتها». لكن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة النفوس. فابعد من مسألة وجوب إبلاغ الزملاء بالدعوة ونقاشها، تختلف مكونات التكتل حيال صوابية النقاش لتطوير نظام الحكم والوصول إلى عقد اجتماعي جديد. علانية أكد كل من وضاح الصادق وياسين ياسين تمسكهما باتفاق «الطائف»، ومعهما آخرون يهمسون بذلك سراً. تقاطع هذا الموقف وتصريح السفير السعودي وليد البخاري عن أهمية «الطائف»، وهو الذي زار بعبدا وعين التينة على عجل أمس لقطع الطريق على أي عقد تأسيسي جديد للبلد.

وعلى النقيض، يرى فريق من التكتل أن «على اللبنانيين خوض النقاش والاتفاق من جديد على النظام الأكثر تماشياً ومتغيرات البلد في الثلاثين عاماً الماضية». ينطلق هذا الفريق من أن «النظام بشكله الحالي يعرقل الحياة السياسية التي تحتاج في كل مرة إلى تسويات داخلية وخارجية لإعادة تحريك مياهها الراكدة. وأن أفضل مكان للتفكير بالخيارات هو مجلس النواب الممثل لمختلف شرائح المجتمع». في حين أن الكل أجمع على أنه لو تلقى الدعوة كان سيتخذ الموقف منها تبعاً لـ«الأجندة» المطروحة، وطبيعة اللقاء وما إذا كان تشاورياً عابراً، أم منطلقاً ليؤسس لما هو أبعد، أم محصوراً بقضايا معينة، وضمن حدود السيادة وبعد إعلام التكتل.

عموماً فإن تلبية الصادق لعشاء البخاري ومقاطعة منيمنة له، ومعارضة الصادق للعشاء السويسري وميل منيمنة إلى حضوره، بمعزل عن الرأي في صوابية هذه أو تلك، هي صورة تعكس طبيعة الاختلافات الأساسية التي يمكن تعميمها بين مكونات التكتل. هؤلاء نتاج مجتمع معقد شرائحه لا تشبه بعضها بشيء. حملوا تعقيداته إلى ساحة «انتفاضة تشرين» فكانت شوارع وساحات كل واحدة لها هتافاتها ومشروعها السياسي والاقتصادي المناقض تماماً لبقية المشاريع، ولكل منها خطوطها الحمر، تحديداً في العلاقة مع الخارج ودور سفرائه في الحياة السياسية. وبتسوية شبيهة بتسويات الأحزاب التقليدية خاضوا الانتخابات النيابية بسقف الحد الأدنى من التوافق في ما بينهم. ومع فوزهم بـ13 مقعداً نيابياً قرروا العمل تحت سقف تكتل واحد، في استكمال لعملية استغفال الناخبين، الذين اعتبر كل منهم أنه صوّت لمشروع من يمثله في اللائحة. هذا الواقع فرض إيجاد آلية عمل لتجنب مطبات التفجير المتتالية. وهنا انقسم الرأي مجدداً: فريق يطرح آلية التصويت لاتخاذ القرارات بالأكثرية، وهو فريق غالب عددياً وفيه 9 أعضاء (وضاح الصادق، مارك ضو، نجاة صليبا، الياس جرادة، بولا يعقوبيان، ميشال الدويهي، ياسين ياسين، رامي فنج وملحم خلف). ومتجانس إلى حد ما في الطروحات السياسية، وفي حال وقوع الطلاق المرتقب يشكّل بحسب مصادر مواكبة «كتلة أو فريقاً قد لا يستمر معهم ميشال الدويهي على خلفية رؤيته الاقتصادية المختلفة عن تلك المطروحة من قبل البقية». وفريق مقابل يرى في التوافق حلاً أمثل لاتخاذ القرارات ويتمثل بـ4 أعضاء (حليمة القعقور وإبراهيم منيمنة وفراس حمدان وسينتيا زرازير). وفي حال قرر الدويهي أن يستقل عن الفريقين نكون أمام صيغة (8 - 4 - 1). في الخلاصة، لكل فريق حجته. المؤيد للتصويت يعتبر أن الأمور لا يمكن أن تبقى رهن «فيتو» الأقلية. والمعارض للتصويت يعتبر أن «التصويت بالأغلبية يحتاج لأن نكون حزباً واحداً يحمل مشروعاً واحداً». لذلك، قد يكون انفراط التكتل هو لحظة الصدق المتوجبة على النواب حيال ناخبيهم.

تقرير

عبود: القاضي الرديف بات وراءنا!

«هذا الملف أصبحَ وراءنا». بهذه الجملة ردّ القاضي سهيل عبّود على المعارضين للسياسة التي ينتهجها في تسويفه في موضوع تعيين قاض رديف للمحقق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت. رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي نسفَ جلسة المجلس الأخيرة، الثلاثاء الماضي، قرّر «من رأسه» أن يرأس الجلسة المُزمع عقدها اليوم، علماً أنه ليسَ هو من دعا إليها، فضلاً عن إرساله جدول أعمال جديداً لا يتضمّن بند تعيين القاضي الرديف، رغم أن أعضاء المجلس قرروا في جلستهم السابقة أن تستكمل أي جلسة مقبلة جدول الأعمال الذي كانَ هذا البند مدرجاً فيه.

هذه المعطيات التي تجمعت أمس في «العدلية» تُنبئ بجلسة متوترة اليوم بسبب «صِدام الصلاحيات» الذي بدأ أعضاء مجلس القضاء الأعلى يتحدثون عنه بسبب «احتكار عبود لقرار المجلس واختزاله بنفسه وضرب كل القوانين بعرض الحائط»، مُلمحين إلى أن «تغيير جدول الأعمال لن يمر مرور الكرام»، وأن «ما يقوم به عبود مخالفة».

وقالت مصادر «العدلية» إن «الحرب بدأت تكبر بينَ عبّود وأعضاء المجلس»، وبينه وبين وزير العدل هنري خوري، مشيرين إلى أن رئيس مجلس القضاء الأعلى مستمر في تجنيد ماكينة إعلامية - قضائية - شعبية لحماية تجاوزاته. وهو بعدَ تراجعه عن الموافقة على مبدأ تعيين القاضي الرديف، يسعى إلى أن شن حملات «يطبخها» مع إعلاميين يزورونه في مكتبه للدعوة إلى إعادة القاضي البيطار لممارسة مهماته. ومن المرجح تصاعد الحملة ضد تعيين قاض رديف للبت في إخلاءات سبيل الموقوفين في تفجير المرفأ مع العمل على ملفات تتعلق بالموقوفين وتركز على مسؤوليتهم لإبقائهم في الاحتجاز.

(الأخبار)

قضية اليوم

17 تشرين: ثلاث سنوات من الإجرام المتواصل مقابل التكيّف

عندما ضرب سلامة على الطاولة وهدّد المصارف: «بدكن تسكّروا»

ارتبط تاريخ 17 تشرين الأول 2019 بلحظة الانهيار. ربط روّجت له قوى السلطة وأصحاب المصارف لإبعاد الشبهة الأساسية عن المجرم الفعلي. فما حدث في ذلك اليوم لم يكن أكثر من مجرّد ردّ فعل على انهيار سبقه أن حصل. وما جرى لاحقاً ليس سوى نتائج إدارة الأزمة التي نتجت من الانهيار. مفاعيله متواصلة لغاية اليوم. وأحدث مستجداتها أن مصرف لبنان ضخّ سيولة بالليرة بين أول وأيلول 2022 ومنتصف تشرين الأول من السنة الجارية بقيمة 26400 مليار ليرة لتبلغ الكتلة النقدية المتداولة 70 ألف مليار ليرة. أي 12 ضعف ما كانت عليه في مطلع 2019. وسعر الصرف تضاعف 26.5 مرة... والحبل على الجرار

محمد وهبة

(هيثم الموسوي)

خلافاً لما روّج في السنوات الثلاث الماضية، لم يحصل الانهيار في 17 تشرين الأول 2019. ما حدث يومها في الشارع، في الأيام الأولى، وفي الأيام التي تلت، سواء كانت تحرّكات عفوية أو مستغلّة أو موجّهة أو استغلت ووجهت لاحقاً، لا يمكن بأي شكل اعتبارها محطة الانهيار. حصل الانهيار قبل ذلك بكثير. فالأشهر التي سبقت هذا التاريخ كانت تفيض بالمؤشّرات عن انهيار نقدي وشيك. وفي تلك الفترة، كان الانهيار قد بدأ بالفعل، قياساً على ما يُسمّى «قانون هيمنغواي» الذي يفترض أن الأزمات تبدأ «تدريجاً، ثم فجأة». فالانهيارات لديها ديناميا تعبّر عنها من خلال مؤشرات لا تظهر للعموم بوضوح، إنما تكون ساطعة لدى صانعي القرار. وهذا ما دفع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى إصدار التعميم 530 في 30 أيلول 2019 الذي كان أول تعبير عن اللاعودة إلى مرحلة تثبيت سعر الصرف التي بدأت في 1994.

يومها، أي في 30 أيلول 2019، لم يكن المجلس المركزي لمصرف لبنان قائماً، بسبب انتهاء ولاية نواب مصرف لبنان. لذا، كان الحاكم رياض سلامة، يناقش ويوقّع ويُصدر منفرداً التعاميم بالاستناد إلى «استمرارية المرفق العام». أصلاً غالبية نواب الحاكم الذين تعاقبوا على هذا المنصب كانوا مجرّد واجهات. المهم، أصدر سلامة التعميم الذي يرمي إلى «تأمين فتح الاعتمادات بالدولار الأميركي»، وهو موجّه إلى «المصارف التي تفتح اعتمادات مستندية مخصّصة حصراً لاستيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت، غاز)، أو القمح، أو الأدوية». وهذا يعني أن المصارف لم يكن لديها سيولة بالدولار لفتح الاعتمادات، وأن مصرف لبنان الذي يملك هذه السيولة حصرها بسلع محدودة. ولم يذكر مصرف لبنان أن سعر هذه السيولة مختلفة عن سعر السيولة في السوق، إنما الأفراد والشركات أدركوا ذلك في اليوم التالي. إذ كان مصرف لبنان يبيع المصارف الدولار الواحد من هذه السيولة بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً، بينما كان معدل سعر الدولار الواحد في السوق الحرّة قد بلغ بتاريخ صدور التعميم 550 ليرة وفق «Lebaneselira.org».

جذور الأزمة كانت تعود إلى بنية النموذج منذ تركيبه في مطلع التسعينيات. كانت كلما ظهرت مؤشرات على الانهيار، انعقدت بفعل مؤتمرات باريس، أو بفعل الصدفة التي تمثّلت في أزمة مالية عالمية دفعت التدفقات إلى لبنان، أو بفعل الهندسات المالية. لكن منذ مطلع 2019 بدأت تصدر تقارير مكثّفة ومتتالية من وكالات التصنيف الدولية، والتي صُمّنت تحليلات عن مدى كفاية احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. وفي مطلع تلك السنة، أعدّ المسؤول السابق عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال طلال فيصل سلمان، اقتراحاً سرياً بإعادة هيكلة الدين العام. وفي تلك الفترة، تلقى زبائن وفق قانون هيمنغواي - ثم فجأة قرّرت المصارف الإقفال. ولغاية اليوم، أي بعد مرور ثلاث سنوات، لا يقرّ غالبية المصرفيين بما حصل فعلياً بالنقاشات التي دارت فعلياً بينهم وبين حاكم مصرف لبنان في الولايات المتحدة الأميركية حيث كانوا يشاركون في اجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لكن بعضهم أفصح أخيراً عما حصل: «في الاجتماع الذي عُقد بحضور الحاكم دار نقاش بين المصرفيين حول الإقفال وضرورته. المصارف لم تقفل في عزّ الحرب، لكن الحاكم ضرب يده على الطاولة صارخاً: بدكن تسكروا». هكذا أقفلت المصارف أمام الزبائن 12 يوم عمل متتالية، لكنها لم تقفل بشكل كلّي بل كانت بعض الأقسام الداخلية تعمل وتنفّذ التحويلات إلى الخارج التي استفاد منها: مساهمو المصارف، سياسيون، زبائن محظيون. أحد أبرز الأمثلة أن واحداً من أمراء الخليج حصل على وديعته التي تفوق 220 مليون دولار. وهذا الأمر لا يعني أن المصارف لم تكن متواطئة، بل على العكس كانت المصارف مدركة تماماً لما يحصل. أحد أصحاب المصارف، وهو شاب ورث إلى جانب شقيقته، حصتهما في المصرف عن والدهما، يقول إنه كان يعلم منذ سنتين أن الأزمة آتية من خلال قراءة المؤشرات المالية والنقدية لكنه لم يستطع معارضة الحاكم. فالمصرفيون اعتقدوا بسبب النموذج الذي أداره الحاكم منذ مطلع التسعينيات، وكان لحم أكتافهم من المال العام والخاص، الذي يطبعه ويستقطبه ويوزّعه الحاكم حصراً عبر آليات منها التعاميم والهندسات.

بدأت الأزمة وسقطت الحكومة، ثم فجأة ظهرت ورقة إصلاحية، وتوالت الأحداث في الشارع، إلى أن توقفت الدولة عن السداد في آذار 2020، أي بعد نحو سنة على توقف مصرف لبنان والمصارف عن الدفع. الثُّهم التي قذفت بوجه رئيس الحكومة حسان دياب كانت خديعة للتهرّب من عملية توزيع الخسائر. ففي تلك الفترة، تالفت لجان عدّة برعاية رئاسة الحكومة مهمتها توزيع الخسائر وإعداد عملية إعادة الهيكلة ضمن خطة. لم يكن حصول هذه اللجنة على أرقام من مصرف لبنان مهمة سهلة. كانت هناك ممانعة واسعة لاحتساب الخسائر، إلا أنه تبيّن فجأة أن مصرف لبنان يسجّل هذه الخسائر في ميزانيته باعتبارها مداخيل ستتحقق في المستقبل. قيدت هذه الخسائر في حسابين أحدهما كان صفراً قبل تشرين الثاني 2015، والثاني كان يسجّل فيه 696 مليار ليرة في عام 2000. في نهاية 2019 بلغ مجموع الخسائر 55320 مليار ليرة، وفي تموز 2022 صارت 124 تريليون ليرة.

عملياً، سلّمت إدارة الأزمة لحاكم مصرف لبنان. أدارها بعقل بارد من خلال تعدّدية أسعار الصرف. فالتعميم 530 خلق تمايزاً بين الدولار الحرّ في السوق وبين الدولار المحجوز لدى المصارف. أطلق عملية الدعم التي صبّت غالبيتها في جيوب ثلة تجّار تشاركهم نخب سياسية، وباتت تجارة الشيكات رائجة. حتى أنه رَوّض الصرافين التقليديين الذين كان يجمعون الدولارات له، واستبدلهم بالترخيص لخمسة صرافين من فئة «أ» مهمتهم جمع الدولارات له مقابل عمولات. حصل الكثير في السنوات الثلاث الماضية إنما انتهى الأمر بتكتيف جماعي مع التطوّرات. فالنتيجة اليوم خيالية: تقلص الناتج المحلي الإجمالي من 51,9 مليار دولار إلى 14,1 مليار دولار، أي 3,6 مرات. كما ارتفع سعر الدولار مقابل الليرة من 1507,5 ليرات وسطياً إلى 40 ألف ليرة اليوم أي 26,5 ضعف. وتضخّمت الأسعار أكثر من 1200%، بينما لم يتم تصحيح الأجور بأكثر من 100%. وفي آخر «إصداراته» ضخّ مصرف لبنان 26400 مليار ليرة في السوق خلال 40 يوماً من 31 آب لغاية 15 تشرين الأول الجاري. ويتزامن ذلك بشكل مريب مع الزيادة في خسائره بقيمة 23 ألف مليار ليرة. الكتلة النقدية التي ضخّها مصرف لبنان منذ مطلع 2019 لغاية اليوم تضاعفت 12,6 مرة، والودائع في المصارف لم تنخفض سوى 1,6 مرة.

عملياً، كان مصرف لبنان يطبع النقود ويضخّها في السوق عبر تعاميم مختلفة منها 151 و158، أي أنه لم يكن يضخّ النقد بهدف موازنة حاجات السوق من العملة، بل بهدف إطفاء الخسائر في القطاع المصرفي من خلال تغطية السحوبات وفق هذين التعميمين بقيمة 8000 ليرة للدولار وبقيمة 12000 ليرة مقابل الدولار. وبالطبع كان يغطّي أيضاً الزيادات البخسة في أجور القطاع العام. تضاعف الكتلة النقدية بهذا المستوى مخيف ومقلق بسبب أثره السلبي الواسع على سعر الصرف الذي سجّل قفزة عملاقة لغاية اليوم أيضاً. فبهذه الأرقام لن تكون هناك توقعات إيجابية وهذا ما ظهر فعلاً بعدما أنجزت قوى السلطة عملية الترسيم البحرية، إذ إن سعر الدولار استمرّ بالارتفاع.

ما يحصل الآن ينطوي على سمة مناقضة تماماً لما حصل في 17 تشرين الأول 2019. فإذا كانت الانتفاضة يومها، ردّ فعل على الانهيار، فإن التكيّف هو ردّ فعل على تبعات هذا الانهيار لثلاث سنوات متتالية. الأمر ليس مفاجئاً، فالضخّ النقدي المتواصل، أتاح للقطاع الخاص تصحيحاً جزئياً للأجور، لكنه أدخل الاقتصاد في دوامة التضخّم والأجور التي تتغذى على ارتفاع سعر الصرف وعلى ضخّ النقد. كل هذا الإجرام لم يقابله للآن سوى التكيّف!

> **الضخّ النقدي المتواصل أتاح للقطاع الخاص تصحيحاً جزئياً للأجور وأدخل الاقتصاد في دوامة التضخّم**

تقرير

«السرية المصرفية»: تعديلات حزب المصرف

رلى إبراهيم

«اللجان النيابية هي مقبرة القوانين». شعار لم يخرج عن عبث، بل لطالما ارتبط بطبيعة عمل هذه اللجان التي تجهد غالبيتها لتوظيف مهامها في خدمة أصحاب المصالح. تحت هذا العنوان، تُفرّغ القوانين الإصلاحية من مضمونها، وتُلغّم بعبارات وفقرات مطاطة تحتمل أكثر من تفسير لتضييع النوايا والرأي العام. وهو ما حصل تماماً خلال مناقشة لجنة المال والموازنة التعديلات على قانون السرية المصرفية، إذ عمل لوبي مصرفي - نيابي- إداري، داخل اللجنة، على ضمان إهمال ملاحظات رئيس الجمهورية وصندوق النقد. فأتى التقرير الأخير الصادر عن اللجنة، بتوصيات مجتزأة لا تخدم مكافحة الفساد ولا محاسبة مرتكبي الجرائم المالية والمتهمين بالتهرّب الضريبي، بل تتماشى لخدمة الفاسدين عبر الإتاحة لهم باستخدام المواد الواردة في القانون لمصلحتهم كونها حمّالة أوجه. جرى ذلك كله بالتكافل والتضامن بين كل أعضاء اللجنة، ولم يكن الأمر محصوراً بريئسها النائب إبراهيم كنعان فقط، طالما أن أحداً من الحاضرين لم يعارض جدياً، لا هو ولا كتلته النيابية على نسف القانون.

وللمناسبة، هي ليست المرة الأولى التي يبصم فيها المجلس النيابي على تطويع القانون لمصلحة المصرفيين وشركائهم من السياسيين، بل بدأ ذلك واضحاً في الجلسة العامة الأخيرة التي ظهر خلالها التنسيق المسبق بين حركة أمل والقوات ورئيس لجنة المال. حينها، قيّدت هذه القوى حقّ القضاء في الوصول إلى السرية المصرفية من خلال حصر هذه الصلاحية بقضاة التحقيق دوناً عن النيابات العامة باعتبار أن هذه النيابات مسيّسة وغير موضوعية. وفي جلستها الأخيرة، كرّست لجنة المال تهميش النيابات العامة، وذلك رغم إصرار رئيس الجمهورية ميشال عون في إطار ردّه القانون على ضرورة «تمكين النيابات العامة من الوصول إلى المعلومات التي تسمح لها بتكوين الملف قبل إحالته إلى قضاة التحقيق».

ما سبق ليس خاتمة الموبقات المرتكبة بحقّ رفع السرية المصرفية، بل واحدة من تعديلات عدة أنزلت على القانون وتم تحويرها بخلاف مطالب رئيس الجمهورية وصندوق النقد. هذه الحماية لـ«المرتكبين» تكرّست بذريعة «الحفاظ على خصوصية الداتا الخاصة بالمواطنين» رغم أن غايتها حماية «خصوصية» أصحاب رؤوس المال. هكذا، حُصر المفعول الرجعي بالموظفين العامين والمرشحين للانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية ورؤساء الجمعيات، ولم يُذكر أصحاب المصارف والمديرين العامين ورؤساء الأحزاب. وانسحب الأمر نفسه على طلب كل من عون والصندوق منح الجهات القضائية صلاحية طلب المعلومات مباشرة من المصارف من دون المرور بهيئة التحقيق الخاصة التي يرأسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إذ قفزت لجنة المال والموازنة فوق هذه الملاحظة، لا بل منحت هيئة التحقيق امتيازاً إضافياً بحصر كل صلاحيات رفع السرية عبرها، متجاهلة طلب الصندوق وعون ونائب رئيس الحكومة سعادة الشامي أيضاً، منح لجنة الرقابة على المصارف والمؤسّسة الوطنية لضمان الودائع الاقتراح من دون أن يتحمّل مسؤوليته تداعوا إلى اعتصام أمام مجلس النواب بالتزامن مع انعقاد الهيئة العامة.

> **ما جرى تضمينه في لجنة المال والموازنة من تعديلات لا يأخذ في الاعتبار ملاحظات رئيس الجمهورية**

نص صيغة القانون

وفي وقت يؤكّد المتابعون أنّ لا شيء «تحت سماء» البرلمان سيحصل، فإنّ هناك من يلفت إلى إمكانيّة تمرير القانون بعد سحبه من الأمانة العامّة إلى الهيئة بصفة المعجّل المكرّر بناء لطلب أحد النواب، وبعد موافقة رئيس مجلس النواب نبيه بري، ليتم التصويت على صفة العجلة قبل مناقشته. وهنا، تختلف الروايات بين من يقول إنّه لن ينال الأكثرية اللازمة فتتم إحالته إلى لجنة الإدارة والعدل، ومن يشيع بأن بعض المقرّبين من بري اشترطوا للتمرير في الهيئة عدم تسريبه كي لا يكون التيار الوطني الحر متحضّراً لإسقاطه سلفاً، فيما يؤكد البعض الآخر أن «التيار» تعهّد أمام من يعنيهم الأمر بمشاركة عدد ضئيل من نوابه وانسحاب آخرين للمحافظة على النصاب وتمرير الاقتراح من دون أن يتحمّل مسؤوليته

حق الرد

نحن عائلة السجين محمّد إسماعيل شقير الذي تم ذكره في التحقيق الذي نشرته «الأخبار» (2022/10/14) حول سجن رومية عموماً والمبنيين «جيم» و «واو» المرادفين للمباني التأديبيّة في رومية. وحيث جرى ذكر معلومات عن عدم تمكّن عائلة السّجين شقير المنقول تأديبيّاً إلى المبنى «جيم»، طوال أسبوعين من التّواصل معه أو رؤيته، يهمّنا أن نؤكّد أنّنا لم ندل بأي تصريح أو تذمّر أو معلومات حول هذا الموضوع لأيّ جهة إعلاميّة كانت، ومن ضمنها الجهة التي نشرت المقال. المعلومات التي وردت في سياقه مجموعة بطريقة نحن بريئون منها. إذ لم يتم سؤالنا أو التواصل معنا أو أخذ تصريحات منّا حول الموضوع لا من قريبٍ ولا من بعيد. فاقتضى التّوضيح.

تقرير

خفض السنة السجنية: وعود في الهواء؟

لينا فخر الدين

داخل السجون اللبنانية، الحديث واحد: إمكان إقرار أحد اقتراحات القوانين المقدّمة من أكثر من جهة لخفض السنة السجنيّة. يعيش السجناء على أمل أن تقرّ الجلسة التشريعيّة اليوم اقتراح القانون الذي تقدّم به وزير الداخليّة والبلديّات بسام المولوي بخفض السنة السجنيّة من 9 إلى 6 أشهر لمرّة واحدة فقط، من دون أن تشمل المحكومين بالمؤبد أو الإعدام (تم تحديد فترة 20 عاماً للعقوبة الأولى و25 عاماً للثانية). ما يصل إلى آذان السجناء ليس من فراغ، بل بنقله إليهم متابعون يتواصلون مع القوى السياسيّة، أبرزهم هيئة علماء المسلمين التي سبق أن زارت رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي والمولوي لتستحصل منهما على وعد بإمكانية تمرير قانون يخفف من أزمة اكتظاظ السجون. إلا أن المشايخ سرعان ما اصطدموا بطرح المولوي استثناء المحكومين بالإعدام والمؤبد (الإبقاء على السنة السجنية الفعلية 12 شهراً)، ما يعني أن معظم السجناء الإسلاميين البالغ عددهم 500 (أقل من نصفهم لبنانيون) لن يستفيدوا من اقتراح القانون.

مع ذلك، وُعد أعضاء «الهيئة» بتمرير مشروع المولوي اليوم، ولو أن البعض كالشيخ سالم الرافعي يعتبر أن «لا مصلحة لنا بإقراره» فيما يرى الشيخ نبيل رحيم إلى أنّ «إقراره مع مساوئه أفضل من لا شيء». والوعود نفسها التي سمعها رئيس جمعية لجان أهالي الموقوفين دِرَم المقداد الذي جال مع أعضاء الجمعية على مرجعيات سياسية أخيراً.

الرافعي ورحيم، وفق ما يقولان لـ«الأخبار»، ينتظران إقرار الاقتراح في جلسة اليوم لبنينا على الشيء مقتضاه. يلفت رحيم إلى أن «المعطيات المتداولة تشي بأن الاقتراح لن يتم التصويت عليه كما هو، بل ستطرأ عليه تعديلات تلبّي مطالبنا». وتؤكد نائبة رئيس جمعية لجان أهالي الموقوفين رائدة الصلح «أنّ كل من زرناهم وعدونا بالضغط لإقرار القانون بشكل منصف، خصوصاً أننا شرحنا لهم أوضاع السجون وما يعانيه السجناء بما خص الاكتظاظ وتفشي الأمراض وفقدان الأدوية وعدم قدرة الأهالي على دفع تكاليف العلاج». رغم كل هذه الآمال، لا تبدو القوى السياسيّة مهتمّة أصلاً بهذه القضيّة، بدليل أن اقتراح المولوي غير مدرج على جدول أعمال الهيئة اليوم، بعكس الوعود التي أُعطيت للمتابعين. ويؤكّد الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر لـ«الأخبار» أنّ الاقتراح موجود في الأمانة العامّة ولن يُطرح في الهيئة بل ستتم إحالته في أقرب وقت إلى اللجان المتخصصة وتحديداً لجنة الإدارة والعدل. كما حسم رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية ميشال موسى عدم طرح الاقتراح اليوم من خارج جدول الأعمال، علماً أنّ أهالي السجناء أمام جمهوره، مقابل تنازلات في إدخال تعديلات على قانون سريّة المصارف، وإن كان بعض المتابعين يستبعدون الأمر باعتبار أن قانون سريّة المصارف أكبر من إخضاعه للمساومة مع اقتراح قانون تخفيض السنة السجنيّة.

> **الضخّ النقدي المتواصل أتاح للقطاع الخاص تصحيحاً جزئياً للأجور وأدخل الاقتصاد في دوامة التضخّم**

وفي كل الأحوال، فإنّ إضفاء صفة العجلة على اقتراح القانون لن يُغيّر شيئاً لأنه لن يقر كما تقدّم به المولوي، ولكن توضح المصادر المعنيّة أنّ القرار سيكون بتشكيل لجنة مصغّرة تتضمّن ممثلين عن القوى السياسيّة - الطائفيّة للاتفاق على الصيغة النهائية للاقتراح الذي سينص على:

- خفض السنة السجنيّة إلى 6 أشهر لجميع المحكومين باستثناء المحكومين بقضايا اغتصاب
- تحديد عقوبة المؤبد بـ20 عاماً والإعدام بـ25 عاماً. وهنا سيكون النقاش في إمكانية خفض السنة السجنية لهؤلاء، فيما ترفض بعض القوى السياسية مبدأ الخفض.
- إصدار توصية لمجلس القضاء الأعلى بضرورة التزام القضاة حرفياً بنصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية بهدف إخلاء سبيل الموقوفين في جنح الحق العام قبل مضي 6 أشهر، وجنايات الحق العام قبل مضي سنة، باستثناء من يكون ملاحقاً بأكثر من دعوى بالتهمة نفسها (تكرار أكثر من دعويين) فتتضاعف عقوبته، على أن يُترك للقاضي تقدير مدّة التوقيف للمتهمين بجرائم قتل وتآليف عصابات مسلّحة وخطف.
- الإعفاء من 90% من الغرامات بما فيها الجزائية (منها محاضر مخالفات السير) لمرّة واحدة فقط.

ويشدّد محمّد هزيمة أحد المتابعين للملف على أن «المرجعيات السياسية تولي الاهتمام لهذا الملف باعتباره إنسانياً، كما أن بري سيبقى يعمل حتى إقرار القانون بالتعاون مع ميقاتي».

قضية

هل تتحمّس «اليونسيف» لسدّ النقص في الكتاب الرسمي؟

زينب حمّود

ينشغل النظّار في مدرسة الأمير شكيب إرسلان الرسمية في توزيع الكتب المكدّسة والمفروشة على طاولة، تبدو مستعملة لكنها بحالة جيّدة. يساعدهم في الفرز والتوزيع شبّان وشابّات يلبسون برّات كتب عليها: «كشافة التربية»، يصعدون السلالم لاهثين، ويسلّمون الأساتذة الكتب التي تصل أخيراً إلى أيدي الطلاب، فـ«يلتهمونها» بحماسة. في مدارس رسمية أخرى، يُنفض الغبار عن كتب جديدة وصلت إلى المدرسة في نهاية العام الماضي قبل توزيعها على الطلاب.

هكذا تفتتح المدارس الرسمية عامها الجديد بإعادة تدوير الكتب المستعملة بين الطلاب وتوزيع تلك الجديدة التي تبرّعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) بطباعتها وتوزيعها مجاناً على المدارس الرسمية والخاصة في العام الماضي، فوصلت في الأشهر الأخيرة، لتلاحظ نقصاً جزئياً في بعض الكتب بشكل متفاوت بين صف وآخر ومدرسة وأخرى. التاريخ يُعيد نفسه للمرة الثالثة، حيث ينطلق العام الدراسي في المدارس الرسمية من دون أن يتوفّر الكتاب المدرسي الرسمي. المفارقة أنه في السنتين الماضيتين، ورغم التأخير الذي طال كثيراً، إلا أن المدارس كانت مطمئنة إلى أن «اليونسيف» ستوفّر الكتب ولو بعد حين، أما هذا العام، فحتى الآن لم تتوفر جهة مانحة تتبرع بطباعة وتوزيع الكتب على الطلاب.

ثغرات إعادة التدوير

صحيح أن مبدأ إعادة التدوير ينجح في سدّ جزء كبير من الحاجة إلى الكتب، فـ«العدد الأكبر من الطلاب أعادوا الكتب وأخذوا بدلاً منها، حتى أننا اشترطنا على من غادر المدرسة إرجاع الكتب للحصول على الإفادة، وهي جميعها بحالة جيدة»، وفق مديرة ثانوية شكيب إرسلان المختلطة وسيلة بمّوت، إلا أنه ذلك لا يحلّ مشكلة غياب الكتاب المدرسي لعدة أسباب. أولها، عدم إمكانية تطبيقه على جميع الطلاب خاصة في صفوف الروضات والمرحلة الأولى الذين «ينهكونه»، أو حتى على جميع الكتب لا سيما كتب التطبيقات. ثانيها، «رداءة نوعية الكتب التي وزّعت في العام الماضي والتي فرطت بمعظمها حتى تعذّر استخدامها ثانية»، كما ينقل مدير مدرسة رسمية في بيروت، آسفاً لإعادة تدوير كتب في «حالة مزرية» بانتظار الكتب الجديدة، لأنه «مجبورين».

حلول ترقيعية

بعض المدارس الرسمية تنتظر الحلّ لسدّ نقص الكتب لديها، وبعضها الآخر ترقّع حلولاً بانتظار الحلّ الفعلي، مثلاً، تقوم أستاذة لغة عربية في إحدى المدارس باستخدام كتاب القراءة يومياً ريثما يأتي كتاب القواعد. وتقوم مدرّسة أخرى بتصوير كل درس وتوزيعه على الطلاب شاكية ارتفاع تكاليف التصوير، «فسعر قنينة الحبر 100 دولار وماعون الورق 7 و8 دولارات، عدا عن كلفة الكهرباء واستهلاك آلة التصوير»... متوسّلة «الإسراع في إيجاد حلّ». فيما تطلب مدارس من الأهل تأمينه على نفقتها، علماً أن الكتاب الرسمي غير متوفر في المكتبات. وهذا ما ينتقده رئيس رابطة التعليم الأساسي حسين جواد، «لأنه يخالف قانون إلزامية التعليم ومجانيته لجميع الطلاب من صفّ الروضة الأولى حتى التاسع أساسي، والذي يشمل توزيع الكتب المدرسية بالمجان على طلاب المدارس الرسمية». لذلك، «يخطئ المدير عندما يطلب من الأهالي تأمين الكتب متنصّلاً من مسؤوليته»، لافتاً إلى أن ذلك «قد يكون خباراً يتخذه من لا يريد انتظار تأمين الكتب».

> الأزمة ستقع بعد أسبوع تقريباً عندما يكون نصف الصف يمتلك كتاباً ونصفه الآخر ينتظر

هذه الحلول الترقيعية قد تنفع لفترة قصيرة. ويمكن القول إن المشكلة الفعلية لم تبدأ بعد، لأن المدارس لا تزال في مرحلة المراجعات ولم ينطلق العام الدراسي فعلياً. تنقل مديرة مدرسة رسمية في صيدا هواجسها من أن يتأخر تأمين الكتب الناقصة والتي «تبلغ حوالى 10 في المئة من مجموع الكتب». وترى أن «الأزمة الحقيقية ستقع بعد أسبوع على أبعد تقدير عندما يكون نصف الصف يمتلك كتاباً ونصفه الآخر لا يزال ينتظر، عندها إما تتعطل العملية التعليمية أو تسير من دون أن تلتفت المعلمة إلى افتقار البعض للكتاب، فيسقط مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الطلاب».

«تحميس» اليونيسيف

ترسل وزارة التربية والتعليم العالي مدقّقين إلى المدارس الرسمية للاطلاع على الكتب المتوفرة وإحصاء الحاجات الفعلية. لكن، إذا وضعنا جانباً التأخير الذي يرافق تحديد الحاجات الفعلية، وإجراء مناقصات للشركات التي ستلتزم الطباعة، ثم الطباعة، فالتوزيع... لم تتبرّع أي جهة مانحة بالطباعة حتى تاريخ كتابة هذه السطور. لذلك تمارس الجهات الرسمية تقشفاً قاسياً أثناء تحديد الحاجة الفعلية للكتب حتى لا تحمّلها زيادة» على الجهات المانحة، خاصة بعد فضائح هدر الأموال التي صرفتها. تقول رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء هيام إسحاق: «نحاول تحديد الحاجات بدقة حتى لا نطلب الكثير، عسى أن تتحمس اليونيسيف للطباعة مجدداً».

وتتحدث إسحاق عن حلّ بديل عن الكتاب الورقي، وهو «الكتاب الإلكتروني e-book المتاح للجميع على موقع المركز ويمكن تحميله أو طباعته»، واعدة أن «تجري دورات إلزامية فورية للأساتذة للتدريب على استخدامه». نعم، المركز في سباق مع الوقت وما كلفاه ضئيلة، ومن جهة ثانية لا يمكنه إجبار الجهات المانحة على مساعدته لسدّ النقص في الكتب الرسمية. لكن، فلتتراع محاولات إيجاد الحلول ظروف الطلاب الفعلية، فهل يمتلك كل الطلاب في المدارس الرسمية أجهزة لاستخدام الكتاب الإلكتروني؟ أو هل يملكون ثمن طباعته؟

لم تتبرع اي جهة مانحة بالطباعة حتى الآن (هيثم الموسوي)

تقرير

لماذا نقلت نقابة الصيادلة 25٪ من أموال التقاعد؟

رأيان أحمية

أثار قيام نقابة الصيادلة بنقل وديعة بقيمة 43 مليون دولار من مصرف الاعتماد المصرفي إلى مصرف الاعتماد الوطني (BCN) زوبعة من الأسئلة بين الصيادلة، إذ لم يجب أحد من المعنيين في لجنة صندوق التقاعد في نقابة الصيادلة على استفسارات الصيادلة عن المخاطرة بنقل وديعة تشكل 25% من أموال التقاعد الصيدلي إلى مصرف صغير، في الوقت الذي رفض فيه 14 مصرفاً آخر قبول الوديعة رغم وجود حسابات لنقابة الصيادلة فيها.

وكانت النقابة قد نقلت الوديعة على دفعتين. الأولى في أيار الماضي، حيث اتُّخذ قرار «أكثري» في لجنة الصندوق بنقل شيك مصرفي بقيمة 20 مليوناً و75 ألف دولار أميركي إلى مصرف BCN، والأخرى قبل أسبوعين تقريباً نُقل بموجبها شيك مصرفي آخر بقيمة 23 مليون دولار أميركي إلى حسابين مصرفيين: 15 مليوناً و57 ألف دولار إلى الحساب المفتوح في BCN، وما يقرب من 8 ملايين إلى حساب آخر فُتح في مصرف البحر المتوسط تحت ضغط بعض أعضاء لجنة التقاعد.

أثارت هاتان العمليتان ارتياباً لدى الكثير من الصيادلة، ومنهم بعض الأعضاء في لجنة التقاعد. وإن كان لا شيء يعيب قرار النقل في الشكل لكونه يصدر عن لجنة صندوق التقاعد المخوّلة قانوناً القيام بهذا الأمر، وبأصوات الأكثرية الحاضرة، لأنه استحقاق تقليدي عادة ما يقوم به الصندوق، إلا أن ما يعترض عليه الصيادلة هو الطريقة التي مُرّر بها القرار.

عمليتا النقل

عملية النقل الأولى تمّت في أيار الماضي، بعد جلسة للجنة صندوق التقاعد طُرح فيها الموضوع من خارج جدول الأعمال، كما توضح مصادر المعترضين في لجنة التقاعد «قبل انتهاء الجلسة، وقف أمين السرّ وقال إن الاعتماد المصرفي يعاني من مشاكل، وقد يفلس، وإن النقابة لديها عرض من الاعتماد الوطني، والمصلحة تقتضي درس العرض لاتخاذ القرار المناسب». وتلا أمين السرّ عرض الاعتماد الوطني، شفهياً، والذي «يقضي بتحويل شيك مصرفي بقيمة 20 مليوناً و75 ألف دولار أميركي إلى حساب لدى المصرف الجديد، مقابل فتح حساب بالدولار الفريش بقيمة 75 ألف دولار وفائدة 1,5% على العشرين مليوناً، تُعطى كل ثلاثة أشهر».

يومها، طالب بعض الأعضاء بالاستمهال لإجراء بعض الاتصالات والاستفسار عن المصرف المذكور، «إلا أننا فوجئنا أن الأموال قد نُقلت ولم تُسجل هذه العملية في المحضر الذي كان يفترض أن يوقّع عليه الأعضاء في الجلسة المقبلة».

وقبل أكثر من أسبوعين، بدأ التحضير لعملية ثانية تستهدف تحويل المبلغ المتبقّي في حساب الاعتماد المصرفي (23 مليون دولار أميركي). ودائماً وفق السردية القائلة بوجود مشاكل في الاعتماد المصرفي من جهة، والتذكير بالحوافز المعطاة من الاعتماد الوطني، إلا أن ما تغيّر هذه المرة أن «مسألة الإفلاس حدّدها نقيب الصيادلة الدكتور جو سلّوم بساعات، حيث أجرى اتصالاً خلال الجلسة مع محامية النقابة ووضعها على مكبّر الصوت، وأكدت أنه إذا كان الاعتماد

ينتظر الصيادلة توضيحاً من النقيب جو سلوم (مروان بو حيدر)

محاولة فاشلة لرفع دعوى

قبل عملية النقل الأولى، طالبت مجموعة من الصيادلة بتشكيل لجنة مهمتها استعادة الأموال من المصارف عن طريق تقديم دعاوى بحقها خارج لبنان. وقد عرض هؤلاء، الفكرة على النقيب «الذي لم يعترض وأصدر قراراً يقضي بتشكيل هذه اللجنة»، يقول الصيدلي ناجي جرمانوس، أحد أعضاء اللجنة التي شُكّلت يومها من 10 صيادلة وترأسها الصيدلي حيدر بزي.

سريعاً، بدأت اللجنة عملها، وكان البند الوحيد على جدول أعمالها التواصل مع مكتب محاماة دولي للبدء بالإجراءات، وبالفعل «اتصلنا بالوزير السابق كميل بو سليمان وناقشنا معه القضية، فطلب منا قبل المباشرة بالدعوى تقديم كشف حساب بما تملكه النقابة وتاريخ استحقاق كلّ حساب». وعلى الأثر، طالبت اللجنة بالكشوفات، إلا أنه «بعد عشر جلسات لم نُعط أيّ مستند». عند هذا الحد، توقّفت أعمال اللجنة «لنفاجأ بعدها بقرار نقل 20 مليون دولار في أيار الماضي»، يختم جرمانوس.

المصرفي يعاني من مشاكل فالأولى نقل الأموال منه». وأمام هذا السيناريو، اقترح بعض الأعضاء ألا يوضع المبلغ كله في الـBCN مع وجود قبول من مصرف البحر المتوسط «حيث طالبنا بفتح حساب فيه، ولذلك، تم توزيع المبلغ على استحياء ما بين المصرفين، بمعدل الثلثين بثلث».

تساؤلات الصيادلة

أثارت عمليتا النقل علامات استفهام كثيرة لدى الصيادلة لم يتم توضيحها. أولاهما تتعلق بكيفية التصرّف بوديعة في هذا الظرف الاستثنائي ونقلها من مكان إلى آخر، انطلاقاً من أن «الأموال مجمّدة منذ ما قبل تدهور الأوضاع وهذا يتطلب تفكيراً ملياً لاعتبارات الفارق في التعاطي مع الوديعة ما قبل الأزمة وما بعدها».

في السبب الثاني، يأخذ المعترضون على عملية النقل «تحريكها من الاعتماد المصرفي، وهو مصرف معروف ولا إثباتات حتى اللحظة على أنه يعاني من مشاكل تؤدي به إلى الإفلاس، إلى بنك صغير لا نعرف أي شيء عن وضعه». خصوصاً أنّ «المصارف الأربعة عشر التي تملك النقابة أموالاً فيها رفضت استقبال الوديعة، فلماذا وافق هذا المصرف؟».

ثالث الأسباب، هو أن أحداً لا يعرف القيمة الحقيقية للمبلغ. وثمّة سبب إضافي يتعلق به «الحساب الفريش». فحتى اللحظة الراهنة، يؤكد بعض أعضاء لجنة التقاعد أن «دولاراً واحداً لم يُسحب من المبلغ الأول على الرغم من مرور أشهر على نقله».

«من نقل؟ ولماذا نقل؟». سؤالان معلقان ينتظر الصيادلة جواباً عنهما. غير أن الجواب لا يأتي، فحتى اللحظة لم يخرج المسؤول عن النقابة ببيان يعفي الصيادلة من الأسئلة، ولا يزال حتى اللحظة «خارجاً عن السمع»، على ما يقولون. وقد حاولنا استيضاح رأيه في «الأخبار» مراراً، إلا أنه لم يجب أيضاً.

تقرير

المصارف «توبّخ» مودعي الأطراف:

إقفال 3 فروع في النبطية

أمال خليل

انضمّت النبطية إلى نادي مدن الأطراف التي فرضت عليها المصارف عقوبات تأديبية وانتقامية نتيجة احتجاج أبنائها على احتجاز ودائعهم. فقد أعلن فرع بنك مصر ولبنان في المدينة إقفال أبوابه نهائياً واقتصار خدماته على السحب الآلي. وبذلك، يكون ذلك المصرف هو الثالث بعد مصرفَي بيبلوس والبحر المتوسط اللذين أقفلا فروعهما في المدينة بعد تعرضهما لاقتحامات من قبل المودعين.

وكان فرع بيبلوس في الغازية قد اقتحمه المودع محمد قرقماز في 16 أيلول الماضي، ما دفع إدارته المركزية إلى إقفال مختلف فروعه الجنوبية حتى إشعار آخر. وفي 7 تشرين الأول الجاري، تعرّض فرع بنك «ميد» في النبطية لاقتحام مماثل من يحيى بدر الدين، دفعه إلى إقفال فرع المدينة لشهر واحد قابل للتمديد. وبحسب مصدر مسؤول في أحد مصارف النبطية، تبحث إدارات المصارف المركزية بإقفال بعضها نهائياً وليس فروعها في النبطية وسواها، مثل بنك فينيسيا والبنك اللبناني السويسري، في مقابل دمج مصارف كبرى. لكن هذه الخطة لن تمس بكبار المصارف، والبحث يستند إلى تقييم لأداء كل فرع.

الهجمة على المصارف لا تلغي الضرر الذي يتسبب به إقفال فروعها في النبطية كما فروعها في سائر الأطراف. وفي هذا السياق، لفت المصدر إلى أن الفئة المتضرّرة لن يقلّ حجمها عن 60 ألف مودع يتعاملون مع فروع المدينة الـ15. هؤلاء سيجبرون على الانتقال لفروع أخرى لإنجاز معاملاتهم وسحب مستحقاتهم. لكن الضرر الأكبر على الموظفين الذين تُحوّل رواتبهم شهرياً إلى تلك الفروع ولا يمكنهم سحبها عبر الصرّاف الآلي. فضلاً عمن عقد اتفاقاً معها لاقتطاع جزء من ودائعه لتسديد فواتير كالهاتف وسواه. وعدا عن كلفة التنقل المادية والزمنية، سوف يتكبد هؤلاء عناء الانتظار لساعات في الطوابير أمام الفروع الأخرى.

الضرر لا ينحصر بالمودعين فقط، إنما أيضاً بموظفي الفروع المستهدفة بالإقفال. بنك مصر ولبنان أقفل جميع فروعه وأبقى على إدارته الرئيسية في وسط بيروت. ما أدى إلى صرف عدد كبير من الموظفين. أما مصرفا «ميد» وبيبلوس في النبطية، فقد وزعا الموظفين على فرعي صور وصيدا. ما جعلهم يتكبدون عناء بُعد المسافة عن محل إقامتهم وكلفة التنقل.

تقرير

المجلس الوطني للبحوث يبحث عن الثروة السمكيّة في لبنان

فؤاد بزي

اختتم المجلس الوطني للبحوث العلمية أمس الدراسة السنوية لمخزون الساحل اللبناني من الأسماك، بعدما قامت سفينة AKDENIZ التركية، المستأجرة من قبل منظمة الأغذية والزراعة FAO، بمسح كامل للساحل، امتد من العريضة شمالاً إلى رأس الناقورة جنوباً بطول 220 كلم. على المركب، الذي أعلنت منه أمس الأمينة العامة للمجلس تمارا الزين اختتام الجولة الثانية من الدراسة، فريق عمل بحثي ينتمي إلى مركز علوم البحار في المجلس، الذي قام بوضع الأسس لدراسة علمية ستُرسل إلى وزارة الزراعة ما يفيدها في «وضع سياسات خاصة بالوضع الغذائي، سيّما أنّ السمك طعام أساسي لشريحة كبيرة من اللبنانيين»، بحسب الزين.

تعداد السمك

قامت السفينة، وفريق البحث الموجود عليها، بعمليات صيد في نقاط لا يصل إليها الصيادون أو مراكبهم. ففي حين لا يتخطى الصيادون السبعة كيلومترات في عمق البحر، وصلت سفينة البحث إلى الأربعين كيلومتراً. كما أنّ أبعد ما تصل إليه شباك الصيد من أعماق هو مئة متر، فيما رصدت الدراسة نقاطاً تقع على عمق يصل إلى خمسمائة متر. استخدم الفريق العلمي طريقة «جرف قاع البحر» للاصطياد، وسحب كلّ ما يمكن سحبه، ومن بعدها يجري تعداد أنواع الأسماك الموجودة في هذه النقطة، قياس طولها ووزنها، كما مراقبة دورة تكاثرها. هذا المسح البحري، وفق سمير مجدلاني خبير مصائد الأسماك في الهيئة العامة لمصائد البحر المتوسط GFCM، سيكون في «خدمة وزارة الزراعة لوضع سياسات توجيهية أولية حول سلّة الأسماك الأساسية في لبنان، وهي تقوم على ثلاثة أنواع: «الجربيدي، السرغوس والسردين». هذه الأنواع لها مردود كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل، تمّ رصد أنواع ليست ذات قيمة اقتصادية، وتثقل شباك الصيادين دون فائدة غذائية مثل «الشلمونة والنفيخة»، إذ بتنا نعرف اليوم أنّها تتواجد فقط على أعماق تتراوح بين 20 و50 متراً، بالإضافة إلى مكامنها، لاحقاً ستوضع خطط توجيهية تساعد الصيادين على تجنّب هذه الأنواع. وعليه، «نقوم بمتابعة الأسماك ذات المردود الغذائي الجيّد لمعرفة كمياتها، كما دراسة دورة حياتها وأشهر تكاثرها» بحسب غابي خلف، المستشار العلمي في المجلس الوطني للبحوث. يشير خلف إلى «تولي مركز علوم البحار هذه الدراسات منذ خمس سنوات، أما قبلها فكان الموضوع عند وزارة الزراعة والصيادين فقط، من دون وجود أي ذراع علمي مساعد»، ويُضيف خلف «قمنا بإرسال طلابنا إلى الخارج للتخصص في علوم السمك حصراً، فأصبح لدينا أساتذة متخصصين، ولأول مرة اليوم شاركنا البحث طلاب في مرحلة الماجستير».

> يدخل بحرنا أنواع جديدة من الأسماك بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه

تغيّر المناخ

تدخل اليوم مياهنا في لبنان أنواع جديدة من الأسماك ليست من «سكانه الأصليين»، بل أتت عند ارتفاع حرارة مياه البحر المتوسط قادمة من البحر الأحمر المفتوح عبر قناة السويس. ومن هذه الأنواع، الأسماك الضارّة، غير المجدية غذائياً واقتصادياً كـ«النفيخة والشلمونة»، وهي تؤثر سلباً على كمية ونوعية الأسماك الموجودة أصلاً في لبنان.

وفي دردشة داخل المركب، لم ينسَ وزير الزراعة توجيه الشكر للجامعة اللبنانية صاحبة الفضل الكبير في تخريج الفريق البحثي العامل في المجلس، سيّما كلية الزراعة مؤكّداً فكرة «التحزّب للجامعة اللبنانية»، فيما أكّدت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة على «أهمية التعاون مع القطاع العام، وضرورة تغيير الصورة النمطية، فالمنظمة لا ترى استمرارية للبلد دون الموظفين العاملين»، وأضافت بأنّ «المنظمات ستُرحل يوماً ما، ويبقى القطاع العام».

للصيادين واتخاذ قرارات إدارية مناسبة»، ولكن لن تخرج النتائج قبل نحو الشهرين من التحاليل، التي سيجريها الفريق البحثي اللبناني. ويختم مجدلاني كلامه عن «خطة لاستخدام تقنيات بحثية جديدة في السنوات القادمة تقوم على الرادارات للبحث عن الأسماك».

رسم الصورة

حتى اليوم، وعلى مدى سنتين، قام مجلس البحوث بمسح 60 نقطة بحرية على طول الساحل اللبناني، كوّن من خلالها صورة

تظهر نتائج المسح بعد نحو شهرين (هيثم الموسوي)

نقابة المحامين

تذكير الزملاء المحامين

بموعد الانعقاد الحكمي للجمعية العامة العادية

بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦، قرر مجلس نقابة المحامين في بيروت إنفاذاً لحكمية نص المادة /٣٥/ وما يليها من قانون تنظيم مهنة المحاماة، تذكير الزملاء المحامين بموعد الانعقاد الحكمي للجمعية العامة العادية.

المكـــان: قصر العدل في بيروت

الموعد الأول:

يوم الاحد الواقع في السادس من تشرين الثاني ٢٠٢٢ الساعة التاسعة صباحاً، فاذا لم يكتمل النصاب، يرجأ الاجتماع الى:

الموعد الثاني:

يوم الاحد الواقع العشرين من تشرين الثاني ٢٠٢٢ الساعة التاسعة صباحاً، ويعتبر قانونياً بمن حضر.

جدول الاعمال:

١- بيان النقيب.

٢- تدقيق حسابات النقابة والصندوق التعاوني وصندوق التقاعد للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، ومشاريع موازنات النقابة والصندوق التعاوني وصندوق التقاعد للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ واقرارها بواسطة التصويت الإلكتروني.

٣- اقتراح بتحويل مبلغ /٧٥٠،٠٠٠،٠٠٠/ل.ل. سبعماية وخمسين مليون ليرة لبنانية من اموال النقابة الاحتياطية، الى صندوق التقاعد لتغذية موازنته للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بواسطة التصويت الالكتروني.

٤- انتخاب اربعة مرشحين لعضوية مجلس النقابة بواسطة التصويت الالكتروني.

ناضر كسبار - نقيب المحامين

اليمين المنتصر وعقلنة الفاشيّة

«لك أزعم أنّه لو كان عليّ الاختيار بين النازيّة والشيوعيّة، لاخترتُ الشيوعيّة»

وينستون تشرشل

«...ولكنّ الإيطاليّين اليوم قد فهموا أنّنا حربٌ يمكن الاعتماد عليه تماماً. هذه الطبقة الحاكمة هي جدّيّة»

من مقابلة لجيورجيا ميلوني، زعيمة حزب «إخوة إيطاليا»، اليميني

«لماذا يرفس القدر، باستمرار، باسوأ النّاس إلى الأعلى؟»

مجهول القائل

عامر محسن *

منذ سنوات، حين بدأت انتصارات اليمين «المتطرّف» بالتوالي في أميركا وأوروبا، قرأت نصّاً يتناول هذا التحوّل في المزاجات من زاوية طريفة. الفكرة أنّه في الماضي، في السبعينيات مثلاً ووصولاً إلى التسعينيات، كان المناظر اليساري في الغرب هو من يمتلك امتياز «المتمرّد الجذّاب»: يخترق الممنوع في خطابه، يستثير الصدمة من الجمهور ولا يحترم شكليات التيار السائد وقيمه، ويستفزّ المؤسسة ويتمّ طرده على الدّوام من القاعات والمحافل. المحافظ اليميني، بالمقابل، كان يلعب دور المتزمّت البليد: يُصاب بالذّعر ما أن تستفزّ حساسياته، تُخدش أذنه حين يسمع كلمةً أو تعبيراً يخالف قاموسه، وهمّه - كناظر المدرسة - أن يؤنّب الناس محتكراً تعريف «العيب» و«الخطأ». الحال هذه الأيّام يبدو وكأنه قد انقلب: في الجامعات والإعلام والفضاء الإلكتروني، أصبح اليميني (والنوع المتطرّف تحديداً) هو من يحمل راية «التمرّد» وتحدّي الخطاب السائد وكسر ممنوعاته، إلى درجة أنّ الشخصيات العادّة التي يتمّ طردها من المنصّات الإلكترونية الكبرى في السنوات الماضية، أو تتعرّض للرقابة والمنع، أصبحت غالباً من صفوف اليمين. في الوقت ذاته، أصبح الليبرالي و«اليساري المدني» في الغرب هو من يبدو في موقع المدافع عن التكيلات والأخلاق «الصحيحة»؛ هوسه مراقبة خطاب

هذه كلّها، في عرفه، «ثنائيات زائفة»، والمشروع السياسي الوحيد الذي ننتظره هو مشروع «اشتراكي» حقيقي، يولد مكتملاً - بشكلٍ ما - في أحضان النظام الرأسمالي

النّاس ومفرداتهم وتعليمهم اللغة الصائبة، ويتبرّع بتوزيع العلامات على الخلق في الالتزام البيئي وليس القناع بالشكل السليم. مع انهيار المنظومة الاشتراكيّة والاتحاد السوفياتي، أصبح في وسع اليمين المتطرّف أن يستثمر المفردات والحجج الاشتراكية التي قام أصلاً للتصدّي لها. في مقطع متلفز اشتهر لجيورجيا ميلوني، تتحدّث الزعيمة الإيطالية بلغةٍ تبدو وكأنها نقدٌ يساريٌ للمنظومة الرأسمالية: «يريدون محو هويتكم وتقاليدكم وعلاقاتكم العضوية الأصلية الأساسية، كالوطن والدين والعائلة، حتى تتمكّن الرأسمالية منكم وتحوّلكم إلى أفنان منتجين مستهلكين لا أكثر. الإنسان الفرداني الخالي المعولم، الذي لا يملك عقيدةً ولا هوية ولا جماعة، هو الكائن الذي يريد جورج سوروس أن نكون على شاكلته. الصفحة البيضاء التي تسمح للرأسمالية بالتوسّع والمراكمة من غير حدود أو محرّمات». هذه، بتعابير مبخّصة، هي الحجّة البسيطة التي تستعيدها ميلوني باستمرار وبأشكالٍ مختلفة في خطاباتها الحماسيّة دفاعاً عن الهويّة الإيطالية وضدّ من يحاول «استبدالها». هذا الكلام لا يختلف ظاهرياً عن تحليلات نقاد الرأسمالية، مثل ماركس وبولاني، الذين شرحوا كيف أن انتشار الحداثة الرأسمالية يكنس الكثير من المؤسسات والهويات التي كانت تحيط

بالفرد وتضيف إلى وجوده معنىً، أو تضامناً مع أتراب، أو سكينة وروحانية، وتصنع غشاءً بينه وبين السّوق المنفلت.

ولكنّ «الحيلة» التي تستخدمها ميلوني، والعديد من روّاد اليمين الجديد، هي أنهم يقدّمون - في طور أوّل - هذا النّقد العنيف للرأسمالية ولأثارها علينا فردياً وجماعياً ثمّ يضعون، في مقابلها، مفهومهم الخاصّ عن الهوية و«إيطاليا» و«العائلة» و«الدّين». أي أنهم يقدّمون هذه الرموز كأنّها ثابتة ومحدّدة ومقررة سلفاً، ويكرّسونها بحسب مفهومهم اليميني عنها، متجاهلين أنّها - في ذاتها - موضوع نقاش واختلاف وتحوّلات مستمرّة. ولكنّ المفعول الأساس للانتخابات الإيطالية (والسويدية) الأخيرة، هي أنها ثبّتت «تطبيعاً» مع احتمال أن ينتصر حزبٌ يميني متطرّف، جذوره تعود إلى بقايا الفاشيين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في الانتخابات الشعبية. ويحكم، وقد يخرج منه رئيس وزراء يقود بلداً أوروبياً كبيراً.

سؤال الراسمالية

الفكرة الأساس هنا هي أنّه يجب أن نبتعد عن الاستخدام التقليدي لتعابير مثل «الفاشية»، وعقد المقارنات الكسولة مع تجربة اليمين الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية. بمعنى آخر، لا يجب أن ننظر إلى هذه الحركات بعين أعدائها؛ هم من مصلحتهم أن يربطوا بين انتصارات اليمين اليوم وبين صعود هتلر وموسوليني في الماضي، ولكنّ الحقيقة هي أنّ «جدّيّة» هذا اليمين، وخطورته، تنبعان تحديداً من كونه لا يشبه هتلر أو موسوليني. ميلوني تحمل فكراً يمينياً عرقياً متطرّفاً، ولكنها لا تقود مشروعاً معادياً للمنظومة الفردانية الخالي المعولم، الذي لا يملك عقيدةً ولا هوية ولا جماعة، هو الكائن الذي يريد جورج سوروس أن نكون على شاكلته. استبدال الديموقراطية بحكم الحزب الواحد. ميلوني تقول في مقابلاتها أنها تقدّس حريّة السوق، والحريات الخاصّة، والنظام الانتخابي التمثيلي. هي لا تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي ولا تشكّك في شرعيته، بل تريد تعديل سياساته («من الداخل») وعبر مؤسساته التمثيلية ذاتها، وهي - وهذا لا يقلّ أهمية - تجزم بأنها لا ترى إيطاليا إلا ضمن «الناتو» في حلفٍ دفاعي، وهي تتبنى موقفه بلا هوادة في حرب أوكرانيا. هذا ما أعطاها المقبولية الشعبية لتنال أصوات وسطيين، ويمينيين مع الـ«ليغا»، بل ويساريين يئسوا من أحزابهم؛ ولتعقد تحالفاً واسعاً «محترماً» مع باقي الأحزاب المحافظة في البلد. بمعنى آخر، هؤلاء «المتطرفون» لم يجيئوا لكي يهدوا النظام، بل ليرثوا زعامته، وهم في ظرفنا التاريخي الحالي قد يمتلكون فرصة معقولة لتحقيق هدفهم.

المسألة هي أنّ النظام الرأسمالي، مثلما هو لا يهتمّ لأسلوب حياتك الفردي أو ميولك الجنسية، فهو أيضاً يتقبّل أي حزبٍ حاكم وأي سردية ايديولوجية لا تتعارض مع النمط القائم للانتاج والتراكم. يمكن أن يجلس في سدّة الحكم عنصريٌّ قوميّ منغلق مثل ترامب أو ليبرالي «ووك» مثل تروردو، يبحث باستمرار عن فرصة لكي يرقص أمام الكاميرات بالبأس الهندي. الفيصل هنا هو في نظرة السوق والشركات الكبرى إلى هذه النخب المحتملة: لا مانع من أن يحكم اليسار الليبرالي طالما أن هويّاته المتقاطعة لا تتسلّل إلى المجال الاقتصادي، وإن اقتنعت المصالح المالية غداً بأن اليمين المتطرّف يخدم مصالح السوق، فسوف نعتاد أيضاً على الفكرة وتتطبّع معها.

شعبية اليمين المتطرّف لم تأت من فراغ. قد لا تمتلك ميلوني إجابات جدّية على الإشكاليات التي تثيرها، ولكنّ معركتها سهلة نسبياً حين تواجه خصوماً خطابهم الوحيد هو في اقناع الناخب بأن يبقى الحال كما هو عليه، وأن يثق بالخبراء في روما وبروكسل ويبقى ماريو دراغي رئيس وزراء إلى الأبد. فلناخذ أهمّ الشعارات الشعبوية عند أمثال ميلوني، فكرة «الاستبدال العظيم»؛ أي أن الرأسمالية المعولمة - بغية مضاعفة أرباحها - سوف تستورد الملايين من المهاجرين السمر إلى أوروبا، وتستبدل تدريجياً الأهل الأصليين لهذه البلاد بشعوب مهاجرة وثقافات غريبة وذريّة خلاسيّة. المشكلة هي أن هذا الكلام هو، بمعنى ما، صحيح. لا يمكن أن نتخيّل اضافة ملايين الناس إلى مجتمع من غير أن يتركوا أثراً في الديموغرافيا والثقافة والتركيبة السكانيّة. كلّ شيء له ثمن، والانخفاض السريع في الديموغرافيا الأوروبية ابتداء من السبعينيات (بعد طفرة ولادات حصلت اثر الحرب العالمية الثانية) حتّم إمّا استيراد أعداد متزايدة من العمال الأجانب، أو التخلي عن آمال النموّ والرّفاه. بالمعنى الاقتصادي البحت، يفهم المخططون في أوروبا أن المشكلة اليوم هي ليست في كثافة الهجرة إلى القارّة، بل أنّ الهجرة بوتيرتها الحالية غير كافية لسدّ الفجوة السكانية القائمة. تقول مجلّة «إيكونوميست» إنّه مقابل كلّ مئة عامل ألماني سيتقاعدون في السنوات الخمس القادمة (أي من هم بين أعمار 60-64 سنة) يوجد فقط 82 ألمانياً في الفئة العمرية المقابلة، التي توشك على دخول سوق العمل (أي من هم بين أعمار 20-24 سنة). والمعضلة الأكبر هي أنّه لو نظرنا إلى الفئة التي تليهم مباشرة، سنجد فقط 58 ألمانياً بين سنّ 15 و19 سيستبدلون كلّ مئة عامل هم حالياً بين الـ55 والـ59 من العمر. لا ضرورة لشرح أنّه من المستحيل أن تحقّق نموّاً وبنيتك السكانية تتقلّص بهذا الشكل (والحال في إيطاليا، من هذه الناحية، قد تكون أسوأ من ألمانيا، وبعض دول أوروبا الشرقية أسوأ من الاثنتين). ومشكلة الانخفاض الحاد للمواليد والشعب الذي يشيخ بسرعة لم تعد محصورة في أوروبا، بل هو تحدّ تواجهه - في مراحل مختلفة - العديد من الدّول اليوم، من الصين واليابان وإجزاء واسعة من آسيا وصولاً إلى أميركا اللاتينية ولبنان وإيران). في مواجهة هذا الواقع، لا تملك ميلوني حلولاً فعليّة باستثناء التخويف من المسار القائم والمطالبة بخطط لرفع نسب الانجاب - بشك الخبراء في أنها قد تشكل فارقاً في الاتجاه العام للأمور. ولكنّ الخطاب «التقدّمي» الذي يواجه شيطنة المهاجرين كثيراً ما يقلّد منطق الرأسمالي بدلاً من أن يفكّكه ويتصدّى له. يبرز هؤلاء للمواطن الأوروبي، في تبرير «التسامح» مع المهاجرين، تنويعةً على المقولة التالية: «أنت تشتكي من وضع الاقتصاد والركود وتردّي مستوى حياتك، ولكنّ النموّ يحتاج إلى عمّال، ونحن ببساطة لا ننجب أطفالاً كفاية؛ فأنت إذاً لا يمكن أن تحسّن وضعك الاقتصادي إلى لم تكن تحبّ أن يصبح جيرانك الجدد من المغرب وكينيا». أي أنّك تعتبر أنّ العقلانية الاقتصادية (الرأسمالية) هي التي تقرّر عنك شكل مجتمعك ومستوى تسامحك، وتستعمل المنطق التاشتري في فرض ذلك («ليس لديك خيار») - والنّاس عادة لا تحبّ أن توضع أمام «ابتزاز» من هذا النّوع. بمعنى آخر، هذا الخطاب «التقدّمي» لا ينطلق من فكرة انسانية، مثلاً، عن أنّ اللّون والثقافة لا يشكلان فارقاً بين من يعيش ضمن جماعة متاخية؛ أو نقد للمفهوم «الصافي» عن الهوية، باعتبار أنّ دول المتوسّط ليست حضارات متباعدة، بل هي تتخالط تاريخيّاً، وتتمازج السنة أهلها وألوانهم على الدّوام.

ويحرمها من امتيازاتها. هذا سؤالٌ كنت أطرحه حين أجد نفسي في أوساط اليساريين في الغرب، وهم أناسٌ أمميّون، يتعاطفون مع شعوب الجنوب، ويكرهون الحكومة الأميركية وسياساتها، إلخ. المسألة هي أنه لا يمكن أن يحصل إعادة ترتيب للثروة في العالم من غير أن يخسر الغربيّون عامّة في مستوى رفاههم. النّخب ستخسر أكثر، ولكنّ الجميع - بمن فيهم الطبقة العاملة - لا يمكن أن يحافظ على مستوى دخله واستهلاكه النسبي في عالم أكثر عدالة. حين تحين ساعة الحقيقة، ماذا سيكون موقف هذا اليساري من الطبقة العاملة في بلاده؟ هل «يخونهم»، المجتمع الذي جاء منه والناس الكادحين الذي يعيش بينهم، لصالح القضية الأممية والطبقة العاملة في فيتنام وأوغندا؟ أم هل سيحاول اقناع أهله بأنّه من العدل أن تعيش القلّة (أي هم) في حالة ركود وانحدار مقابل أن يرتفع حال الغالبية ويتساوى معهم؟ ومن سيستمع إلى مثل هذا الكلام؟

في التجربة، انقسم أكثر اليسار الغربي إلى موقفين هنا: الفريق الأوّل فهم، مسبقاً، أنّه لن يقف بشكل جذريّ ضدّ الامتيازات التي يحصّلها بلده من الإمبريالية، فيندمج في المؤسسة (ويعدنا بأنّه سيترافع لأجلنا، حين يستطيع، «من الداخل»؛ بمعنى أنه يتعاطف معنا ويقف ضدّنا، وهو يريد صدقاً تلطيف السياسة الخارجية لبلده، ولكن في البداية عليه أن يهزم ميلوني). الموقف الثاني هو ذاك المزايد والطهوري، يبدو ظاهرياً على النقيض من الفريق «الواقعي» ولكنه ينتهي إلى خلاصات مشابهة. هنا، يتمسّك المعارض الغربي بمفهوم مثاليّ عن المشروع «اليساري»؛ بمعنى أنّ الخيار السياسي الصحيح لا ينتمي إلى الصراعات التي نراها حولنا، «في الواقع الحقيقي»، بين أميركا وأعدائها، بين إسرائيل وإيران، بين روسيا و«الناتو»، إلخ. هذه كلّها، في عرفه، «ثنائيات زائفة»، والمشروع السياسي الوحيد الذي ننتظره هو مشروع «اشتراكي» حقيقي، يولد مكتملاً - بشكل ما - في أحضان النظام الرأسمالي، ويفرض نفسه دفعةً واحدة في لحظةٍ سحريّة، وكلّ شيء دون ذلك هو «رأسماليات»، كلّها متساوية في السوء (بمعنى آخر، نحن لا نؤيّد الإمبريالية، ولكننا ضدّ أعدائها أيضاً، وحتى يأتي المشروع اليساري «الحقيقي»، سوف نعلّق الأحكام وننتظر الظهور).

في عهد الليبرالية المتأخّرة، يعود أبناء الفاشيين ليحصلوا على فرصتهم من جديد. قد يبدو مشهداً خيالياً في المفارقة: أن يتّحد الغرب في محاربة روسيا، باسم الليبرالية فيما، في بولندا وهنغاريا وإيطاليا وغيرها، يحكم اليمين المتطرّف وتعود الرموز الفاشية في نقاش مُؤخّراً أن لا تكون لأميركيين والأوروبيين حساسية من انتشار الرموز النازية والأفكار العرقيّة بين حلفائهم في أوكرانيا. هم، في النهاية، خاضوا حرباً عالمية ضدّ النازيّين، وقُتل أجدادهم على شواطىء أوروبا ثمناً لدحرهم، فكيف يتسامحون مع أي إحالة لهذا العدوّ التاريخي؟ هل يتعاملون مع فاشيين جدد من أجل محاربة روسيا؟ الحقيقة، في رأيي، أن هذا خيارٌ بسيط وليس صعباً. من ناحية، يخبرنا التاريخ أن الحكومات الغربية قد تعاملت مع الصعود الفاشي، في دورته الأولى، بمزيج من التسامح والرّضى، طالما أنّه يتصدى للاشتراكية ولستالين. من ناحيةٍ أخرى، هؤلاء في نهاية المطاف قد قاتلوا النازيين فعلاً وبعضهم عانى من الغزو والاحتلال الألماني، ولكن هذا كلّه قد دام لأقل من خمس سنوات. هي تجربة عرفها جيلٌ واحد من الأميركيين، انسحبت بعدها إلى نطاق الأفلام التاريخية والحربيّة وأبحاث المؤرّخين. أمّا الشيوعية (وروسيا)، فهي كانت بمثابة العدوّ الوجودي للغربيين لأكثر من قرن؛ أجيالٌ كاملة ولدت ونشأت مع فكرة «التهديد الروسي»، فهو عداء أشدّ حدّة، بالطبع، من أي حقدٍ متوارث تجاه اليمين المتطرّف. هذه الحكومات، في نهاية الأمر، كانت تفضّل دوماً الفاشيين على الرّوس.

وهم حتّى لا يقولون لهم ما معناه: «حسنٌ، الرأسمالية قد وضعتنا في هذا الموقف التاريخي، فلندرس كيف سنتعامل معه سويّة». المهاجر هنا، في أحسن الأحوال، هو شرٌّ لا بدّ منه.

سؤال الإمبريالية

من هنا، فإنّ الكثير من التحذيرات التي تسمعها من النخب الأوروبية الحاكمة ضدّ اليمين المتطرّف وخطره على الليبرالية هو ليس خطأً صراعاً على الايديولوجيا والقيم وحقوق المهاجرين، بل طواقم حاكمة تتنافس على استبدال بعضها، وكلّ يحمل قيمه وجماليّاته وتحالفاته الاجتماعية. نحن هنا لا نتكلّم عن المهاجر الذي يقلق على ظروفه في المستقبل، أو على اليساري العتيق الذي يراقب بلاده وهي تنزلق إلى أسوأ ما في ماضيها. نحن نتحدّث عن الإداريين والقادة في الاتحاد الأوروبي، الذين يخافون من أن يقعوا ضحيّة لدورة خلدونية يصحون فيها بمقام «النظام القديم»، المنحلّ والفاسد والمأزوم، وتأتي طبقة جديدة لتستبدلهم. هنا، وليس في الهجرة، المعنى الحقيقي لـ«الاستبدال العظيم» الذي يجري في أوروبا والغرب. الطريف هنا هو أن جيورجيا ميلوني لا تنظر إلى نفسها وحزبها باعتبارها معادية لليبراليّة، بل هي تركز هجومها الايديولوجي على «اليسار»؛ إذ تعتبر أنّ العناصر المنحلّة» التي تسلّلت إلى النظام جاءت من ايديولوجيا اليسار، بل تتهمّ اليساريين بأنهم هم رأس حربة النخبة «المعولمة» (هي هنا بالطبع لا تتكلّم عن اليسار الماركسي القديم، بل عن ما يسميه اليمينيون الأميركيون «اليسار الثقافي» - النسخة السائدة اليوم عن «اليسار»).

حين نتكلّم عن النقد الاقتصادي، أي النقد الذي يتوجّه إلى القاعدة المادّيّة للمجتمع، فإنّ الإمبرياليّة هي مكوّنٌ أساسيٌ لهذه البنية المادّيّة. لا يمكن أن تواجه فعلاً مسألة «الرأسمالية» من غير أن تواجه مسألة «الإمبريالية» وهي، في السياق الأوروبي، تعني أموراً مثل «الناتو» والاتحاد الأوروبي والمنظومة النيوليبرالية المعولمة. مأزق «اليسار الغربي»، تاريخياً (وقد كتب في الموضوع الكثير)، تتلخّص في أنّ اليساري - في المبدأ - يمثّل الطبقة العاملة ومصالحها، ولكنّ تفكيك الإمبريالية والهيمنة سيكون ضدّ مصالح الطبقة العاملة في بلاده

* كاتب في أسرة «الأخبار»

أميركا والحرب، إلى أين؟

منير شفيق *

جاء الردّ الروسي في قصف كييف، يوم الاثنين 10 تشرين الأول، حكيماً. وذلك حين لم يلجأ إلى النّووي مقابل ما وجّهت له من ضربات عسكرية مؤلمة، ولا سيما التفجير الذي تعرّض له جسر كيرتش الرابط بين القرم والبرّ الروسي. وهو ردّ يعدّ من الناحية العسكرية «خفيفاً»، قياساً، مثلاً، بالقصف التمهيدي الذي تعرّض له العراق من الولايات المتحدة الأميركية، سواء كان عام 1991، أو كان عام 2003، أو إذا قورن بقصف بيروت عام 1982 من الكيان الصهيوني، مدعوماً ومباركاً من أميركا. طبعاً ثارت ضجة عالمية على القصف الروسي لكييف بثمانين صاروخاً. وعدّه الرئيس الأميركي جو بايدن قصفاً وحشياً فظيعاً. وهو في حقيقته ما زال ضمن الاستراتيجية الروسية المتحفّظة إزاء المدنيين، والبنى التحتية. وسوف يصدق المعلق العسكري لو اتهم تلك الاستراتيجية بأنها مقيّدة، طوال ثمانية أشهر، بمراعاة المدنيين، وتقاتل نصف قتال، ونصف حرب. ولعل هذا ما عناه الرئيس الأميركي فلاديمير بوتين في أحد تصريحاته، حين قال «إن الجدّ لم يبدأ بعد» ويقصد الحرب في أوكرانيا.

لا شك في أن أميركا و«الأطلسي» يعرفان ذلك، وقبلهما الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. ولكن هذه المعرفة لم تمنع من شدّ النكير على روسيا، والإلقاء بكل الثقل العسكري الممكن في دعم الجيش الأوكراني، وتشجيعه على المضيّ بالحرب إلى منتهاها. أي تحقيق هدف إنزال هزيمة عسكرية مذلّة ببوتين، وبالجيش الروسي. ثم الانتقال لفتح جبهة الصين.

عندما تجعل أميركا والغرب هدف الحرب في أوكرانيا إنزال الهزيمة ببوتين وروسيا، فإنهما ذاهبان إلى التصعيد فالتصعيد، وصولاً إلى النووي. وذلك إذا لم يستطع بوتين أن يردعهما بالأسلحة التقليدية. وهو لم ينزل بكل ثقله بعد، والدليل هو الانتقال إلى ما يشبه الجدّ، بتوجيه 80 صاروخاً في يوم واحد إلى كييف، ثم ما تلاه من قصف أخذ يشتدّ، ليشمل عدة مدن أخرى.

توعّد بايدن، في ردّه على الضربات الروسية، بأن يصعّد بتسليح الجيش الأوكراني بأرقى الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ، وبمزيد من أسلحة الهجوم التكتيكي. وقد فعلت ألمانيا وبريطانيا مثله. وهذا يعني باختصار أن أميركا «راكبة رأسها» وتريد أن تذهب إلى الحسم.

وأرفق بايدن هذا التصعيد بالضغط على الصين من خلال الشركة التايوانية «تي. إس.إم.»، المنتج الأكبر للرقائق الإلكترونية، التي ستوقف تصديرها إلى الصين. وذلك تجاوباً مع الشروط الأميركية ضدّ الشركات التي لا تستجيب لوقف الإتجار مع الصين. وهذا يعني، باختصار، أن أميركا «راكبة رأسها»، أيضاً، ضدّ الصين، وذاهبة إلى الحسم معها، غير منتظرة حتى نهاية الحرب مع روسيا.

وهنا يجب أن يُلحظ أن أميركا أخذت تُصعّد ضدّ إيران، أيضاً، سواء من ناحية زيادة العقوبات، أو السعي لحشد عالمي، للتدخل في الشأن الداخلي الإيراني، عبر استغلال قضية مهسا أميني.

إن الظاهرة اللافتة في هذا التأجيج المؤدي إلى الحرب العالمية، إذا لم يوقف، تتمثل في السلوك الشعبي والنخبوي الغربي، اللذين لا يُعليان صوت الاحتجاج، ضد السياسات الأميركية، التي تتهدّد العالم بحربٍ لا تبقي ولا تذر. لأن من غير الممكن لأميركا أن تحقق أهدافها ضدّ الصين وروسيا من خلال العقوبات، وحروب تقليدية فقط. والدليل استمرار أميركا وأوروبا في صبّ الزيت على النار في أوكرانيا، كما المضيّ في استفزاز الصين، ودفعها لاحتلال تايوان. وهذا ما فعلته مع روسيا في أوكرانيا. وذلك حين ترى تسلّح أوكرانيا وتدرّب جيشها إلى مستويات تهدّد الأمن القومي الروسي، ما فرض على بوتين التدخل لوضع حدّ له بعمليات عسكرية. وقد يئس من أن يُستجاب لكل محاولاته تحييد أوكرانيا بوقف هذا التهديد الذي لا يستطيع السكوت عنه. وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا أنها حرب أميركية، فما إن اندلعت حتى راحت توجّجها.

وهذا بالضبط ما تفعله مع الصين في تايوان، من خلال الزيارات التي قام بها أعضاء من الكونغرس، وإجراء عدد من المناورات العسكرية، فضلاً عن مشكلة منع وصول الرقائق إليها، ما يدفع الصين دفعاً إلى الحرب. هذان المساران، إذا استمرت أميركا على مواصلتهما، كما تفعل الآن، فإن الحرب التي تبدأ دون سقف النووي، قد تخترق هذا السقف. ولا أحد في العالم يمكنه ألّا يأخذ هذا الاحتمال في الحسبان.

وهنا ثمّة سؤال كبير، كيف لا يُصار إلى التحرك الشعبي والنخبوي، في الغرب أولاً، لاستنكار هذه السياسات الأميركية - الأوروبية (بريطانيا وألمانيا أساساً). صحيح أن الشعوب الغربية في السابق، ولّما تزل، تدعم دولها في الحروب التي تخوضها. وصحيح أن الأصوات المحتجّة، ضد سياسات الحرب، كانت في الغالب، مهمّشة. ولكن كانت ذات تأثير ما. وأحياناً كانت تريك سياسات الحرب، وخصوصاً في مرحلة الحرب الباردة، وفي الخمسينيات من القرن العشرين، في أخصّ الخصوص. وصحيح أن الشكل الذي اتخذته الحرب الأوكرانية بدا كأن السبب والمعتدي هو روسيا، وكأن الشعب الأوكراني هو المظلوم. ولكن ثمانية أشهر من الحرب، أثبتت، بدلائل لا تدحض، أن أميركا و«الناتو» يريدان الحرب حتى الحسم، وكذلك بالنسبة إلى الصين، التي راحت أميركا تدفعها دفعاً لغزو تايوان.

من هنا، يقف العالم كله أمام تهديد حقيقي لا يخرج منه منتصر ومهزوم. ولا خيار إلّا بالتنبّه إليه جيداً، وعدم حمل أيّ أوهام حوله. فأميركا في محاولتها الانتصار على روسيا تسرع بالوصول إلى المواجهة النووية، وكذلك في محاولتها الانتصار على الصين، ستدفع بالصراع إلى الحرب النووية. ومع ذلك، أميركا مصرّة على الانتصار في الجبهتين. وهذا الإصرار سيقود، إن لم يتوقف، إلى الكارثة العالمية، حيث لات ساعة مندم، أو تراجُع، الأمر الذي يوجب التحرك ورفع الصوت في الداخل الأميركي والأوروبي، أولاً، كما في كل العالم.

العالم كلّه أمام تهديد حقيقي لا يخرج منه منتصر ومهزوم

* كاتب وسياسي فلسطيني

على الغلاف

السعودية ـ أميركا
أكبر من أزمة شخصية

لا يمثّل التنافر الشخصي بين وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، والرئيس الأميركي، جو بايدن، سوى عامل تأجيج لأزمة قائمة أصلاً في العلاقات بين بلديهما، سببها غياب الكثير من مبرّرات الاحتضان الأميركي القديم للنظام السعودي. يبرز ذلك، بلغة المصالح، إعادة النظر في تلك العلاقات، ولكنه يبيح، في الوقت نفسه، وبالنسبة لشخص مندفع كابن سلمان، إطلاق العنان لرغبة في الانتقام تُعمّقها ثقة زائدة بالنفس. يرى معارضون أن «تراخي» بايدن نفسه شكّل سبباً في تنامي ها. وعلى رغم أن بعض التقديرات تقول إن الأميركيين لن يكون في يدهم فعْل الكثير ضدّ الرياض على خلفية «عصيانها» الأخير، فالأكيد أن ثمّة إجراءات مرتقبة، من مثل فرْض عقوبات شخصية أو دعم المعارضة المتنامية، سيكون من شأنها تعقيد طريق ابن سلمان إلى العرش، فيما لا يُظهر أيضاً أن خسارة الديموقراطيين الانتخابات التشريعية أو حتى الرئاسية، سيكون لها عظيم أثر في إصلاح العلاقات المعتلّة، والتي تمرّ حالياً بمرحلة تاريخية تُقارَن بالمحطّات التأسيسية الكبرى

حسين إبراهيم

عندما تهبّ أميركا للردّ على الضربة التي وجّهها وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى مصالحها ومصالح الغرب كلّه، فذلك قد يعني أكثر من مجرّد التهديد بعقوبات من نوع حظْر صادرات السلاح إلى المملكة، أو سحْب بضع مئات من الجنود منها. يُفتح التحرّك الأميركي، الذي ما زال يُدرس ولم يتسرّب شيء منه، على احتمالات عدّة، يدفع التفاؤل بعض المعارضين إلى القول إنها قد تصل إلى محاولة انتزاع المملكة نفسها من براثن الأمير المشاغب، لأنها «أثمن» من أن تُترك لتقع في أيدي «الأعداء». لذا، بدا ابن سلمان، على رغم المكابرة، يشعر بقلق ممّا هو آتٍ على صعيد العلاقات مع أميركا والغرب، عكسته تصريحات بعض المسؤولين السعوديين، وأمور أخرى، من بينها تسجيل تراجُع، ولو لفظياً، في الموقف من الحرب في أوكرانيا. ففي النهاية، ما زالت أميركا، من خلال السلاح والتغطية السياسية، تقوم بالدور الأساسي في حماية النظام السعودي، أقلّه في انتظار ما ستسفر عنه إعادة النظر في العلاقات التي تمرّ حالياً بمرحلة تاريخية تُقارَن بالمحطّات التأسيسية الكبرى، من مثل استبدال الملك المؤسّس، عبد العزيز آل سعود، الرعاية البريطانية، بأخرى أميركية، في أربعينيات القرن الماضي.

يُفترض ما تَقدّم الإجابة على سؤال مركزي، هو: هل مشكلة ابن سلمان مع أميركا كلّها، أم مع نصفها المتمثّل في الحزب الديموقراطي والبيار؟ واستتباعاً، ما الشكل الذي تريده الولايات المتحدة لعلاقتها، ليس بالسعودية فقط، وإنّما بدول الخليج، بما هي محميّات أميركية قامت على أساس ربْط مصالح أسر الحُكم والقبائل الأساسية في هذه الدول بتلك العلاقات؟ تمكّن ابن سلمان، بالترغيب أو الترهيب، من

> **تمكّن ابن سلمان من جز الإمارات والكويت إلى صفّه في النزاع مع ديموقراطيي واشنطن**

جرّ الإمارات والكويت إلى صفّه في النزاع مع ديموقراطيّي واشنطن. فالنسبة إليه، نجحت الأزمة القائمة عن تغيير في سياسة الحزب الديموقراطي في التعامل مع أنظمة الخليج، التي تخشى من أن يؤدي أيّ فراغ أمني تتركه الولايات المتحدة في المنطقة، إلى تهديد وجودي لها. رفَع وليّ العهد السعودي شعار الدفاع عن المصالح الخليجية، لا فقط السعودية، بل أطلق أنصاره حملة تُصوّره مدافعاً عن استقلالية القرار العربي والإسلامي. وأرفقوا ذلك بتجييش علني للتأثير في نتيجة الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي التي تُجرى الشهر المقبل - وفق ما يدلّ عليه إعلان الرياض أن إدارة بايدن طلبت منها تأجيل خفْض الإنتاج لمدّة شهر إلى ما بعد الانتخابات -، ثمّ قاموا بالترويج لتقارير صحافية أميركية عن تحرّك جمهوري لفضْح ما اعتبروه محاولة لتوظيف العلاقات مع دولة أجنبية لمصالح حزبية في الانتخابات.

إلّا أن هامش حركة الجمهوريين في الاستفادة انتخابياً من قرار خفْض إنتاج النفط، ينحصر في استثمار الاستياء الشعبي الأميركي من التضخّم الكبير الذي سبّبه ارتفاع أسعار النفط، ولا يمكن أن يتحوّل إلى تحالف علني مع نظام ابن سلمان، لأن خفْض الإنتاج يضرّ بالمستهلكين وبالاقتصاد، وبالمصالح القومية للولايات المتحدة والغرب، باعتباره تعاوناً مع روسيا في حرب أوكرانيا. ولذلك، لا يوجد من يدافع عن ابن سلمان علناً حتى بين الجمهوريين، ولن يكون سهلاً على هؤلاء معارضة إجراءات بايدن المرتقبة ضدّ السعودية ووليّ عهدها، تماماً مثلما يوجد معارضون سعوديون لا يستطيعون معارضة قرار خفْض الإنتاج، باعتباره مصلحة وطنية سعودية، بغضّ النظر عن منطلقات ابن سلمان، وهي شخصية في جزء رئيس منها. يُضاف إلى ما تَقدّم، أن سياسة الانسحاب من مناطق التوتّر، وخاصة الشرق الأوسط، وخفْض تكاليف الانتشار العسكري في الخارج، والتي أعاد بايدن تأكيدها في مقابلته الأخيرة مع محطّة «سي أن أن» بقوله إن الهدف الرئيسي لاجتماعات جدة كان العثور على طريقة للخروج من الشرق الأوسط، هي سياسة أميركية عامة تُقرّرها الدولة بكلّ أجهزتها المعنيّة، وتحصل بعد دراسة معمّقة. وربّما يكون الجمهوريون أكثر حدّة من الديموقراطيين في ذلك؛ فالرئيس السابق، دونالد ترامب، لوّح بالخروج حتى من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان، وبالانسحاب من «الناتو»، وهو الذي أخرج منظومات «الباتريوت» من السعودية، ورفض التورّط في الدفاع عنها بعد هجوم «أرامكو» في أيلول 2019، وإنْ كان أرسل 500 جنْدي أميركي إلى المملكة لطمأنتها. الفارق هو أن ترامب يعتقد بأن صفقات السلاح مع السعودية مجزية، ولا يجب أن تُترك لدول من مثل الصين وروسيا. وهو مستعدّ، مقابل ثمن، للوقوف خلْف ابن سلمان إذا كان يواجه مشكلات في داخل المملكة. ومع ذلك، يُصعب أن تتكرّر ظاهرة ترامب الذي أدار الظهر تماماً لنصائح البنتاغون ووزارة الخارجية ووكالات الاستخبارات في شأن العلاقة مع المملكة.

لا يوجد في أميركا من يدافع عن ابن سلمان حتى بين الجمهوريين (أ ف ب)

أمّا في ما يتعلّق بما ستقوم به إدارة بايدن، فلا شكّ في أن إحدى ركائز السياسة الجديدة التي يعدّها فريق الأمن القومي، ستكون دعم المعارضة السعودية التنامية نتيجة القمع، على رغم شماتة بعض المعارضين السعوديين الذين شعروا بأن بايدن خذلهم عندما تنازل لابن سلمان وزاره في جدة في تموز الماضي. وتذهب بعض حسابات المعارضة على «تويتر»، من مثل حساب «رجل دولة» المعروف بتأييده لوليّ العهد السابق، محمد بن نايف، المعتقَل في سجون وليّ العهد الحالي، إلى أن أميركا التي تتعامل مع ابن سلمان وفق قاعدة «الأحمق المفيد»، ستسعى إلى استبداله حين يصبح ضرره على مصالحها أكبر من فائدته. وعلى رغم أن بعض التقديرات، ولا سيما الخليجية، تقول إن الأميركيين ليس في يدهم فعْل الكثير ضدّ الرياض، إلّا أن الانتفاضة الديموقراطية للمطالبة بالثأر من ابن سلمان، واستبدال اللغة الدبلوماسية التي كانت تجري المحافظة عليها حتى في أوقات الخلاف، بلغة تهجّمات علنية وتهديدات، أوحت بأن الإجراءات المرتقبة ستكون مؤلمة للأخير، وستكون، بشكل ما، تصحيحاً لـ«خطأ» زيارة السعودية ولقاء وليّ العهد، والذي عرّض بايدن لانتقادات واسعة داخل حزبه، حيث قام نواب وشيوخ بمحاولات كثيرة، منها تقديم عرائض وإعداد مشاريع قوانين، لإقناع الرئيس باعتماد سياسة متشدّدة ضد المملكة.

لكنّ الإضرار بالمصالح الأميركية والغربية يعطي الإدارة هامش مناورة كبيراً للتحرّك ضدّ ابن سلمان. ويبدو واحداً من الخيارات المتاحة، فرض عقوبات شخصية عليه في قضية اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، والتي احتاج ساسة أميركا إلى جهد لإقناع رأيهم العام باستثناء وليّ العهد من العقوبات التي فُرضت على عشرات المتورّطين السعوديين فيها، خاصة وأن الاستخبارات الأميركية حمّلته مسؤولية مباشرة عن الاغتيال. وإذ كان هدف الاستثناء، آنذاك، إبقاء الأبواب مفتوحة لإيجاد صيغة ما للتعامل مع الرجل، فإن وقوف الأخير الآن في صفّ «الأعداء» بالمفهوم الأميركي، لم يَعُد يوجد ما يبرّر ذلك الاستثناء. ويمكن لإجراء كهذا أن يشوّش على صعود ابن سلمان لتولّي العرش بعد وفاة أبيه، علماً أنه لم يحصل في تاريخ العلاقات أن كان رأس الدولة السعودية خاضعاً لعقوبات أميركية.

يُقارن كثر في الخليج تحرُّك ابن سلمان لخفض إنتاج النفط، بذلك الذي قام به الملك فيصل بقراره فرْض حظر نفطي على الغرب إبّان حرب تشرين 1973، لكن بعض المعارضين باتوا يشبّهون تحدّي ابن سلمان لواشنطن بتحدّي صدام حسين لها. وبمعزل عن توصيف ما يقوم به الرجل عملياً، فالظاهر، أقلّه إلى الآن، أن مستقبله لن يكون واعداً.

عندما يستثمر ابن سلمان في «القبَلية» الأميركية

علاقة أميركا مع الدول المرتبطة بها، هي علاقة مصلحة متبادلة (أ ف ب)

موسى السادة

يتيح قرار منظّمة «أوبك +» الأخير، خفْض إنتاج النفط بما يقارب المليوني برميل يومياً، فرصة لقراءة الأبعاد المختلفة للعلاقات الدولية اليوم، وأبرزها العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة، إذ إن تداعيات هذا القرار ستطاول أكثر من ملفّ، في ظلّ وضع دولي غير مسبوق تسارعت التحوّلات فيه بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. تستدعي قراءة كتلك، التنبّه إلى ثلاثة أوجهٍ مختلفة متشابكة: أوّلها، الاختلال في قوّة الولايات المتحدة وأدوات سيطرتها على السياسة الدولية، وثانيها، حجم هذا الاختلال وكيفية تأثيره في الداخل الأميركي واستقطاباته السياسية والاجتماعية، وثالثها التغيّر في ديناميكية علاقة الدول المرتبطة بأميركا، خصوصاً حين الحديث عن دولة بحجم وأهمية السعودية، التي تمتدّ وتتصهر ارتباطاتها بالولايات المتحدة، بشكل يتداخل مع مجال السياسة الداخلية الأميركية.

من هنا، يمكن النظر إلى قرار «أوبك +» من زاوية كوْنه خطوة سعودية ستؤثّر في الهيمنة الأميركية الدولية. ذلك أن واحداً من تداعياته سيكون دعم الاقتصاد الروسي، المنخرط في مجهود عسكري ضدّ أوكرانيا وحلف «الناتو». أمّا الزاوية الأخرى، فهي تأثير القرار في الداخل الأميركي، في فترة زمنية حسّاسة تسبق الانتخابات النصفية، وهذا بالتحديد هو ما يشغل الأميركيين أكثر من تأثير الخطوة في الطرف الروسي. وفي حين كان الخطاب الرسمي السعودي بالغ الدبلوماسية في التعاطي مع القرار، إلّا أن مُريدي السعودية، وبل حتى سواهم، قاربوه كدليل على استقلالية قرار المملكة وتقديمها مصلحتها الوطنية أولاً، وإنْ كان في وجه أميركا نفسها، وهو ما دفع خصوم السعودية، القائم خطابهم على تبعيّتها لـ«بيت الطاعة» الأميركي والغربي، إلى اتّخاذ موقع دفاع، في تنابُز إعلامي وسياسي مديد في المجال السياسي العربي.

إلّا أن ما يجب اعتباره من القرار، بعيداً عن هذا التنابز، هو عبر قراءة مركّبة لشكل العلاقة التاريخية بين المملكة وأميركا، بالإمكان توسيعها أيضاً لتشمل كلّ دولة تُحكم من نُخب تتشابك وترتبط مصالحها مع الولايات المتحدة. فالتفسير الهشّ القائم على تبسيط شكل العلاقة إلى حدود «سبَد» يأمر وينهى كيفما وأينما شاء دونما أيّ اعتبارات؛ و«عبد» يطيع، إنّما هو تفسير خاطئ يؤسّس لقراءة خاطئة. الواقع أن علاقة أميركا مع الدول المرتبطة بها، هي علاقة مصلحة متبادلة، وأن ما يقتضيه لفظ «الهيمنة الأميركية» هو أن كفّة القوة ضمن علاقة المصلحة تلك، تميل بشكل قاهر لصالح الأميركيين. تختلف، هنا، أدوات القوة وأشكالها من دولة إلى أخرى، ومنها مثلاً الابتزاز بوقْف المنح المالية والعسكرية، أو التهديد بالتضييق والعقوبات، أو في الحالة المميّزة في الخليج العربي التهديد برفع الحماية العسكرية، مثلما ينادي به اليوم العديد من أعضاء الكونغرس الأميركي، وصرّح به مسؤولون أميركيون مختلفون ومباشرة على شاشات التلفزة، بقولهم: «هل يظنّ السعوديون أن الروس أو الصينيين قادرون على توفير الحماية لهم؟».

وإذ يأتي هذا التهديد ضمن مسار تاريخي من الشدّ والجذب وفق ما تقتضيه المصلحة، فإن الأمر المختلف اليوم هو أننا أمام واقع دولي وأميركي داخلي مغاير، يظهّر اهتزازاً لفعالية أوراق الابتزاز الأميركية، وهو ما فهمه السعوديون جيداً.

ولعلّ أهمّ وجوه اهتزاز السطوة ذاك، يمكن استشفافه من مراقبة تبدُّل شكل علاقة النُّخب الحاكمة الخليجية بالولايات المتحدة وجرأتها السياسية. فهذه النُّخبة السعودية هي أوّل مَن يستشعر ويهاب تقهقر أميركا التي رهنت ديمومة حُكمها بها. وبالنسبة إلى المملكة، وتحديداً منذ تسلُّم محمد بن سلمان السلطة الفعلية، كانت السنوات السبع الماضية مخاضاً للتكيّف في التعامل مع الأميركيين، والأهمّ الوصول إلى القدرة على استغلال تناقضاتهم الداخلية. ومن هنا، ولكي لا يُفهم قرار «أوبك +» كانحياز كامل إلى الروس، حرص السعوديون على موازنته، بإعلانهم عن هبة مادّية بقرابة 400 مليون دولار لأوكرانيا، وأيضاً تواصلهم مع المسؤولين الأوكرانيين والطلب منهم التغريد بتصريحات تثمّن مواقف المملكة. هذه الموازنة في حدّ ذاتها تعكس ضعفاً أميركياً وغربياً، حيث تخشى الدول حتى المرتبطة أمنياً واقتصادياً بواشنطن، وعلى الرغم من احتدام الصراع الروسي - الغربي، من التخندق الصارخ إلى جانب أيّ من الطرفين.

البُعد الآخر الذي تظهّره هذه الموازنة، هو أن قرار «أوبك +» في جوهره ليس اصطفافاً ضدّ الغرب مع روسيا، بل محاولة للتأثير في الداخل الأميركي وفي حكومة الرئيس جو بايدن على وجه التحديد، إذ تُعدّ السياسة الداخلية الأميركية مسرحاً مهمّاً ليس للحُكم السعودي فقط، بل حتى للشخصيات السعودية المعارضة، التي تعمل من داخل التجاذبات الحزبية على التحريض على حُكم آل سلمان، سواء على المستوى القضائي أو الإعلامي. ولذلك، يؤثّر السعوديون في المجال السياسي الأميركي في إطار مصالحهم، وبحجم ونوع غير مسبوقَين، لم يكونا ليتحقّقا لولا حجم الاستقطاب والتناقضات الداخلية الأميركية الحادّة. بتعبير آخر، إن الاهتزاز الذي يصيب الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وحجم الاستقطاب السياسي - الاجتماعي في داخلها، يؤثّر أحدهما في الآخر بشكل سلبي. ومن هنا، يمسي وصْف البيت الأبيض قرار «أوبك +» بـ«بالعمل العدائي» خاوياً، والأمر

> **المثير والمهمّ، هو كيف أمست السياسة الأميركية أشبه بسياسات دول غير متماسكة**

ذاته ينسحب على مسألة التدخّل في الانتخابات. ذلك أن حجم الشقاق الجمهوري - الديموقراطي، حال دون إقرار موقف موحّد تجاه خطوة المنظّمة، ليضيع ردّ الفعل في زحمة الاختلافات الحزبية. وحتى وإنْ حرص الجمهوريون على تبيان امتعاضهم من القرار، لكي لا يَظهروا بمظهر غير المبالين بأثره في الناخبين الأميركيين، إلّا أنهم ألقوا باللوم المباشر على بايدن. ويضاف إلى ذلك، قيام أعضاء من الحزبَين بتبنّي سرديات من قبيل أن بايدن أراد مَن السعوديين مجرّد تأجيل القرار شهراً واحداً حتى تظهر نتائج الانتخابات، أو سردية أن الجمهوريين هم مَن دفعوا بالسعوديين نحو خطوتهم الأخيرة للإضرار ببايدن ومحاولة كسْب الانتخابات. وهنا، ضاع موضوع تمرّد السعوديين وقيامهم بما وُصف بـ«العمل العدائي».

المثير والمهمّ، هو كيف أمست السياسة الأميركية أشبه بسياسات دول غير متماسكة، أو حتى بسياسات النُّخب الحاكمة العربية القائمة على تعصّب الأطراف بعضها ضدّ بعض. فلو وضعْنا القرار السعودي في حقبة زمنية ماضية، ولْنقل في فترة باراك أوباما الأولى، فما كان له أن يتمّ، إذ إن الهوية الأميركية كانت متماسكة على نحو سيدفع الجميع إلى اعتبار الخطوة «عملاً عدائياً»، إلّا أن القبَلية الحزبية والاستقطاب الأميركي اليوم، وهنا من الهوية الأميركية لصالح المصالح الحزبية - الهويّاتية الضيّقة. ومن هنا، يَبرز قرار «أوبك +»، ليس كمحاولة للانعتاق من الولايات المتحدة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بل حتى ثقافياً، بل كمؤشّر إلى ولادة مرحلة دولية، وأميركية داخلية، جديدة على الدول المرتبطة نُخبها بالأميركيين، وقواعد لُعبها مختلفة عن الماضي، وهذا بالتحديد ما يحاول السعوديون التأقلم معه، وصوغ وجودهم ضمن تناقضاته.

السودان يتسارع الحديث في السودان عن احتمال التوصّل إلى اتّفاق سياسي بين المكوّن العسكري من جهة، والقوى السياسية المعارضة له من جهة أخرى، وسط انقسام في صفوف هذه الأخيرة، التي ينحو بعضها إلى الانخراط في التسوية ومحاولة تحسين شروطها، ويميل بعضها الآخر إلى رفض أيّ تسوية من هذا النوع، لن يكون مصيرها، بالنسبة إليهم، مغايراً لمصير الاتّفاق السابق مع عبد الله حمدوك. وإذ تضغط القوى الدولية والراعية للاتّفاق الجديد في اتّجاه التوقيع عليه قبيل الـ21 من الجاري، لا تزال المناقشات بخصوص بنوده جارية، وسط ترقّب لردّ «قوى الحرية والتغيير» على ملاحظات العسكر على المشروع، الذي يتّخذ من الدستور الانتقالي المقترَح من قِبَل «لجنة المحامين» مرجعيّة قانونية له. وبمعزل عن الصورة النهائية التي ستخرج بها تلك التسوية، فالأكيد أنها ستحفظ لقادة الانقلاب حصّتهم بصورة من الصور، مع ما يعنيه ذلك بالتالي من ضمان مساحة للإسلاميين، الذين يبدو واضحاً التخادُم في ما بينهم وبين عبد الفتاح البرهان

«الرُّباعية» تستعجل التوقيع
مشروع تسوية يهضم الانقلاب... ولا يطيحه

الخرطوم ـ **مي علي**

يتواصل الحراك السياسي في السودان في محاولة للخروج من الأزمة المستمرّة منذ عام تقريباً، إثر انقلاب المكوّن العسكري في «المجلس السيادي» على نظيره المدني، في 25 تشرين الأوّل الفائت. ويدور الحديث، في هذا الإطار، عن مشروع اتفاق بين قيادة الانقلاب من جهة، و«قوى الحرية والتغيير» من جهة أخرى، من أجل استعادة الحُكم المدني. واللافت، في خضمّ ذلك الحديث، هو أنه يتوازى مع تفاقُم حالة الانفلات الأمني، والتي يتمثّل آخر مظاهرها في انتشار عصابات معروفة باسم «النقرز»، تحمل أسلحة بيضاء وأخرى خفيفة، تستخدمها في ترهيب المواطنين، ونهب ممتلكاتهم، في ظلّ غياب الأجهزة الأمنية المعنيّة. في ما يُقرأ لدى البعض على أنه محاولة متعمَّدة لتصدير صورة من الفوضى، بهدف الترويج لأهمّية بقاء يد العسكر في السلطة.

الاتفاق الذي تسري أنباء عن أن إعلانه بات وشيكاً، تجري بلورته تحت رعاية الآلية الثلاثية (الاتحاد الأفريقي، منظمة الإيغاد، والأمم المتحدة)، فيما راعيه وعرّابه الفعلي هو الوساطة الرباعية المكوَّنة من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والسعودية، والإمارات، في مقابل غياب أيّ دور لمصر التي لا يَخفى دعمها العسكر منذ اللحظة الأولى لانقلابه على حكومة عبد الله حمدوك. ووفق بيان صادر عن «قوى الحرية والتغيير» أخيراً، فإن التحالف تلقّى، عبر اتّصالات غير رسمية مع المكوّن العسكري، ما يفيد بقبول الأخير مشروع الدستور الانتقالي الذي نجحت اللجنة التسييرية لـ«نقابة المحامين السودانيين» في صياغته وجمْع طيف واسع من الفاعلين السياسيين حوْله، ما أكسبه زخماً داخلياً وخارجياً. وكشف البيان أن العسكر «لديه بعض الملاحظات المحدودة على مسوّدة الدستور، وعليه تمّ تشكيل لجنة لتلقّي الملاحظات ونقلها إلى هيئات التحالف للبتّ فيها». وطمأنت «الحرية والتغيير» إلى أنها لن تُوقّع أيّ اتفاق سياسي من دون «حصول توافق عريض يشمل قوى الثورة والانتقال الديموقراطي»، مؤكّدة أن «موقفها ثابت» بأن الحلّ السياسي المقبول بالنسبة إليها، يتمثّل في «طيّ صفحة الانقلاب كلّياً، وتأسيس سلطة مدنية كاملة، والمضيّ بالمؤسّسة العسكرية عن العملية السياسية، وتأسيس جيش قومي، ومخاطبة قضايا العدالة بصورة منصفة وشاملة».

والظاهر، على ضوء ما تَقدّم، أن الأحزاب السياسية المكوِّنة لـ«الحرية والتغيير» توصّلت إلى قناعة بأن الانخراط في العملية السياسية، ومحاولة فرض شروطها من خلالها وتحسين صيغة الحلّ، هو الخيار الوحيد المتاح أمامها، في ظلّ تمكّن العسكر من الصمود في السلطة، وتلقّيه دعماً إقليمياً من غير ما طرف، وتحقيقه خروقات على صعيد حصْد الاعتراف الدولي بـ«شرعيّته». وفي هذا الإطار، يفيد مصدر مطّلع من داخل الائتلاف المعارض، «الأخبار»، بأن «المشاورات لا تزال مستمرّة حول بعض التعديلات على مسودة الدستور»، كاشفاً أن «الاتفاق سينصّ على تشكيل حكومة تكنوقراط تختارها القوى المدنية بالكامل ومنفردة، إضافة إلى اختيار رئيس الحكومة الذي سيختار قائداً عاماً للجيش، على أن يتمّ دمْج القوات الخاصة بالحركات المسلّحة خلال

> **راعي الاتفاق وعرّابه الفعلي هو الوساطة الرباعية المكوّنة من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات**

عامَين من توقيع الاتفاق»، مضيفاً أنه في ما يتعلّق بمجلس الأمن والدفاع، فـ«سيكون من وظائف وليس من شخصيات». ويؤكد المصدر «تمسّك الحرية والتغيير بتحقيق العدالة، وبمبدأ المحاسبة كخطوة أساسية لبناء دولة ديموقراطية»، واعداً بأن «كلّ مَن يُستدعى أو يُتّهم في قضايا الاعتصام أو قتْل المتظاهرين، تُرفع عنه الحصانة مباشرة». ويَلفت إلى أن «الوسطاء يرون أن مطلبنا الخاص بتحقيق العدالة والمحاسبة مطلب عادل ومنطقي ولكنه لن يؤدي إلى حلّ، كما أن تنازلنا عن هذا الحق لن يضمن الاستقرار»، مضيفاً أن «قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، يدرك أنه مُدان بجرائم استخدام العنف والقتل، وإذا لم يقدّم الوسطاء حلاً يضمن تحقيق مبدأ المحاسبة سنُواصل ثورتنا». كما يؤكد «عدم وجود تمثيل عسكري في المجالس التشريعية الولائية»، مشيراً إلى أن «المجتمع الدولي أوصل رسالة واضحة إلى العسكر بأن مسودة الدستور المطروحة من قِبَل لجنة المحامين تُصلح لتأسيس واستعادة المسار المدني الديموقراطي، وأن على البرهان إثبات جدّيته في الانسحاب من العملية السياسية وتسليم السلطة للمدنيين».

وإذ تَكشف مصادر أخرى مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن القوى الدولية الراعية للاتفاق الجديد، طلبت من الأطراف المعنيّة الإسراع في التوقيع عليه قبل يوم 21 تشرين الأول الحالي، يرى مُناهضو التسوية أن هذه الأخيرة تتماشى مع حالة «التعبئة والتصعيد الجماهيري» التي يعيشها الشارع، مُعربين عن اعتقادهم بأن مصيرها لن يختلف عن مصير الاتفاق بين رئيس الحكومة السابق، عبد الله حمدوك، والعسكر، وأنها ستؤدّي إلى سقوط «قوى الحرية والتغيير» بالنسبة إلى الشارع وتلاشيها. من جهتهما، أعلنت «قوى الحرية والتغيير - مجموعة التوافق الوطني»، و«المبادرة السودانية للترتيبات الدستورية» رفضهما ما سمّياها «التسوية الثنائية»، معتبرتَين أنها «ستضع علامة سلبية على الوضع الدستوري لقومية القوّات المسلّحة وقياداتها وأهمية وقوفها على مسافة واحدة من أطراف الأزمة»، وأن «توقيع المؤسسة العسكرية على الاتفاق يشكّك في مصداقيّة إعلانها الابتعاد عن العمل السياسي».

الاتفاق الذي تسري أنباء عن أن إعلانه بات وشيكاً، تجري بلورته تحت رعاية الآلية الثلاثية (أ ف ب)

الإسلاميون تحت ظلّ البرهان: نفوذ سياسي متعاظم

محمد عبد الكريم أحمد

منذ انقلاب رئيس «مجلس السيادة» السوداني، عبد الفتاح البرهان، في تشرين الأول 2021، سُجّلت عودة تدريجية للإسلاميين إلى المشهد السياسي، تُتوّج اليوم بتطمينات بضمان دورهم في أيّ استحقاقات مقبلة، بموجب اتّفاق سياسي عتيد. وعلى رغم إعلان البرهان، في أيلول الماضي، استبعاد عناصر «حزب المؤتمر الوطني» المنحلّ من السلطة، فإن ذلك لا يعني الكثير على صعيد حصّة الإسلاميين الذين يتجاوزون التنظيم الحزبي، ليشكّلوا كتلة ولاءات سياسية غير محدودة نسبياً، وعلى أسس قَبَلية وصوفية تتيح بدورها قدرة فائقة على «إعادة تدوير» هؤلاء العناصر المستبعَدين. ومثّلت عودة البرهان، في العاشر من الجاري، إلى الحديث عن عدم دعم الجيش للإسلاميين، قبل يوم واحد من اجتماعه بالآلية الثلاثية، إعلاناً مبطناً عن فكّ الارتباط بين الجيش والتيّار الإسلامي. وإن لا يبدو هذا مستغرَباً في ظلّ «الدبلوماسية الناعمة» التي ينتهجها البرهان منذ مدّة، فهو يظلّ في كلّ الأحوال إجراءً تكتيكياً، فضلاً عن «لاواقعيّته» بالنظر إلى طبيعة دور الإسلاميين في السياسة، وحجم كتلتهم الانتخابية.

البرهان والإسلاميون

مع فشل مساعيه في تكوين حزب مدني يكون بمثابة حاضنة لطموحاته السياسية، لم يجد البرهان بدّاً من التعويل على التيّار الإسلامي كخيار عملي وغير مكلف. ومن هنا، يُفسّر إقدامه على الإفراج عن عدد من أبرز مسؤولي نظام عمر البشير، وسماحه لعناصر «حزب المؤتمر الوطني» وبقيّة الإسلاميين باستعادة حضورهم بشكل غير مسبوق. وفي السياق نفسه أيضاً، تندرج مماطلته المستمرّة في تسليم الرئيس المعزول إلى «المحكمة الجنائية الدولية»، في ما قد يكون ترجمةً للحرص على «إبقاء الأبواب مفتوحة» أمام الإسلاميين. أيضاً، لا يشذّ عن السياق المذكور صدور أحكام قضائية لصالح موالين للبشير، في أيلول الماضي، من قَبيل «قضاة متعاطفين مع الإسلاميين». كذلك، راجت أنباء عن انقسام بين البرهان ونائبه في «مجلس السيادة» محمد حمدان دقلو «حميدتي»، على خلفيّة سعْي الإسلاميين إلى الحياة السياسية.

«استدامة» المرحلة الانتقالية وعودة الإسلاميين

حاز البرهان، في الثامن من الجاري، دفْعة سياسية من حلفائه المنصوين في إطار ما يُعرف بـ«قوى التوافق الوطني» (مجموعات من المتمرّدين السابقين المُوقّعين على اتفاق جوبا للسلام والمنشقّين عن تحالف «قوى الحرية والتغيير» و«نداء أهل السودان» التي أسّسها الزعيم الصوفي، الطيب الجدّ، في تموز الفائت)، بإعلان هؤلاء وثيقة سياسية تُعدّ بمثابة تعديل على «الإعلان الدستوري» لعام 2019. الوثيقة التي تنصّ على تمديد الفترة الانتقالية لـ24 شهراً، تدعو إلى تكوين ثلاث جهات يُفترض بها أن تعمل معاً خلال هذه المرحلة، وهي سلطة سيادية، ووزارة انتقالية، ومجلس تشريعي (من دون تحديد كيفية تشكيله)، فضلاً عن تكوين «مجلس أعلى للقوّات المسلّحة» يشمل القادة العسكريين الحاليين في «مجلس السيادة». كما تدعو الوثيقة، التي رفض أصحابها اقتراح اللجنة التسييرية لـ«نقابة المحامين السودانيين» وضْع «دستور انتقالي جديد» لكونه «سيخلق تعقيدات لا تمكن تسويتها»، أبنية السلطة الانتقالية الثلاثة إلى التوافق على مهام «رئيس سيادي»، بما يعني، إلى جانب ترحيل نهاية الفترة الانتقالية، العودة إلى مرحلة ما بعد سقوط البشير مباشرة، لناحية عدم شمولية التسوية، واستبعاد اللجوء إلى صندوق الانتخابات لإرساء «مؤسّسات حُكم مستدامة». وعلى خلفية ذلك، جاء رفض «قوى الإجماع الوطني»، لتلك التحرّكات، وأيضاً لخطاب البرهان بخصوص «عدم دعم الإسلاميين» (الذي ألقاه في ولاية النيل الأزرق، أحد معاقل مناهضة نظام البشير)، وذلك بعد ساعات من اجتماعها مع «مجلس السيادة» و«الآلية الثلاثية»، وتجاهُلها تصريحات قائد الجيش حول «اختراق سيتحقّق في الأيام المقبلة»، يبدو أنه يجري العمل على هندسته، بشكل رئيس، مع جزء من «ائتلاف الحرية والتغيير»، بالاستناد إلى مسوّدة الدستور المقترَحة من قِبَل «لجنة المحامين». واعتبرت تلك القوى، التي

> **تستمرّ القوى الإسلامية في التقدُّم ببطء في المجال السياسي**

إلى صندوق الانتخابات لإرساء «مؤسّسات حُكم مستدامة». وعلى خلفية ذلك، جاء رفض «قوى الإجماع الوطني»، لتلك التحرّكات، وأيضاً لخطاب البرهان بخصوص «عدم دعم الإسلاميين» (الذي ألقاه في ولاية النيل الأزرق، أحد معاقل مناهضة نظام البشير)، وذلك بعد ساعات من اجتماعها مع «مجلس السيادة» و«الآلية الثلاثية»، وتجاهُلها تصريحات قائد الجيش حول «اختراق سيتحقّق في الأيام المقبلة»، يبدو أنه يجري العمل على هندسته، بشكل رئيس، مع جزء من «ائتلاف الحرية والتغيير»، بالاستناد إلى مسوّدة الدستور المقترَحة من قِبَل «لجنة المحامين». واعتبرت تلك القوى، التي تصرّ على إقصاء التيار الإسلامي، أن الهدف من جهود التسوية الحالية هو «إنقاذ قادة الانقلاب من سقوط مدوٍّ»، معتبرةً أن مشروع الاتفاق المطروح يعتمد على مكوّن مدني «لا يناهض أصلاً سلطة الانقلاب»، في إشارة إلى «قوى التوافق الوطني».

خلاصة

تستمرّ القوى الإسلامية في التقدُّم ببطء في المجال السياسي، بالتنسيق مع القادة العسكريين، على رغم ما يتردّد بين حين وآخر عن عدم تأييد هؤلاء القادة لعودة الإسلاميين. مع ذلك، لا يُتوقّع تسخين هذا الملفّ إلّا مع قرب الاستحقاقات الانتخابية، فيما بات ملحوظاً ما تستهلكه هذه المسألة من نقاش، على حساب القضايا الأكثر إلحاحاً وشمولاً، وفي مقدّمتها وضع نهاية للمرحلة الانتقالية التي تجاوزت عامها الرابع. وإذ يجري غضّ الطرف عن السيناريو الأنسب لتلك النهاية، والمتمثّل في إجراء انتخابات وطنية عامّة غير إقصائية، يُسجّل غياب كامل لأجندة سياسية واقتصادية وتنموية تقيل السودان من عثرته الحالية، بأقلّ الخسائر الممكنة.

تقرير

أميركا اللاتينية مسرحاً للتنافس
واشنطن تتعقّب النفوذ الصيني

يُقلق حضور الصين المتزايد في أميركا اللاتينية، الولايات المتحدة، خصوصاً في ظلّ احتدام المنافسة. وسعي واشنطن إلى جمع ما أمكن من الحلفاء إلى جانبها، سواء في حربها الأخذة في التصاعد مع روسيا في أوكرانيا أو في مواجهتها مع البلد الآسيوي. ويبدو أن الأخير ثبّت، على مدى العقدَين الأخيرَين، موطئ قدم له جنوباً، عنوانه التجارة والاقتصاد - مجال بكين الأرحب -. فضلاً عن ضمّه دولاً لاتينية إلى مبادرة «الحزام والطريق»، ما يستدعي، وفق معلّقين، «إجراءات تنافسيّة فورية»، قبل فوات الأوان، أي تجذّر الصين أكثر في مجال واشنطن الحيوي

بتول سليمان

أراد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال جولته الأخيرة في أميركا اللاتينية، ترميم جسور التواصل بين الأميركتَين؛ فبدا من كولومبيا (حيث بات الحُكم يسارياً) لينتقل بعدها إلى تشيلي والبيرو، اللتَين حذتا هما أيضاً حذو جارتهما الكولومبية. واقتصرت الزيارة، وفق ما هو معلَن، على بيان الخارجية الأميركية، على عناوين فضفاضة من مِثل: الديموقراطية، الهجرة، حقوق الإنسان، مكافحة التغيّر المناخي، والإتجار بالمخدرات»، إلا أن أهدافها تبدو أبعد ممّا تقدّم. وفي هذا الخصوص، ثمّة مَن يرى أن قضيّة العداء المتنامي للصين، إلى جانب محاولة الولايات المتحدة تحصين علاقاتها مع حكومات الدول الحليفة في أميركا اللاتينية، والتي أوصلت اليسار إلى الحُكم، كانتا في صلب الزيارة. وتجدر الإشارة إلى أن جولة بلينكن الأخيرة، سبقتها أخرى، الشهر الماضي، كان الوزير خصّ بها المكسيك، حيث التقى الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور. ويمكن، في هذا الإطار، ربط الزيارتَين باعتبارهما جاءتا للهدف نفسه. ففي ميكسيكو، وعلى رغم أن الزيارة هدفت إلى «معالجة ملفّ الهجرة»، لم يتوانَ الوزير الأميركي عن بدء حوار اقتصادي لـ«تعزيز التبادل بين البلدين»، على حدّ قوله. وهو إعلان دفع الكاتب أرماندو فيلاسكو، في «فوكس نيوز»، إلى اعتبار أن «الصين كانت على الأرجح حاضرة في ذهن بلينكن» وإنْ كان أحجم عن ذكرها، خصوصاً أن «الولايات المتحدة لا ينبغي أن تكون قلقة فحسب، بل يجب أن تتّخذ إجراءات تنافسيّة فورية، وأن تتصرّف قبل أن تصبح الصين أكثر رسوخاً في هذه المنطقة».

أصبحت الصين، اعتباراً من الألفية الجديدة، أحد الفاعلين في اقتصادات أميركا الجنوبية، وتحوّلت مع الوقت لتُنشئ شراكات مع بعض دولها، فيما تعيش العلاقات بين الجانبين، راهناً، «لحظة مفصليّة»، يفعل تطوير بكين علاقات دبلوماسية مع معظم دول المنطقة، وتَحوّلها إلى شريك تجاري للعديد من بلدانها. ووفق أرقام «المنتدى الاقتصادي العالمي»، نمت التجارة بين الصين ودول أميركا اللاتينية 26 ضعفاً بين عامَي 2000 و2020 (من 12 مليار دولار، إلى 315 مليار دولار)، فيما يتوقّع الخبراء مزيداً من النمو في المستقبل، يمكن أن يصل حجمه إلى أكثر من 700 مليار دولار بحلول عام 2035. وفي هذا المجال، تورد الكاتبة ديانا روي، في «مجلس العلاقات الخارجية»، أنه بين عامَي 2005 و2020، «أقرضت الحكومة الصينية حكومات أميركا

> **تبدو دول أميركا اللاتينية حريصة على حماية علاقاتها التجارية مع الغرب والصين وروسيا**

اللاتينية حوالى 137 مليار دولار، غالباً في مقابل النفط واستخدامه في تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية». وقسّمت روي مجالات التعاون الرئيسة بين الجانبين إلى ثلاثة: الطاقة، البُنى التحتية، والتعاون التكنولوجي والفضائي. وبالنظر إلى الأرقام التي أوردتها الكاتبة، يبدو أن التعاون نما بشكل مطّرد على مدى العقدَين الماضيَين. ففي مجال الطاقة، استثمرت بكين، بين عامَي 2000 و2018، نحو 73 مليار دولار في قطاع المواد الخام في أميركا اللاتينية. وبدأت أخيراً في استثمار ما يقرب من 4,5 مليار دولار في إنتاج الليثيوم في المكسيك، وما يسمّى «دول مثلّث الليثيوم» في الأرجنتين وبوليفيا وتشيلي؛ علماً أن هذا الثالوث مجتمعاً يحتوي على أكثر من نصف احتياطي الليثيوم العالمي. ويضاف إلى ما تقدّم، واقع أن منطقة أميركا اللاتينية أصبحت أساسية في مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، عام 2013.

يُقلق الوجود الصيني المتزايد في أميركا اللاتينية، صنّاع السياسة والمسؤولين العسكريين الأميركيين. ومن بين هؤلاء، الأدميرال كريغ فالر، الرئيس السابق للقيادة الجنوبية الأميركية، الذي قال العام الماضي: «نحن نفقد ميزتنا الموضعية في نصف الكرة الأرضية هذا، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء فوري لعكس هذا الاتجاه». من جهتها، ترجع روي، التراجع الأميركي في المنطقة إلى «نهج واشنطن المستمرّ في فرض العقوبات وخفض التمويل للمنظّمات الإقليمية»، وهو ما حدا ببعض الحكومات إلى التقرّب من بكين. وفي هذا الإطار، يرى نائب رئيس كولومبيا السابق، فرانسيسكو سانتوس، أنه «باستثناء كولومبيا، تفتقر الولايات المتحدة إلى الرؤية والقيادة في سياستها الخارجية تجاه المنطقة، منذ وَجّهت أنظارها إلى أفغانستان والعراق». وعلى رغم «امتلاك الأميركيين الأدوات اللازمة لمواجهة التأثير الصيني، إلا أن بلينكن أتى إلى المنطقة بأيدٍ فارغة»، يضيف.

ويُناظر «الخطر» الصيني في أميركا اللاتينية ذلك الذي تمثّله روسيا، خصوصاً بفعل اصطفاف دول جنوبية إلى جانب موسكو في حربها على أوكرانيا، إذ كانت 13 دولة لاتينية من أصل 21، امتنعت، في تموز الماضي، عن إدانة الغزو. ولكنه بدا لافتاً أن العديد من هذه الدول صوّتت لإدانة ضمّ روسيا أربع مقاطعات أوكرانية، ومنها: البرازيل والأرجنتين وكولومبيا وتشيلي، فيما امتنعت بوليفيا، وكوبا، وهندوراس، ونيكاراغوا عن التصويت. وليس خفيّاً أن تدهور العلاقات بين روسيا والغرب بشكل معضلة لحكومات أميركا اللاتينية، التي سعى معظمها إلى تجنّب الانحياز إلى طرف ضدّ آخر، وفق ما يقول أوليفر ستونيكيل، في صحيفة «موسكو تايمز». وفي خلفية سياسة عدم الانحياز هذا: الاقتصاد؛ إذ إن دول هذه المنطقة «تبدو حريصة على حماية علاقاتها التجارية مع الغرب والصين وروسيا»، وفق ما يذكر الكاتب.

(أ ف ب)

تقرير

قد تكون هذه التحرّكات فاتحة شتاء طويل من سخط ستتردّد اصداؤه في مختلف ارجاء البرّ الاوروبي (أ ف ب)

بدأت الاضرار الناجمة عن ارتدادات الحرب الاوكرانية تتّخذ مساراً تصاعدياً، مستهدفةً خصوصاً الدول الاوروبية التي تعيش مستويات تضخّم هي الأعلى منذ عقود. وفي ظلّ الأجواء المشحونة التي بدأت تخيّم في غير عاصمة من القارّة، تبدو باريس، والحال هذه، أكبر المتأثّرين، بفعل الإضرابات العمّالية المستمرّة، والتي تدخل اليوم طوراً جديداً عنوانه الإضراب الشامل. تحرّكات يرى مراقبون انها لن تكون مجرّد انعكاس لأزمة اجتماعية اخرى كما سابقاتها في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون، وإنّما فاتحة شتاء طويل من سخط سيمتدّ حتماً إلى مختلف ارجاء البرّ الاوروبي، وقد يهدّد استقرار بعض انظمته الحاكمة ووحدة صفّ تحالف «أصدقاء اوكرانيا»

إضراب فرنسي شامل اليوم
«شتاء السخط» يطرق أبواب أوروبا

لندن ـ **سعيد محمد**

تراقب عواصم أوروبية عديدة الاختبار القاسي الذي تخوضه حكومة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في مواجهة أحدث موجة من الاضطرابات الاجتماعية في فرنسا، ولا سيّما بعدما تطوّرت إضرابات عمّال مصافي النفط المستمرّة منذ أسابيع، إلى دعوة إلى الإضراب العام الشامل (اليوم الثلاثاء)، ما من شأنه أن يشلّ الجمهورية بأكملها. وتُواجه الدول الأوروبية بمجملها، نقصاً متزايداً في إمدادات الطاقة وضغوطاً اقتصادية غير مسبوقة دفعت بالتضخّم وما نتج منه من ارتفاع للأسعار، إلى مستويات لم تَعهدها منذ الحرب العالمية الثانية. وتمخّضت عن هذه الأجواء المشحونة حالة تململ شعبي في غير ما دولة، على رغم اتّخاذ العديد من الحكومات تدابير استثنائيّة للتخفيف من انعكاسات الأزمة، فشهدت براغ (عاصمة التشيك)، مثلاً، تظاهرات ضخمة، ونفّذ عمّال القطارات في بريطانيا أكبر إضراب لهم في ثلاثة عقود، ليلتحق بهم آخرون من سائقي الحافلات ومهن أخرى، كما تداعت نقابات عمّال شركات الطيران في كلّ من إسبانيا وألمانيا إلى الإضراب للمطالبة بتصحيح الأجور لتتناسب مع الارتفاعات المتلاحقة في تكاليف المعيشة. على أن حجم الإضرابات واستمراريّتها ومدى تأثيرها على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي، اتّخذ في فرنسا بُعداً آخر تماماً.

ففي جميع أنحاء الجمهورية بات ما لا يقلّ عن ثلث محطّات الوقود خارج الخدمة كلّياً أو جزئياً؛ بسبب إضراب سريع الاتّساع لعمّال محطّات تكرير النفط امتدّ إلى معظم المصافي الثماني الرئيسة في البلاد، فضلاً عن إضرابات متزامنة لعمّال بعض المحطّات النووية - التي تعتمد عليها فرنسا بشكل كبير لتوليد الكهرباء -، وعمّال سكك الحديد. ومع أن البلاد تعاملت ببرود بادئ الأمر، إلّا أنها تلقّت، الأسبوع الماضي، صفعة، عندما نفد الوقود من أغلب المحطّات، وأجبر سائقو السيارات على قضاء ساعات طويلة في البحث عن آخر المحطّات المستمرّة في صرف المحروقات والاصطفاف في انتظار غير مضمون النتائج لملء خزانات سياراتهم. وانتشرت تقارير على وسائل التواصل الاجتماعي عن مشاجرات بالأيدي بين السائقين الغاضبين، ما حدا بالحكومة إلى شراء المنتجات النفطية من السوق الدوليّة بأسعار باهظة سعياً منها إلى تخفيف الضغوط.

وبطلب عمّال معامل التكرير بأجور أعلى تُمكّنهم من مواجهة الأعباء المعيشيّة المتضخّمة، لا سيما في ظلّ أرباح قياسية حقّقها عملاقا النفط في البلاد، «توتال إنرجيز» و«إكسون موبيل»، مستفيدَين من الارتفاعات المتلاحقة في أسعار النفط عالمياً.

> **حجم الاضرابات واستمرارّيتها ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، اتّخذ في فرنسا بُعداً آخر تماماً**

وقد تظاهر عشرات الاف الفرنسيين في العاصمة باريس، الأحد الماضي، لدعم مطالب العمّال، وحطّم بعضهم زجاج المصارف، واشتبكوا مع شرطة مكافحة الشغب. وتقود «الكونفدرالية العامة للشغل»، أو CGT، وهي ثاني اكبر نقابة عمالية في فرنسا - يسيطر عليها يساريون متشدّدون - التصعيد في وجه الحكومة عبر الدعوة إلى إضراب وطني شامل اليوم، دعمته كتلة تحالف الأحزاب اليسارية «نوبس» الممثّلة في البرلمان، وأيّدته لاحقاً ثلاث نقابات كبيرة أخرى، ومجموعات من الطلاب.

ويفعل ضغوط الحكومة، حاولت «توتال إنرجيز» و«إكسون موبيل»، خلال الأسبوع الماضي، التوصّل إلى تسويات مع العمّال تُوقف الإضرابات عبر التفاوض مع النقابات، ونجحت بالفعل مع بعض النقابات الصغرى، لكن ما وُضع على الطاولة بالنسبة إلى «الكونفدرالية العامة للشغل» كان أقلّ من المطالب المعلنة، ما حدا بها إلى الانسحاب من المفاوضات تحت ضغط قواعدها التي صوّتت لمصلحة مواصلة الإضراب. ويرى مراقبون أن تلك التحرّكات التي تشارك فيها فئات من الطبقة الوسطى الحضريّة، ليست مجرّد انعكاس لأزمة اجتماعية أخرى، كما سابقاتها في عهد ماكرون، بل قد تكون هذه المرّة فاتحة شتاء طويل من سخط ستتردّد أصداؤه في مختلف أرجاء البرّ الأوروبي، وقد يهدّد استقرار بعض الأنظمة الحاكمة في القارّة، ووحدة صفّ تحالف «أصدقاء أوكرانيا» الذي تديره الولايات المتحدة. ويبدو أن إضرابات عمّال معامل التكرير فتقد جروحاً لم تلتئم بعد منذ حراكات «السترات الصفر» قبل عدّة أعوام، والتي انتهت - لغياب القيادة الفاعلة - إلى التلاشي من دون تحقيق مكاسب تُذكر للفئات المهمّشة في المجتمع الفرنسي، بينما بقي الغضب متراكماً في الصدور. وهناك كثير من عائلات الطبقة الوسطى التي تقيم في المدن الكبرى قد لا تُقلقها مباشرة الفجوة المتزايدة في الدخول بين القلّة الغنية والأكثرية الفقيرة، لكنها تشعر الآن بتوجّس شديد في شأن قدرتها على تغطية نفقاتها في الشتاء البارد المقبل. ومع ذلك، فإنّ المجتمع عموماً ما زال منقسماً حيال تأييد العمّال المضربين؛ ففيما يعرب البعض عن تضامنه وتفهّمه لمنطق الإضراب، فإن برجوازيين وبعض منسوبي الطبقة الوسطى يشتكون ممّا وصفوه باحتجاز مجموعة صغيرة البلد بأكمله رهينة.

وبالنسبة إلى ماكرون الذي فقد في ولايته الثانية السيطرة على البرلمان، وأصبح بالمقاييس الفرنسية رئيساً ضعيفاً، فهو يبدو محدود الخيارات، أقلّه مقارنة بعامَي 2018 و2019 في مواجهته - عندئذ - مع ذوي «السترات الصفر». وكانت لافتة شكواه العلنية، الأسبوع الماضي، من اضطرار بلاده لشراء الغاز المسال من الولايات المتحدة بأربعة أضعاف السعر الذي كانت تحصل عليه من روسيا، مشيراً إلى أن تلك ليست معاملة تليق بالأصدقاء. وتدعم باريس المجهود الحربي الأميركي ضدّ روسيا، إذ فرضت - مع الأوروبيين - ستّ حُزَم عقوبات على موسكو تضمّنت برنامجاً زمنياً لوقف شراء النفط والغاز منها. لكن انعكاس تلك العقوبات على الداخل الأوروبي كان سلبيّاً للغاية، واطلق ركوداً اقتصادياً، في وقت لم تكن فيه المجتمعات الأوروبية قد استعادت عافيتها بعدُ من مترتّبات جائحة «كوفيد-19».

ماكرون الذي كان وعد لدى انتخابه لفترة رئاسية ثانية بأن يتخلّى عن سُمعته كـ«نابليون صغير» يحكم بتسلّط، وأن يدير البلاد بصيغة أكثر تعاوناً، بدا إلى الآن صلفاً في وجه عمّال بلاده، إذ أجبرت حكومته بالفعل بعض العمّال على العودة إلى مصفاة بالقرب من لوهافر ومستودع للمحروقات بالقرب من دنكيرك وفق أوامر قانونية قلّما استُعملت من قبل، يمكن بموجبها للعمّال المضربين أن يعاقبوا بالسجن والغرامات. وقد دفعت الخطوة النقابات إلى توسيع إضرابها ليشمل مصافي أخرى، كما توقّفت أعمال الصيانة في ثماني مفاعلات للطاقة النووية. وواجه الرئيس الفرنسي أيضاً عاصفة في البرلمان، حيث طالب المشرّعون المعارضون من اليسار واليمين على السواء، بفرض ضرائب إضافية على شركات نفط عملاقة جنت مكاسب غير متوقّعة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما يُعدّ تحدّياً لنهجه النيوليبرالي وتموضعه كرئيس يمثّل مصلحة رأس المال ويقود أجندة تحرير الأسواق. ومع هذا، اضطرّت الحكومة في النهاية إلى إدخال تعديل على مشروع قانون المالية تماشياً مع تعليمات جديدة للاتحاد الأوروبي تقتضي تطبيق ضريبة مؤقّتة على مُنتجي النفط والغاز والفحم الذين يحقّقون أرباحاً بنسبة 20% من عملياتهم التجارية داخل فرنسا، أكثر ممّا كانوا فعلوا خلال السنوات الأخيرة.

وتخشى النُخب النيوليبرالية الحاكمة في أوروبا الغربية من حدوث اختراق لمصلحة العمّال في فرنسا - ثاني أكبر اقتصاد أوروبي بعد ألمانيا - نتيجة موجة الإضرابات، وهو ما قد يثير شهيّة رفاقهم للتحرّك في دول أخرى. لكن عدم خضوع الحكومة الفرنسية للضغوط بشكل أو بآخر، قد يكون بوّابة لحركات تمرّد شعبية فوضويّة لا يسهل التفاوض معها ولا يُعرف منتهاها. لهذا، تتابع عواصم كثيرة التطوّرات الفرنسية ويدها على قلبها من تصدّع «جدار مآرب» الأوروبي، الذي إن نُقِب فستكون الكارثة.

اليمن

مفاوضات الهدنة تتذبذب: مقترح أمميّ بترحيل «الرواتب»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

اصطدمت المفاوضات التي تقودها سلطنة عُمان بشأن تمديد الهدنة في اليمن، بإصرار الطرف الموالي للتحالف السعودي - الإماراتي على تجزئة ملفّ المرتّبات، واستثناء الموظّفين العسكريين منه، وهو ما رفضته قيادة صنعاء، مُجدّدةً مطالبتها بصرف مرتّبات موظّفي الدولة كافة في جميع المحافظات اليمنية، وذلك من عائدات مبيعات النفط والغاز، والتي يُفترض أن تُورَّد إلى صندوق خاصّ. وكانت أرفقت حكومة الإنقاذ مطالبها تلك، بتحذيرها الشركات الملاحية العاملة في نقل النفط اليمني من مغبّة الاستمرار في ما تقوم به، الأمر الذي أفضى، في نهاية المطاف، إلى وقْف تصدير الخام من المحافظات الجنوبية. وبحسب المعلومات، فإن إحدى السفن اليونانية التي تراجعت عن تحميل شحنة نفط تُقدَّر بنحو مليوني برميل من ميناء الضبة، وتوقّفت لأكثر من أسبوع في مياه البحر العربي، غيّرت قبل أيام مسارها، وغادرت صوب إحدى الدول المجاورة، مُبرِّرة خطوتها بارتفاع معدّل المخاطر. ووفقاً لمصدر نفطي في محافظة حضرموت، فإن خزانات النفط في ميناء الضبة امتلأت من دون تفريغ، وهو ما يهدّد بتوقّف الإنتاج من مختلف القطاعات الإنتاجية خلال الأيام المقبلة. وعلى رغم إصدار الحكومة الموالية لـ«التحالف» أكثر من بيان لتبديد مخاوف الشركات الملاحية، وإبدائها استعدادها لحماية سفنها من أيّ هجمات، إلّا أن ذلك لم يفلح في تطمين تلك الشركات.

> **تتحدّث المصادر المقرّبة من حكومة عدن عن انفراجة قريبة**

وعلى رغم ما تَقدّم، تتحدّث المصادر المقرّبة من حكومة عدن عن انفراجة قريبة في المفاوضات غير المباشرة الجارية في مسقط، والتي جرى التوصّل خلالها إلى تفاهمات سيعلن عنها المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ، «في الوقت المناسب». لكنّ مسؤولي صنعاء عادوا، في المقابل، إلى الحديث عن تعثّر المفاوضات، مجدّدين تلويحهم بالتصعيد العسكري في حال فشل المساعي الإقليمية والدولية لإقرار تمديد الهدنة. وما بين الفريقَين، علمت «الأخبار»، من مصادر دبلوماسية مطّلعة، أن غرندبرغ، الذي زار عُمان أخيراً، يحاول الدفع نحو تأجيل نقاط الخلاف حول مرتّبات العسكريين إلى ما بعد التمديد، ويقترح إنشاء هياكل لبدء المفاوضات حول القضايا الاقتصادية برعاية الأمم المتحدة، وهو ما تراه مصادر في صنعاء «محاولة جديدة لترحيل الاستحقاقات الإنسانية إلى أجل غير محدود».

في غضون ذلك، وفي حين غادر وفد سعودي فنّي العاصمة اليمنية، بعد أن أنهى مهمّته في التحقّق من أسرى المملكة والأسرى السودانيين، وعاد الوفد اليمني المُناظِر أيضاً من السعودية، وطفت على السطح أجواء إيجابية بخصوص هذا الملفّ، أعلنت حكومة الإنقاذ رفضها عرْضاً سعودياً بالإفراج عن أسرى المملكة فقط، مُشدِّدة على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق عمّان للتبادل، والذي يشمل 2223 أسيراً. وقال رئيس «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى»، عبد القادر المرتضى، في تصريح، «(إننا) ناقشنا مع الجانب السعودي القوائم، وتمّ تثبيت الأسماء والاتفاق على قائمة نهائية لتنفيذ الاتفاق الذي أبرم في مارس (آذار) الماضي، وأكدنا للفريق السعودي أن الاتفاق شامل ولا يمكن إتمام أيّ صفقة تخصّ السعوديين». وحمّل المرتضى حزب «الإصلاح» في مأرب، مسؤولية إعاقة إنجاح الصفقة، معتبراً أن «النظام السعودي مسؤول عن إلزامهم بها إن أراد إتمامها»، موضحاً أن «الخطوة المفترضة بعد هذه الزيارات تتمثّل في قيام الوفد السعودي بحلّ الإشكالات في مأرب والساحل والجنوب».

يحاول غرندبرغ تأجيل نقاط الخلاف حول المرتبات إلى ما بعد تمديد الهدنة (أ ف ب)

نتائج اللوتو اللبناني

37	41	36	27	24	6	4

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2049 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 4 - 6 - 24 - 27 - 36 - 41

الرقم الإضافي: 37

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 588,342,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: أربع شبكات

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 147,085,500 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 255,564,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 20 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 12,778,200 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 255,556,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,074 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 237,955 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 561,696,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 17,553 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 14,522,811,750 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2049 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 82584

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان

قيمة الجائزة الإفرادية: 37,500,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 2584.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 584.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 84.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء امس سحب «يومية» رقم 1271 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 173

● يومية أربعة: 4182

● يومية خمسة: 48454

استراحة

كلمات متقاطعة 4149

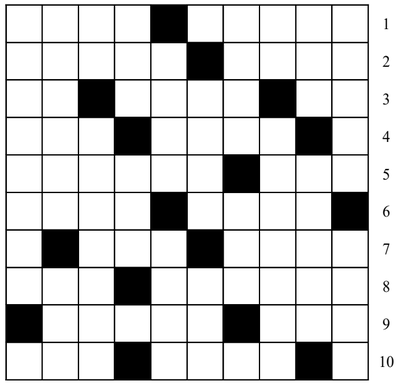

افقيا

1- محافظة عراقية – سكن عظيمة – 2- خلاف يسار – مدينة اوستراليا – 3- طعم الحنظل – عملة عربية – أغلظ أوتار العود – 4- مدينة مصرية – أزرق بالأجنبية – 5- حرف جزم – خطيب فينيقي من مدينة صور – 6- نوع من الجراد – مدينة مصرية – 7- لغة الباكستان – بناء معقود تحت الأرض – 8- رائد فضاء روسي راحل – يُغض – 9- في الجسم – إسم حمله ملوك فرنسا وإسبانيا – 10- من نتائج المعركة – مكان خطر

عمودياً

1- من أنواع السموم – الإحسان – 2- يعبر – إسم أطلقه العرب على مدينة مدريد – 3- للتفسير – مدينة في أندونيسيا – 4- عاصمة أوروبية – كتب – 5- خوف مرضي – وكالة أنباء عربية – 6- أرق – خلية النحل – 7- بيوت من قماش – مبتل بالماء – 8- مثل ونظير – القصة الروائية المشهورة للأديب الإيطالي كارلو كولودي – 9- عائلة سياسية لبنانية – نصف النصف – 10- زعيم سياسي لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- سانتياغو – 2- ليدو – مالطا – 3- بلو – البدو – 4- مابلي – زا – 5- ام – الكنز – 6- اح – الب – 7- حنك – إنشراح – 8- صيدا – ين – مر – 9- زاريا – غدي – 10- مكسيم قيغان

عمودياً

1- سليم الحص – 2- إيلام – نيزك – 3- ندوب – أكداس – 4- تو – لاح – اري – 5- إيل – يم – 6- أمل – كونياف – 7- غابون – شن – 8- ولد – زار – غ غ – 9- طوز – لامدا – 10- ما – البحرين

sudoku 4149

2		1			4			6
5	6	8		2		9		
	9				7	5		
		6	2			1		7
			6		9			
1		4			3	2		
		9	4					
				3		7	8	1
3			1			4		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4148

3	9	6	2	5	8	4	7	1
2	5	4	1	3	7	9	6	8
8	1	7	4	9	6	3	2	5
1	8	9	3	7	2	6	5	4
6	7	2	5	1	4	8	9	3
4	3	5	8	6	9	2	1	7
9	6	3	7	4	5	1	8	2
5	2	1	9	8	3	7	4	6
7	4	8	6	2	1	5	3	9

مشاهير 4149

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عارضة أزياء برازيلية، حصلت على لقب سفيرة النوايا الحسنة للبيئة من قبل وكالة الأمم المتحدة

■ 3+7+5+1 = حمام يُستخدم لنقل الرسائل ■ 2+6+8+4 = يشيّد البناء ■ 9+10+11 = افتتح المشروع

حل الشبكة الماضية: **مها ناجي صلاح**

إعداد نعوم مسعود

رياضة

انتقالات

مبابي: لا أريد مغادرة باريس سان جرمان

أكّد المهاجم الفرنسي الدولي كيليان مبابي أنه لم يطلب مطلقاً مغادرة فريقه باريس سان جرمان، نافياً أخباراً «لا علاقة لي بها لا من قريب ولا من بعيد»، وذلك بعد تأكيد الفريق الملموك قطرياً تفوّقه على غريمه مرسيليا الأحد في الدوري المحلي.

وبعد تمريرته الحاسمة الأولى هذا الموسم للبرازيلي نيمار مسجّل هدف الفوز لمتصدر الدوري وحامل اللقب على ضيفه مرسيليا (1-0)، حضر مبابي إلى منطقة المقابلات ليخمد خبر رغبته بالمغادرة المنتشر منذ الثلاثاء.

أجاب مبابي أن هذه «المعلومة خرجت يوم مباراة» دوري أبطال أوروبا الثلاثاء ضد بنفيكا البرتغالي (1-1) و«لا لم أفهمها، كنت مصدوماً مثل كل الناس».

أصرّ: «قد يعتقد البعض أنّي ضالع فيها، لست ضالعاً أبداً».

وأكّدت عدة مصادر متطابقة أن الضجيج حول رغبة الهدّاف المميز ترك ناديه الذي مدّد عقده معه في أيار الماضي حتى عام 2025، بعد مفاوضات طويلة إثر سعي حثيث من ريال مدريد الإسباني لضمّه، قد صدر من المقربين من بطل العالم.

أصرّ اللاعب: «كنت في قيلولة، محيطي كان في مباراة شقيقي الأصغر (إيثان، مع سان جرمان في دوري يوث ليغ الأوروبي)، لم يكن أحد من محيطي هنا».

أضاف: «شعرنا بالدهشة عندما اكتشفنا ذلك». تابع: «بعد ذلك، يجب أن نتعامل مع الأمر. هذا أمر خاطئ تماماً وأنا سعيد جداً».

وكانت عدة تقارير فرنسية أشارت إلى أن ابن الـ23 عاماً يشعر «بالخيانة» من ناديه وبخيبة أمل لأنه لم يتم الوفاء بالوعود التي قُطعت له عندما وقّع على عقده الجديد.

في باريس، يلعب إلى جانب الأرجنتيني ليونيل ميسي والبرازيلي نيمار في خط هجومي ناري، ولكنه ألمح إلى أنه ليس سعيداً في مركز رأس الحربة الذي يوكله إليه المدرب كريستوف غالتييه بدلاً من الجناح.

قال بعد تسجيله لصالح منتخب بلاده ضد النمسا الشهر الفائت في دور المجموعات لدوري الأمم الأوروبية: «هنا ألعب بطريقة مختلفة. يُطلب مني القيام بأمور مختلفة عن تلك في النادي، لديّ حرية أكبر (هنا)».

أقر غالتييه لاحقاً بأن الفائز بكأس العالم 2018 في روسيا «مقيّد أكثر» في ناديه، ويبدو أن هذا كافٍ للاعب ليسائل نفسه عن العقد الذي جدّده قبل أشهر.

ردّ المستشار الكروي البرتغالي للنادي لويس كامبوس الثلاثاء على التقارير بالقول إن مبابي «لم يتحدث أبداً معي عن رغبته في الرحيل في كانون الثاني».

من جهته، أكد غالتييه أنه لا يعلم برغبة مبابي في الرحيل عن ملعب بارك دي برانس «لا يمكنني التعليق عليها، نحوّل شائعات إلى معلومات تكاد تصبح بياناً».

احرز مبابي على نفي خبر رغبته بالمغادرة بنفسه (أ ف ب)

> أكّدت عدة مصادر متطابقة أن الضجيج حول الرغبة بالانتقال صدرت من المقربين من بطل العالم

آسيا 2023

الاتحاد الآسيوي يمنح قطر استضافة كأس آسيا

ستستضيف قطر كأس آسيا 2023 في كرة القدم، بدلاً من الصين المعتذرة في أيار الماضي بسبب سياستها للحد من انتشار فيروس كورونا، حسب ما أعلن الاتحاد القاري رسمياً أمس الإثنين، فيما بقيت السعودية والهند في سباق استضافة نسخة 2027.

وقال الاتحاد القاري في بيان: «أكد المكتب التنفيذي في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، اختيار الاتحاد القطري لكرة القدم من أجل استضافة كأس آسيا 2023».

وكانت الصين اعتذرت في أيار الماضي عن تنظيم النسخة الثامنة عشرة بسبب سياستها للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، فابدت قطر وكوريا الجنوبية وإندونيسيا رغبتها في الاستضافة، فيما قرّرت أستراليا عدم المضي في ملفها مطلع أيلول.

وسلّم رئيس الاتحاد الآسيوي الشيخ البحريني سلمان بن ابراهيم ال خليفة شهادة الاستضافة لرئيس الاتحاد القطري الشيخ حمد بن خليفة بن أحمد ال ثاني، لتكون المرة الثالثة تستضيف قطر النهائيات القارية بعدعامَي 1988 و2011.

وهنّأ ابن إبراهيم قطر قائلاً: «قدرات قطر، وسجلها في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، واهتمامهم الدقيق بالتفاصيل، هي أمور تحظى بتقدير كبير في كل أرجاء العالم».

وتابع «بالنظر إلى قصر الوقت للاستعداد، نحن ندرك أن العمل الشاق سيبدأ فوراً، ولكن في ظل امتلاك البنية التحتية ذات المستوى العالمي، والقدرات التنظيمية العالية، فإننا واثقون أن قطر ستنظم نسخة رائعة تتناسب مع قيمة ومكانة جوهرة بطولات قارة آسيا».

وكتب الاتحاد القطري في موقعه الرسمي على تويتر «نحتضن البطولة من جديد أهلاً بآسيا في قطر».

وستُقام نسخة قطر المقبلة مبدئياً مطلع 2024 (كانون الثاني وشباط) نظراً إلى درجات الحرارة المرتفعة صيفاً في منطقة الخليج، وذلك بعد الاتفاق على الموعد النهائي بين الاتحادين الآسيوي والقطري.

وكان من المقرر أن تُقام البطولة في 10 مدن صينية خلال الفترة من 16 حزيران إلى 16 تموز 2023 بمشاركة 24 منتخباً.

وكشف الاتحاد القاري أن ملفات استضافة نسخة 2027 اقتصرت على الاتحادين الهندي والسعودي «حيث سيتم اتخاذ قرار تحديد الدولة المضيفة خلال اجتماع الجمعية العمومية المقبل في شهر شباط/ فبراير 2023».

أضاف «بناء على هذا القرار فقد تم إغلاق ملف ترشيح الاتحاد القطري لكرة القدم من أجل استضافة كأس آسيا 2027، حيث تم اعتباره منسحباً، بعد النجاح في طلب الحصول على استضافة كأس آسيا 2023، وذلك بحسب تعليمات تقديم ملفات الترشيح».

وانسحب الاتحادان الأوزبكستاني والإيراني من الترشح في 14 كانون الأول 2020 و13 تشرين الأول 2022 توالياً، بحسب الاتحاد القاري.

وسبق لقطر التي ينتظرها التحدي الأكبر الشهر المقبل مع احتضانها أول نهائيات لكأس العالم لكرة القدم في منطقة الشرق الأوسط، أن استضافت كأس آسيا عام 1988، عندما توجت السعودية باللقب على حساب كوريا الجنوبية بركلات الترجيح، و2011 عندما توجت اليابان على حساب أستراليا بعد التمديد.

كما حصلت الدوحة في كانون الأول 2020 على حق تنظيم دورة الألعاب الآسيوية 2030 للمرة الثانية بعد أن استضافت نسخة 2006.

سلّم رئيس الاتحاد الآسيوي شهادة الاستضافة لرئيس الاتحاد القطري (أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب المحامي علي وهبه عطايا وكيل انغام حسن احمد سكر احد ورثة سعاد علي كبار سندي ملكية بدل ضائع للعقار 10/571 و12 حارة حريك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفة شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب عماد سعد زغيب سند ملكية بدل ضائع للعقار 13/1691 حارة حريك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفة شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب أحمد محي الدين المصري وكيل هديل عبد الرزاق صالح بوقري سند ملكية بدل ضائع للعقار 2673 الشبانية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفة شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب رفيق حسين ملاعب بصفته الشخصية سندي ملكية بدل ضائع للعقارين 596 و597 بيصور.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت هناء شفيق سلام احد ورثة شفيق احمد سلام سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 1526 برج البراجنة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفة شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب انطوان رومانوس رزق وكيل سميره محمد هلال وكيلة رفيق مجيد ضو سند ملكية بدل ضائع للعقار 503 القرية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفة شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب بهيج صالح أبو مجاهد وكيل ريشار وكلوتيلد ودونيس يوسف مفرج بصفتها الشخصية وبصفتها احدى ورثة جنفياف غسطين المالكين جميعهم في العقار /422/ وطى المروج سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكين والمورثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب علي حسين الموسوي وكيل ادوارد سعيد سعاده بصفته رئيس مجلس الادارة – المدير العام لشركة كاب سور فيل ش.م.ل. مالكة القسم V/101/ من العقار /370/ دير مار روكز ظهر الحصين سند تمليك بدل عن ضائع باسم الشركة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب بهيج صالح ابو مجاهد وكيل ريشار يوسف مفرج احد ورثة جنفياف يوسف غسطين زوجة يوسف لحود مفرج مالكة العقار /423/ وطى المروج سند تمليك بدل عن ضائع باسم المورثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب فريد انيس حداد مالك القسم /17/ من العقار /7273/ بيت مري سند تمليك بدل عن ضائع باسمه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب بيتر اسعد الخراط وكيل فادي عقل قاصوف وهلا ملحم كفوري المالكين بالاقسام /5/ و/14/ و/28/ من العقار /1392/ الجديدة سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت ايليان سركيس عبد الأحد وكيلة حنا مخايل دانيال مالك القسم /3/ من العقار /1399/ قرنة شهوان سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتجهيز خلايا جديدة في محطة التوتر المتوسط 15 ك.ف. في معمل الأولي، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ط/5944 تاريخ 2021/12/7، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/11/18 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 250/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2022/10/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 488

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت ايليان سركيس عبد الأحد بوكالتها عن ميشال عبدو دانيال احد ورثة موسى ورندا مخايل دانيال مالكي القسم /2/ و/4/ من العقار /1399/ قرنة شهوان سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورثين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب بهيج صالح ابو مجاهد وكيل ريشار يوسف مفرج احد ورثة جنفياف يوسف غسطين زوجة يوسف لحود مفرج مالكة العقار /423/ وطى المروج سند تمليك بدل عن ضائع باسم المورثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب خاشيك قره بت همبرسونيان وكيل ريكا هاروطيون وازيان نفسها وكيل ريكا هاروطيون وانريان المالك في العقارات /2032/ و/2211/ و/2212/ بعبدات والسفيلة سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب خليل دبب نون وكيل فوزيه اسماعيل مقبل المالكة في العقار /865/ النقاش سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب ياسر ابراهيم بصل وكيل عماد انطوان القيصر مالك القسم /7/ من العقار /671/ الفنار سند تمليك بدل عن ضائع بإسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب حسيب جميل عبد المفوض بالتوقيع عن نبيل عادل القصار مدير عام فرنسبنك ش.م.ل. الدائن في القسم /6/ من العقار /2796/ المنصورية شهادة تأمين بدل عن ضائع باسم المصرف.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب شعبا الياس شعبا بصفته مالك في العقار /693/ برمانا وبصفته وكيل المالكة فهيمه عبدالله شاكر كما طلب دائني قزحيا ابو ديوان وكيل المالكين طانيوس وبطرس ويوسف الياس شعبا سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالكين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب وسام غسان صليبا سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 636 القسم 5 البلوك B من منطقة ساحل علما العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب بسام جورج رزق الله بوكالته عن جورجات قيصر ابي سعد وفيولات قيصر ابي سعد سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 159 من منطقة شيخان العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي نعمان جوزف مراد سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 289 من منطقة جديدة غزير والعقار رقم 164 من منطقة عرمون العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب بشير انطوان ابي نادر وكيل ايلي داود مجاعص بصفته مالك في العقارين /256/ قسم /10/ دير مار روكز ظهر الحصين و/1446/ قسم /16/ البوشرية وبصفته احد ورثة يمنى الياس القارح زوجة ايلي مجاعص المالكة في نفس العقارين سندات تمليك بدل عن ضائع بحصتي المالك والمورثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب السيد بطرس منصور روفايل بوكالته عن بولس جرجس الخوري وكيل جرجس يوسف الخوري اصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 991 من منطقة قهمز العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب خليل ابراهيم كاعين بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 1057 الصرفند بإسم عبدالله محمد سبليني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب علي نصار وكيل زهره مرعي مرعي بصفتها مشترية شهادة قيد بدل ضائع للعقار 600 رقم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عباس جشي وكيل محمد دايخ المورثته وفيقة ابراهيم فواز سندين بدل ضائع للعقارين 1372 و1373 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسن حيدر وكيل علي أمين جابر لمورثه حسين علي جابر سند بدل ضائع للعقار 372 يانوح.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

تبليغ
تبليغ مجهول محل الإقامة
محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوى صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية موجهة الى نادين الخنسا (مجهولة محل الإقامة) في الدعوى المقامة عليك من ابراهيم محمد الخنساء بمادة إثبات طلاق 371/ 2022 التي تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين 2022/11/14 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيح.
رئيس القلم
محمود صالح

دعوة
إلى كمال سعد الدين العكاوي
مجهول محل الإقامة
بناءً على استحضار الدعوى المقامة ضدك من زوجتك سوزان زهير خاسكيه بمادة تفريق قررت محكمة صيدا الشرعية السنية إعتبارك مجهول المقام وإبلاغك أوراق الدعوى بواسطة اللصق والنشر فعليك الحضور الى هذه المحكمة خلال عشرين يوماً لإستلام أوراق الدعوى والجواب وعند تخلفك تتخذ بحقك الإجراءات القانونية وكتب في 2022/10/13.
رئيس القلم
الشيخ فارس الحاج شحادة

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب دائني جرجس كامل وكيل فادي بشاره سالم المالك في العقارات /660/ و/371/ و/386/ والقسم /5/ من العقار /988/ نابية سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت كارلا موني بشعلاني وكيلة منتها نصري مراد غبريل احدى ورثة الياس نصري مراد غبريل المالك في الاقسام /A-4/ و /A-6/ - و/B-4/ من العقار /1311/ بيت شباب سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
أمانة السجل التجاري في البقاع
شطب قيود تاجر
بناءً للطلب تاريخ 2022/10/4 تقرر بتاريخ 2022/10/11 شطب قيود التاجر المعروف باسم: «compushop» المسجل تحت رقم 2008/4001439 البقاع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
لكل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.
أمين السجل التجاري في البقاع
محمد عامر

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

قضية

المغرب الرسمي يقود قاطرة التطبيع إلى مهرجان «حيفا»

سينمائيون «باعوا» أنفسهم لإسرائيل

اندفاعة السلالة الحاكمة في الرباط إلى فرض سياسات التهوّد والتطبيع مع الكيان العبري على الشعب المغربي، امتدت من فضاء السياسة والعسكر والاقتصاد إلى عالم السينما أيضاً، بعد مشاركة رسميّة من الوزن الثقيل في مهرجان الأفلام الإسرائيلي المنسوب لحيفا المحتلّة، مثّلت الثقل الدولي لتظاهرة حكوميّة عبريّة طالما عانت من تجنّب السينمائيين العالميين والعرب لها، خصوصاً في أجواء عدوان إسرائيلي لا يتوقف على المدن العبريّة في الضفة الغربيّة

سعيد محمّد

للسلالة الحاكمة في المغرب علاقات تاريخيّة بالكيان العبري منذ أيّام الملك الحسن الثاني، وأسهم جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الخارجيّة «الموساد» في تأمين النظام الملكي في منعطفات عدة كادت أن تُطيح به، بما في ذلك بصماته الظاهرة على عمليّة اغتيال الشهيد المهدي بن بركة. وقد ورث محمّد الخامس، الملك الحالي، هذه العلاقات الحميمية وعمل نظامه على تطويرها نحو تطبيع رسميّ وعلنيّ شامل في السياسة والاقتصاد والنقل الجوي والشؤون العسكريّة والأمنيّة وانتقال القوى العاملة، وها هو يقود قطار التطبيع الثقافي العربي من بوابة السينما أيضاً عبر الدفع بمشاركة رسميّة مغربيّة كثيفة في «مهرجان حيفا السينمائي الدولي» ضمن دورته الـ 38 (8-17 تشرين الأوّل/ أكتوبر الحالي)، التي تُقام في موازاة عدوان إسرائيلي يوميّ متصاعد ضد المدن العربيّة في شمال الضفة الغربيّة المحتلّة.

صحف عربيّة ادّعت مشاركة أعمال مصرية وتونسيّة وعراقيّة وإيرانيّة، مساهمة في نشر ثقافة التطبيع وخطاب الهزيمة

وقد تضمّن برنامج المهرجان عروضاً لسبعة أفلام لأربعة مخرجين من تمويل مغربي – أوروبي مشترك، وهي: «ملكات» (2022) لياسمين بنكيران، و«يا خيل الله» (2013) و«علي زاوا: أمير الشوارع» (2000) لنبيل عيوش، و«القفطان الأزرق» (2022) و«آية والبحر» (2019) و«آدم» (2019) لمريم التوزاني، زوجة نبيل عيّوش، إلى جانب «روك القصبة» (2013) لليلى المراكشي. وقد نظّمت العروض بحضور مخرجيها، وشكلت بمجموعها الثقل الدّولي للمهرجان الذي طالما عانى من تجنّب السينمائيين العالمين لإدراج أفلامهم فيه لأسباب مفهومة. ويعقد مهرجان حيفا السينمائي سنوياً منذ عام 1983 بتعاون بين مجلس السينما الإسرائيلي ووزارات الحكومة المعنيّة، كما بلدية

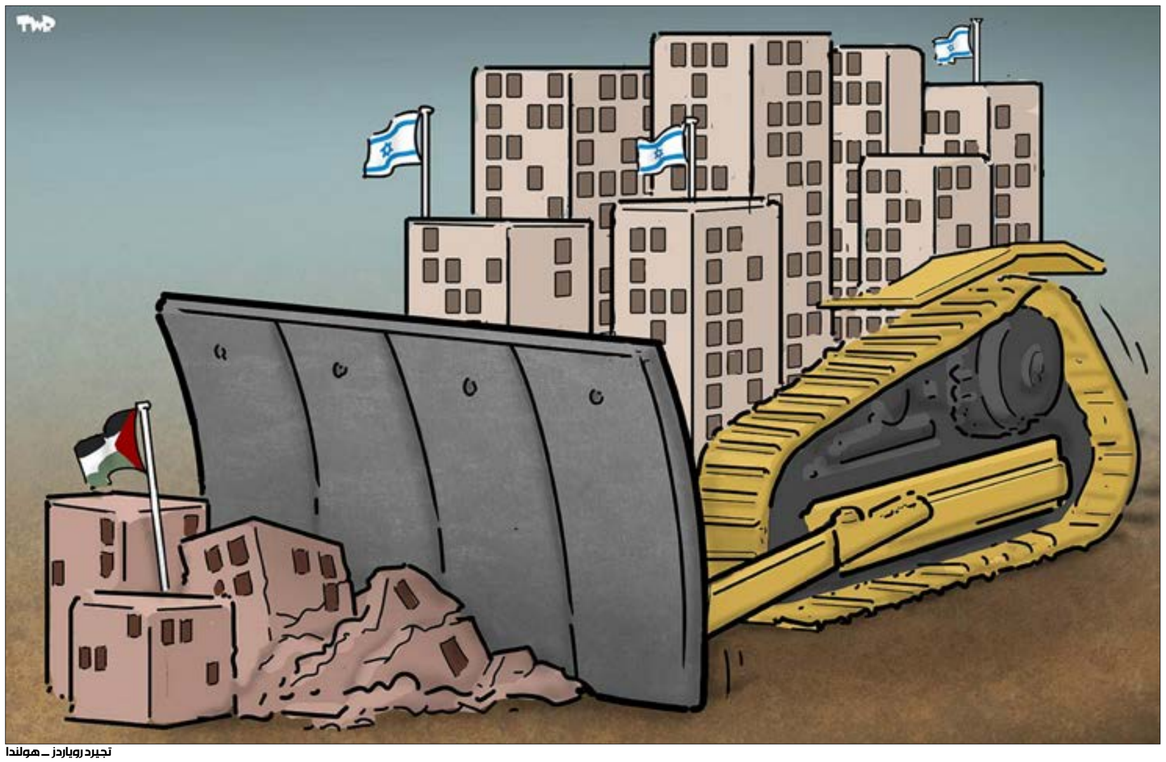

تجيرد روبيردز ــ هولندا

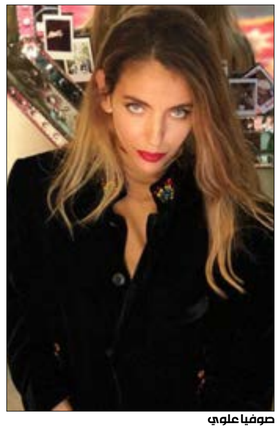

صوفيا علوي

مريم التوزاني

ياسمين بنكيران

نبيل عيوش

المدينة التي احتلها الصهاينة على إثر حرب الـ 1947-1948 بغرض تقديم وجه مخادع عن تعايش وتحضر مزعومين في المجتمع العبري، إضافة إلى دعم المخرجين الإسرائيليين وصناعة الأفلام والوثائقيات، والرسوم المتحركة، والأعمال التلفزيونيّة الإسرائيلية. ويمنح المهرجان جوائز لأفضل فيلم إسرائيلي طويل وأفضل وثائقي إسرائيلي، بالإضافة إلى ما يسمى مسابقة «الكرمل» للأفلام الدوليّة. التظاهرة المغربيّة في مدينة حيفا المحتلّة، تضمنت أيضاً لقاء مفتوحاً للعموم مع المخرجات المغربيّات ياسمين بنكيران، ليلى المراكشي، صوفيا علوي، بحضور ياسمين بوشفر من «رابطة نُقاد السينما المغاربة» ومشاركة ممثلة إسرائيليّة من أصل مغربيّ، ولقاء خاصاً مع المخرج والمنتج نبيل عيّوش، ونظّمت على هامشها ندوة حول «آفاق التعاون المغربي – (الإسرائيلي) في قطاع السينما» شاركت فيها خبيرة العلمي المنتجة السينمائية التي تحدثت عن الحوافز المالية والضريبية التي يمكن أن تستفيد منها صناعة السينما الإسرائيلية لإنجاز عمليات التصوير والإنتاج في المغرب، مؤكدة في هذا الخصوص أنّه «لا توجد أي رقابة على الأفلام الأجنبيّة في المغرب». كما شارك يوسف بريطل ممثّل وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الذي نقلت الصحف عنه قوله بأنّ «الترتيبات جارية حالياً لتوقيع اتفاقية بين المغرب و«إسرائيل» حول الإنتاج السينمائي» بعدما دعا بدوره رأس المال اليهوديّ للإفادة من الإمكانات الهامة للمغرب في مجال الإنتاج السينمائي من مواقع طبيعية، واستوديوات متطورة وكوادر محترفة وفرق كومبارس رخيصة. وتحدثت في الندوة أيضاً مريم كوهين، وهي مخرجة إسرائيلية من أصل مغربي، عن مشاريع لها لإنجاز أعمال وثائقيّة حول حياة اليهود المغاربة، على أساس أن تاريخهم الثقافي والاجتماعيّ لم يتم تناوله بما فيه الكفاية بعد.

واختتم الإسرائيلي من أصل مغربيّ رافائيل باربيباي، المسؤول عمّا يدعى «غرفة التجارة والصناعة المغربية – «الإسرائيلية»، الندوة بدعوة المنتجين السينمائيين في المغرب و«إسرائيل» إلى العمل سويّة لإنجاز إنتاجات مشتركة، مؤكداً على أنّ الطرفين في الرباط وتل أبيب «لديهما العزم على تجاوُز مختلف الحواجز، والرّفع من وتيرة الحوار والتعاون في المجال السينمائي».

وقد نظّمت هذه اللقاءات والندوة على هامش المهرجان بالتعاون ما بين «صندوق رابينوفيتش للفنون» وغرفة التجارة والصناعة المغربية-«الإسرائيليّة»، ووزارة الخارجية الإسرائيليّة، ووزارة الثقافة والاتصال المغربيّة. ولوحظ اهتمام واسع مقصود من قبل وسائل إعلام النظام الملكيّ الرسميّة بمتابعة المشاركة في المهرجان الإسرائيلي وإبراز أهم أنشطتها، ولا سيما لناحية ما وصفته بالزّخم النسائي و«الفرصة التي أتيحت للمغربيّات لعرض أعمالهن وجعل أصواتهن مسموعة من خلال السينما المغربية التي وصلت إلى العالم، وللمرة الأولى الآن أيضاً من خلال مهرجان حيفا الإسرائيلي السينمائي» دائماً على حد تعبير أحد المواقع الإخباريّة المغربيّة.

المشاركة العربيّة في المهرجان الإسرائيلي، اقتصرت حصراً على الأفلام المغربيّة الممولة من الجانب الأوروبيّ، بعدما فشلت جهود هيئة المهرجان في استقطاب مخرجين عرب ومغاربة آخرين فشلاً ذريعاً، ولم تنجح إلا في استدعاء من تخلوا منذ زمن عن أصولهم العربيّة ويعيشون ويعملون في الغرب، فعرضت فيلم «فتى من السماء» للمخرج السويدي (من أصل مصري) طارق صالح، علماً أنّ أعمال الأخير ممنوعة من العرض العام في مصر واعتُبر فيلمه الأخير هذا إهانة لمؤسسة الأزهر، وفيلم «الاختبار» للمخرج الكردستاني (إقليم أربيل العراقي) شوكت أمين كوركي، بتمويل ألماني، وفيلم «حرقة» للأميركي (اليهودي من أصل مصري) لطفي ناثان عن الربيع العربي في تونس، إضافة إلى «صيف أمل» للفرنسيّة (من أصل إيرانيّ) صدف فروغي، فيما مُنح الفنان الإسرائيلي من عرب الـ 1948 مكرم خوري «جائزة الإنجاز لمجمل الأعمال مدى الحياة» بعد مهنة مديدة في تمثيل الأدوار العربيّة ضمن الأعمال التلفزيونيّة والسينمائيّة الإسرائيلية.

وإذا كان من حقّ الإسرائيليين ادعاء مشاركة أعمال مصرية وتونسيّة وعراقيّة وإيرانيّة في مهرجانهم العتيد ـ وهو أمر لا أساس له من الصحة وغير دقيق وتلفيق ظاهر ـ، فإن اللّافت كان تردد عدد من الصحف العربيّة لتلك الذّرهات من دون تقصٍّ أو تبيين، مساهمة منها ـ في ما يبدو ـ في نشر ثقافة التّطبيع وخطاب الهزيمة، في وقت لا تزال فيه جهود التطبيع التي تدعمها الأنظمة العربيّة تراوح مكانها بين الأطر الرسميّة والمخابراتيّة والنّخب الفاسدة الملتصقة بالأنظمة فحسب، من دون نجاحات تذكر بين المثقفين والطبقات العاملة.

وقت للكتابة

السيد عبد اللطيف فضل الله
الطائر المغرّد بصوفية شاعر

محمد عبدالله فضل الله *

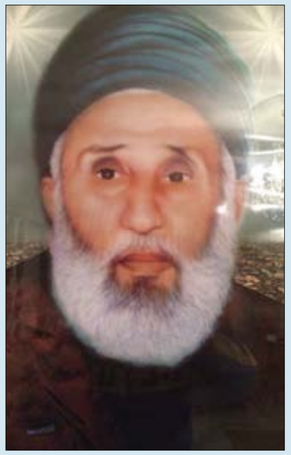

ليس بالاستطاعة في مقالة قصيرة استيعاب تراث أدبي وشعري جدير بالتوقّف والاستزادة منه بوجه خاص إذا كان يشكل همزة وصل بين الأصالة، وبين التجديد لجهة الصورة الشعرية المنبجسة معيناً يتّكئ على ثروة لغوية هضمها الشاعر وأخرجها في قالب فريد.

الفقيه والأديب المرموق والأديب الشاعر صاحب الزهد السيد عبد اللطيف فضل الله العاملي (1904-1991). شعره مسكونٌ بالحرارة المنبعثة من تواصل حي مع تربية وتحصيل ديني وأدبي غني مستبطن لمشروع وروًى للوجود وللإنسان تفتّح منه سلاسة شعرية، فمن أول شعره إلى آخره نجد تصاعد النبرة الشعرية بلا وهن في جدلية يلفها الدفق الإنساني الذي يضبطه تأمل عميق ومميز.

يزيدك شعره حيرةً وطرباً في لغة رشيقة ومعان جليلة، عندما يتناول المناجاة فيرُشح منها الصفاء في تقنية فنية توسّلت العنصر الطبيعي بألوانه شتى:

حفلت برحمتك السماء فأغدقت/ وتلألأت بمشارق الأضواءِ

والغيثُ أحيا الأرضَ بعد مماتها/ فبدت بطلعة حسنها الغرّاء

بسط الربيع بساطه فزهت/ به وتبسمت عن روضة غنّاء

تتلو بها صحف الجمال كأنها/ صحف السماء بألسن القرّاء

وحبكت في شهب النجوم سماءها/ غرراً زهت ومراتباً لضياءِ

آمن بضرورة التحرر من الملوثات الدنيوية التي تعيق فوران الذات وحركيّتها، فالتعفّف أو العفة من أساسيات كمال النفس في صراعها مع المؤثرات المادية المحيطة التي تتنازعها:

تعففت والدنيا لمن هان جنةٌ/ فألفيت في الحرمان غاية مطمعي

فالزّهد السلوكي قوامه الموقف العملي الرافض لكل الأباطيل والزيف اللذين يميتان القلوب:

نبذت أباطيل الحياة لمن بكى/ عليها بكاء الفاقد المتلوّع

لا يغرق الحس الإنساني الأصيل المتزن في الخيال، بل ينفتح على جمالية التأمل الذاتي:

أمنتجعاً قسط الحياة يروضها/ ويرقب من شمس الهدى خير مطلعِ

ليس الخروج من الألم والمعاناة بالأمر الهيّن، بل يتطلب نفساً أبية وعزيمة صلبة تعتصر ذاتها كي تقدم العبرة للغير:

صحبتك يا دهر فيمن صحب/ حليف البلاء قرين النصب

فهل قد حسوت سلاف الدنان/ ودارت بعقلك بنت العنب

ومذ أشرقت فيك نفسي علا/ وعفت الدنية حظي غُرُبْ

لئن ضاع حقي هدراً لديك/ فلست بأول حر نُكِب

التسامي فوق المقيدات وعمادها الأنانية تحتاج إلى إنسان يعبر على جسور المحبة التي تشد أزره وتعيده إلى لغته النقية المنفتحة على رحابة القيمة ما يخلق فيك دهشة متناهية:

هل أمرع الحب تزهو فيه دنيانا/ وطهر الله من لوْم نوايانا

وهل شربنا على ذكراه صافية/ كأس المودة آلافاً وإخوانا

وهل أفاض علينا الطهر فاملآت/ أرواحنا منه إشفاقاً وتحنانا

لا يمكن القول إن الإيقاع وحده في الشعر هو الوزن تحديداً، بل ما يتقنه الشاعر من ضم كل المستويات البلاغية واللغوية في قالب منظم ومنساب مع المعنى بلا تقهقر بحيث يأتيك المشهد الشعري مستثيراً لكوامنك ويجعلك تهتز وتطرب وهذه هي روح الشعر:

ربّ كأسٍ شربتها منه صرفا/ بحشاها تامور قلبي صبًّا

هاك ناراً صليتها ودموعاً/ بعثتها لواعج الوجد سحبا

لك فيها رؤيةٌ عن محب/ قتلته الأقدار فيمن أحبًّا

سل عن البين كيف جار ولكن/ لا تسل عن عذابه كيف صُبا

ويقول:

تذوب مع الأشواق روحي قصائداً/ شوارد يرويها الزمان لشاردِ

علائق حب ما أفاءت ليقظ/ ولا حلّ فيها الدهر عقدة عاقدِ

يطوف فيسقيني من الراح خمرةً/ جنى النحل فيها من سموم الأساود

كأن السحاب الجون يمّم نحوه/ سريع الخطى في برقه والرواعد

فأنبته غصناً من البان أملداً/ وباقة زهر للحسان الخرائد

ليس الخروج من الألم والمعاناة بالأمر الهيّن، بل يتطلب نفساً أبية وعزيمة صلبة تعتصر ذاتها كي تقدم العبرة للغير:

تفجر غزله عذوبة وجمالية في نظم عفوي وفني فائق الدقة والتصوير فأجاد أكثر من غيره من الشعراء ومنهم الأخطل الصغير في تشبيهه عندما قال الأخطل:

قتل الورد نفسه حسداً منك/ وألقى دماه في وجنتيك..

أما السيد الشاعر فقال:

سفرت والوجه أحلى ما سفر/ ما هي الشمس وما وجه القمر؟

ولادةٌ للشمّ سكرٌ للحشا/ نغمة للسمع... نور للبصر

قبّلت مبسمها شمس الضحى/ وعلى وجنتها الورد انتحر..

إنها لعبة الشعرية العالية في دقتها وجدّتها التي لا تعترف بالحدود، بل تنتشل المألوف من قعره حتى تطير به إلى آفاق عوالم صوفية لا تفارق الواقع، بل تمسح على جبينه المندّى وتبلسم جراحه وتسعف نفسه المتشظية، هكذا الشعر العاملي عوّدنا أن ينضح بتجارب لها مالها من فرادة وأغراض تنسحب على مساحة الألم والأمل والحب والأنسنة والأنفة والإباء والشموخ.

* كاتب لبناني

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 18 تشرين الأول 2022 العدد 4754

صورة وخبر

الأسبوع المقبل، تبدأ الاحتفالات بـ«ديوالي»، أحد المهرجانات الكبرى التي يحتفل بها الهندوس والجاين والسيخ، ويستمر عادةً خمسة أيام ويُحتفل به خلال الشهر القمري الهندوسي كارتيكا. وفي وقت تتواصل فيه الاستعدادات على قدم وساق، يزداد الطلب على الأزهار الموسمية في الهند، كما تنشغل محترفات البلاد بصناعة المصابيح الأرضية. كلمة «ديوالي» تعني «مهرجان الأنوار». وفي هذا الحدث السنوي الشهير، توقَد آلاف القناديل بالزيت وتنتشر الألعاب النارية والموائد وتفوح رائحة الزهور، مع حصّة وافرة طبعاً للرمال الملوّنة على شكل أزهار اللوتس التي تزيّن كلّ أنحاء البلاد في مثل هذا الوقت من كلّ عام. (إندرانيل مخرجي ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

أين زياد الرحباني؟ البعض يسألني على افتراض أنني أعرف مع أنني لم ألتقِ به في حياتي. زياد غائب مع أنّه حاضر بوفرة من خلال الاستشهادات الكثيرة به وبمسرحياته ومقابلاته. والمشكلة في غياب زياد أنّ مقلّديه «ثقال الدم» غالباً، يتحفوننا بنكاتهم مفترضين أنّنا سنجدهم بظرف زياد. زياد غائب، وفي آخر إطلالاته بدا حزيناً ومكسوراً ـ شخصيّاً وسياسيّاً. وهو عاتب ـ مثلنا ومثل كثيرين من مؤيّدي المقاومة ـ على حزب الله بسبب أدائه السياسي. البعض كان يتوقّع من زياد أن يهبّ لمناصرة ثورة بولا يعقوبيان وميشال معوّض وسامي الجميّل و«سردة» وكل أتباع النظام الإماراتي في المجتمع المدني والمنظّمات الشبابيّة. البعض توقّع منه أن ينزل إلى الساحات ويمارس الفعل الثوري الذي كرّسه هؤلاء: أي إطلاق شتيمة سوقيّة بذيئة ضد والدة جبران باسيل. آخر خبر سمعناه أنّ زياد حضر لقاء ماكرون مع فيروز وهو ما لم يكن صحيحاً (مهضوم ماكرون عندما ظنّ أنّ لبنان سيلتزم بمهل صارمة كان يعطينا إيّاها، ومرّت مهلة أولى وثانية وثالثة لكنّني امتناناً منّي للاستعمار الفرنسي أعلنتُ من قبل التزامي الصارم بمهله). ثمّ نشرت ريما الرحباني صوراً لزياد ويبدو فيها بصحّة جيّدة. لكن ماذا عسى زياد أن يقول؟ الوضع جدّ مقرف. الكتابة والكلام باتا مجترّان (وأنا أجترُّ لكم بصورة يوميّة هنا وعلى المواقع). ماذا عسانا نضيف خصوصاً أنّه ليس هناك من حزب أو منظّمة تعاملت مع الانهيار بما يستحق من الثورة والغضب والثأر والحزم (هذا من دون إنكار فضل الكتلة الوطنيّة وصحبها)؟ ماذا عسى زياد أن يفعل؟ هل يمكن أن يضيف إلى المخزون الغنائي لـ «الثورة»؟ ماذا يضيف؟ شتائم ذكوريّة إضافيّة في الصياح العام؟ زياد كان أكثر حكمةً منا في غيابه، وكان غيابه أصدحَ من كلامنا ولو كان في موقع سياسي متغيّر ـ لو تغيّر. تأثير زياد على الثقافة السياسيّة والشعبيّة أكبر من تأثير كتاب التربية، لكن هناك مَن يستشهد به بسوء وخارج السياق. لو كنّا نحبّه لما طالبناه بالظهور.

المفكرة

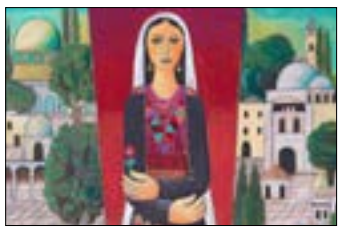

انتداب فلسطين: حان وقت المراجعة

■ تنظم «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، بالشراكة مع العديد من مراكز الأبحاث في فلسطين والمنطقة وفي أوروبا وأميركا الشمالية، مؤتمراً بعنوان «مراجعة الانتداب البريطاني على فلسطين»، بين 31 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي و2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، في «جامعة بيرزيت» وعبر منصة «زوم». يمثّل الانتداب البريطاني أكثر من ربع قرن في تاريخ فلسطين الحديث، تم خلاله إرساء الأساس لانتزاع الحقوق السياسية الفلسطينية وإقامة دولة صهيونية. كانت تلك أيضاً فترة من التعبئة الفلسطينية النابضة بالحياة، والتي بدأت في أواخر العهد العثماني، واستمرت خلال الانتداب، حتى وصلت إلى ذروتها خلال ثورة 1936 ـ 1939 في المدن والريف الفلسطيني، رداً على الحقائق الجديدة المفروضة على الأرض. هذه هي القضايا الحيوية التي يسعى المؤتمر لاستكشافها، كما يُعيد النظر في التاريخ الاجتماعي والقانوني والثقافي والاقتصادي والسياسي لفلسطين والفلسطينيين خلال فترة الانتداب، إلى جانب التعامل مع الانتداب كنظام قانوني وسياسي. ويجمع باحثين يعملون على مجموعة واسعة من المجالات والموضوعات من جغرافيات تمتد من تشيلي إلى فلسطين وأماكن أُخرى في العالم. (الصورة: لوحة «الأرض المقدسة» للفنان نبيل عناني).

مؤتمر «مراجعة الانتداب البريطاني على فلسطين»: من الساعة التاسعة من صباح الإثنين 31 تشرين الأوّل الحالي لغاية الساعة السادسة من مساء الأربعاء 2 تشرين الثاني المقبل. «جامعة بيرزيت» وعبر منصة «زوم». للاستعلام: حسابات «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» على مواقع التواصل الاجتماعي.

«سينما بلاش» مع غودار

■ يوم الجمعة المقبل، يبدأ الموسم الثاني من «سينما بلاش» لتقديم أفلام درامية وتسجيلية توثّق مغامرات وتجارب وشهادات على تماس مع الواقع. وتُقدّم العروض بالتعاون مع

ثلاث فضاءات، هي: «مانشن» (زقاق البلاط)، «سينما إشبيلية» (صيدا) و«ورشة 13» (طرابلس). البداية ستكون مع فيلم «شيئان أو ثلاثة أعرفها عنها» (1967) للمخرج السينمائي الفرنسي ـ السويسري جان لوك غودار (1930- 2022/ الصورة) الذي غيّبه الموت الشهر الماضي. على مدى 87 دقيقة، يتابع الجمهور باريس كما رآها غودار في ذلك اليوم. يهمس ما يعرفه عنها، شيئان أو ثلاثة، كشاهد يكتب بورتريه عن مدينة

تتغيّر ملامحها أمام عينيه. من خلال تتبّع الحياة اليومية لـ «جوليات»، يدين غودار الحياة على الطريقة الأميركية، حرب فيتنام والمجتمع الاستهلاكي... كل ما يُباع ويُشترى.

عرض فيلم «شيئان أو ثلاثة أعرفها عنها»: الجمعة 21 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي. الساعة السابعة والنصف مساءً في «مانشن» (زقاق البلاط. بيروت) و«ورشة 13» (الميناء. طرابلس/ شمال لبنان) والساعة السادسة والنصف مساءً في «سينما إشبيلية» (صيدا. جنوب لبنان). للاستعلام: rehla-mag@gmail.com

مكرديج بين «أرارات» و«أورور»

■ في مناسبة «يوم الغيتار العالمي»، تدعو «مكتبة كوهار»، اليوم الثلاثاء إلى احتفال إطلاق وتوقيع إصدارين يحملان توقيع عازف الغيتار والمؤلف الموسيقي مكرديج ميكايليان (الصورة)، وهما: «أرارات» و«أورور». يتضمّن الألبومان مقطوعات موسيقية كلاسيكية، لبنانية شرقية، إسبانية، لاتينية وأرمنية. علماً أنّ مكرديج ميكايليان حائز شهادة اعتراف من هيئة «يوم الغيتار العالمي» كشريك رسمي لها.

إطلاق «أرارات» و«أورور»: اليوم الثلاثاء. الساعة الرابعة بعد الظهر. «مكتبة كوهار» (شارع أرمينيا. بيروت). الدعوة عامة.

الحمرا ملؤها الضحك والحب

■ في 26 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، يتجدّد الموعد مع العرض الغنائي التمثيلي والتفاعلي «ضحك ولعب ومزح وحب» في «مترو المدينة». العمل «مُقسّم إلى أربعة أجزاء، يبدأ كلّ منها بـ «حزّورة»، عبارة عن موسيقى أغنية تعزفها الفرقة لوقت قصير، ويفترض بالجمهور أن يعرف اسمها واسم مغنيها قبل أن يغنيها الجميع»، وفق ما أكد عازف الإيقاع المشارك فيه، أحمد الخطيب، في اتصال سابق معنا. يشمل العرض أعمال لبنانية ومصرية لأسماء معروفة، كصباح، فريال كريم، ابراهيم مرعشلي، أبو سليم (صلاح تيزاني)، عمر الزعني، محمد عبد الوهاب، عبد الحليم حافظ وغيرهم. وهو يجري بمشاركة: ياسمينا فايد (غناء)، زياد الأحمدية (غناء وعود)، أحمد الخطيب (إيقاع)، ضياء حمزة (هارمونيكا وكيبورد) وعلي قنبر (كلارينيت).

«ضحك ولعب ومزح وحبّ»: الأربعاء 26 تشرين الأوّل 2022. الساعة التاسعة مساءً. «مترو المدينة» (الحمرا. بيروت). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com